[1951/06-07]
FO 371/91762 (2)

مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية حول ترسيم حدود قاع البحر بين المملكة العربية السعودية والبحرين، غير مؤرخة، ويعتقد أنها تعود لشهر يونيو (حزيران) أو يوليو (تموز) ١٩٥١م.

تعبر المذكرة عن اهتمام وزارتي الخارجية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتقسيم قاع الخليج العربي بين الدول المطلة عليه. وقد تجلى هذا الاهتمام في نصح هذه الدول بإصدار بيانات تؤكد حقها في هذا القاع بناء على إعلان الرئيس ترومان President Truman لعام ١٩٤٥م الخاص بالجرف القاري. إلا أن هذه البيانات لم تؤثر في السيادة على جزر الخليج، أو في وضع قاع البحر وما تحته ضمن المياه الإقليمية.

وتبين المذكرة أن الحكومة السعودية، بعد إصدار البيان الخاص بها، طلبت من الحكومة البريطانية الدخول في مباحثات لتقسيم قاع البحر بينها وبين البحرين. وقامت الحكومة البريطانية بوضع مبادئ يتم بموجبها رسم حدود قاع البحر، وذلك بالتشاور مع وزارة الخارجية الأمريكية. وتدعو هذه المبادئ إلى رسم خط متوسط يقسم قاع البحر بين المياه الإقليمية للدول. أما النزاع على ملكية الجزر فيتم النظر فيه في مفاوضات مستقلة. كما سيتم اقتراح بمحافظة الدول على سيادتها على أجراف صيد السمك واللؤلؤ والضحضاحات التي اعتادت استخدامها. وتتوقع الحكومة البريطانية أن يتم الاتصال بالحكومة السعودية قريبا لبدء المفاوضات بعد أن استكملت المبادئ تقريبا ووافق شيخ البحرين ووزارة الخارجية الأمريكية عليها.

RSA 8.08: 325-26

[1951/06-07]
FO 371/91762 (3)

مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية حول الخلاف بشأن ملكية الجزر بين السعودية والبحرين والكويت، غير مؤرخة، ويعتقد أنها تعود لشهر يونيو (حزيران) أو يوليو (تموز) ١٩٥١م.

تقول المذكرة إنه في العامين الماضيين تم تبادل للمذكرات بين الحكومتين السعودية والبريطانية حول النزاع على ملكية بعض جزر الخليج بين السعودية من جهة والبحرين أو الكويت من جهة أخرى. وقامت البحرية البريطانية عام ١٩٥٠م بإزالة علامات وضعتها السعودية على بعض الجزر لإثبات سيادتها عليها، وقد احتجت السعودية بشدة على ذلك. وفي مذكرة مؤرخة في ١٧ أغسطس (آب) ١٩٥٠م قدمت الحكومة البريطانية بعض المقترحات لتسوية النزاع، وفي ردّيْها المؤرخين في ٣٠ أغسطس و٣ أكتوبر (تشرين الأول) ربطت الحكومة السعودية بين هذا النزاع ونزاعي الحدود وقاع البحر، في حين أراد البريطانيون التعامل مع كل هذه النزاعات على حدة.

وفي مذكرة بتاريخ ٢٥ نوفمبر (تشرين الثاني) وافقت الحكومة السعودية على معالجة نزاع الجزر بصورة مستقلة وقدمت بعض المقترحات، وهي عقد اجتماع مع ممثلين عن الحكومة البريطانية في الدمام ثم في البحرين لحل النزاع، وأن يتم الاجتماع في غضون نصف شهر من تاريخ استلام موافقة بريطانيا على الاقتراح السعودي، وأن يقدم الطرفان أدلتهما خلال الاجتماع. أما الرد البريطاني الذي تم تسليمه في ١٨ أبريل (نيسان) ١٩٥١م فقد اقترح أن يكون الاجتماع بعد شهرين من موافقة الحكومتين على الأمور الإجرائية، وأن تغطي المفاوضات كل الجزر المتنازع عليها، وأن يقدم كل جانب بيانا يورد فيه أدلته، وأن يلتزما بعدم المطالبة بأي جزيرة أو صخرة خارجة عن الاتفاق وواقعة فوق قاع بحر الطرف الآخر، وأن يكون الاجتماع في البحرين.

ورغم إبداء يوسف ياسين ارتياحه لمضمون المفكرة البريطانية، فقد قررت الحكومة السعودية تأخير ردها الرسمي إلى ما بعد زيارة الأمير فيصل بن عبدالعزيز لبريطانيا. ويختم التقرير بنقل موافقة أميري الكويت والبحرين على أن تتولى بريطانيا التفاوض بالنيابة عنهما، مع احتمال إرسالهما مندوبين خاصين بهما لحضور المفاوضات.

RSA 8.08: 322-24

1951/08/01
FO 371/91321 (2)

مذكرة موقعة من كينيدي Commander R. H. Kennedy، الأميرالية البحرية البريطانية، إلى هَنا W. Hanna، من الدائرة نفسها، مؤرخة في ١ أغسطس (آب) ١٩٥١م، مرفقة طي رسالة من هنا إلى وليم كرانستون William P. Cranston، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٨ أغسطس.

يشير كينيدي إلى رسالة وزارة الخارجية المؤرخة في ٢٥ أبريل (نيسان)، ويقول إن خط الوسط لتقسيم حدود قاع البحر بين المملكة العربية السعودية والبحرين قد رسم على مبادئ عادلة إذا روعي أن يكون على بعد متساو عن المياه الإقليمية لكل من السعودية والبحرين حين لا تتداخل هذه المياه، وعلى بعد متساو من خطوط الجزر على السواحل حين تتداخل. وإن تحريك هذا الخط لكي يضم التضاريس المغمورة تحت الماء يخل بالمبادئ التي رسم على أساسها، ويصبح الخط غير عادل.

ويوضح كينيدي أن القائمة المرفقة التي تحلل وضع أماكن استخراج اللؤلؤ وصيد السمك في المنطقة تبيّن ما يقع منها على الجانب البحريني من خط الوسط، وتبين أن أقربها إلى السعودية وهو خور العدام Khor Al Adam يقع ضمن الحدود الإقليمية لجزيرة نجوي وضمن المياه السعودية. ويشير كينيدي إلى رسائل المقيمية البريطانية في البحرين

المؤرخة في ٧ مـارس (آذار) و ١٠ أبـريـل ١٩٥٠م. ويبدي كينيدي ملاحظات حـول الأنصبة والعلامات الدائمة مبينا احـتـمـال تأثيرها على رسم الخط. كما يشير إلى مذكرة شركة نفط البحـريـن Bahrain Petroleum Company المؤرخة في ٩ أكتوبر (تشـريـن الأول) ويقول إن رصيف التنقيب في مواردي لا يمكن أن يرقى إلى جزيرة اصطناعـيـة، وإلا فيجب تخصيص مياه إقليمية لخور فشت أيضا. ويذكر كينيدي أن جزيرة جنان أعطيت لقطر رغم أن هذا لم يتأكد بعد، ويشير إلى رسالة مؤرخة في ٧ مارس.

وتتضمن القائمة المرفقة بالمذكرة الأماكن المستخدمة لصيد السمك واستخراج اللؤلؤ مبينة مدى بعد كل منها عن خط الوسط، وما إذا كانت فـي الطرف السعـودي أو البحريـني. والأماكن التـي تضمنتهـا القائمة هي شقـيتا Shiggitah وأبوحقول Abu Hagul وأبوسعفة والوشير والرجـيجة والخشينة وأبودقال Abu Dagal والريقة Al regah وخبيان وخورة وخور الـعدام وغـربيـة وعـنيـوة Annaywah (أي ضحضاح ريني) وأبوسبيطي.

ABD 12.2.22: 572-73

1951/08/02
FO 371/91758 (3)

رسالة موقعة من ألان تـروت Alan C. Trott السفير البريطاني السابق في جدة إلى بـاوكـر R. K. Bowker، وزارة الخارجـيـة البريطانية، مؤرخة في ويبردج Weybridge في ٢ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

يشكر تروت باوكر على رسالته المؤرخة في ٣٠ يوليو (تموز) حول المقالة التي نشرتها صحيفة «التايمز» *Times* اللندنية في عددها الصادر في ٢٨ يوليو ١٩٥١م. ويـوضـح تروت أن سيد إقبال شاه زاره في المملـكـة العربية السعودية عدة مرات، وطلب خطاب تعريف لتقديمه إلى هاو Howe في الخرطوم أعطاه تروت إياه ولم يسمع عنه منذ ذلـك الوقت. ويضيف تروت أن سيد إقبال أخبره أنه كتب أربعة وسبعين كتابا تتعلق كـلـهـا بالإسلام، وأنه أقام في لندن فترة طويـلـة واكتسب الجنسية البريطانية، وأنه عانى في المملكة العربية السعودية من اتهامات وجهها له الباكستانيون بأنه جاسوس بريطاني، لكن الملك عبدالعزيز آل سعود أحسن معاملتـه. وقال إنه من مواليد أفغانستان وله عقـارات فيها.

ويعلق تروت أنه لا شك أن سيد إقبال كتب تلك المقالة التي نشرتها الصحيفة بغرض إرضاء السعوديين وكسب حظوة لديـهـم. ويوضح أنها كتبت منذ فترة حيث إنها تشير إلى الأمير منصور بن عبدالعزيز على أنه ما زال على قيد الحياة بعد وفاته في باريس في ١ مايو (أيار) من العام نفسه. ويذكر تروت أن زوجة سيد إقبال سكوتلندية، وكان يجد صعوبة في إدخالها إلى مكة.

ويقول تروت إن ما كتبه سيد إقبال صحيح إلى درجة مقبولة، وأن الثروة النفطية أدت إلى تحسينات في ظروف الحج وإلى ازدهار عمراني في جدة والرياض ومكة. لكنه يسلط الضوء على بعض النقاط غير الدقيقة في المقال، منها أن من المشكوك فيه أن يكون الحجر الصحي فعالا بعد وفاة مانيفولد Manifold، وأن هجر الإخوان قد اختفت منذ وقت بعيد. كما يقول إن المقال تجاهل الكثير من النواحي السلبية في المملكة مثل الفوضى في الإدارة الحكومية، والزيادة في رسوم الحج التي يشكو منها الحجاج الباكستانيون على وجه الخصوص بالإضافة إلى بعض نواحي القصور المحلية. وكان ريدر وليم بولارد Sir Reader William Bullard دائما يعبر للسعوديين عن أمله في تخفيضها إذا توفر للمملكة دخل آخر، لكنها لم تخفض إلا بمقدار ضئيل. ويضيف تروت أن الصور المنشورة مع المقال حقيقة بلا شك. ويخلص تروت إلى القول إن المقالة هي مجرد دعاية لتملق السعوديين لأغراض شخصية لدى كاتبها.

1951/08/02
FO 371/91774 (1)

رسالة موقعة من ديريك ريتشيز Derek M. H. Riches القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

يشير ريتشيز إلى رسالة مكتب السفارة البريطانية في الإسكندرية المؤرخة في ٢١ يوليو (تموز) وإلى رسالته المؤرخة في ٨ يوليو، ويوضح أن البعثة العسكرية المصرية للمملكة العربية السعودية ستضم أربعة مستشارين، وأن اثنين منهم أحدهما المستشار الجوي المصري وصلا بالفعل إلى الطائف، وأن وزارة الدفاع السعودية تعد مكتبا فيها لهذه البعثة رغم أن السعوديين على ما يبدو لا يعرفون ماهية العمل الحقيقي الذي ستقوم به. ويرى ريتشيز أن الخطر الحقيقي للبعثة المصرية يكمن في إمكانية قيامها بحياكة الدسائس ضد البعثة العسكرية البريطانية أو بلعب دور في استخدام كل من البعثتين البريطانية والأمريكية ضد الأخرى. لكن بيرد Brigadier Baird رئيس البعثة البريطانية ليس شديد القلق من وجود المصريين.

1951/07/26-08/07
FO 371/91758 (3)

مذكرة داخلية بعنوان «الاتجاهات التي ظهرت مؤخرا في المملكة العربية السعودية» من وزارة الخارجية البريطانية، تتألف من تعليقين، الأول يحمل توقيع ددجون .H. A Dudgeon وهو مؤرخ في ٢٦ يوليو (تموز) ١٩٥١م، والثاني موقع من باوكر .R. J Bowker مؤرخ في ٢ أغسطس (آب)، وعليها تواقيع كل من سيفر R. Saver وفرلونج G. W. Furlonge ووليم سترانج Sir

William Strang وغيرهم، مؤرخة ما بين ٣٠ يوليو و٧ أغسطس، وبعض الهوامش.

تعلق هذه المذكرة على تقرير ألان تروت Alan C. Trott السفير البريطاني في جدة حول الموضوع نفسه، الذي جاء على شكل خطاب موجه إلى هربرت موريسون Herbert Morrison وزير الخارجية البريطانية، مؤرخ في ٤ يونيو (حزيران) ١٩٥١م. ويذكر ددجون أن الملك عبدالعزيز آل سعود قد تجاهل النصائح البريطانية ومنها رفض اقتراح طرح في الصيف الماضي يتعلق بالبحث عن خبير في شؤون الموانئ يقوم بتنظيم ميناء جدة. ويشير ددجون إلى ما ذكره تروت عن وجود خبير مالي أمريكي في المملكة واحتمال إرسال خبراء آخرين في مجالي المالية والجمارك، كما يذكر إرسال خبيرين بريطانيين في مجال الصحة لم يحققا أي نتائج تذكر وقد استقال أحدهما.

كما يبين ددجون أن ما يقوله تروت عن توقع حدوث مشاكل في المستقبل القريب ليس واضحا، فالمجتمع السعودي لا يزال في أساسه مجتمعا قبليا متعودا على الحكم التقليدي، ولذلك فإن ددجون لا يتوقع حدوث أي تغير في المستقبل القريب. ويشير ددجون إلى أهمية ما ذكره تروت عن الدور الصغير الذي يلعبه البريطانيون في الوضع الحالي بالنسبة للأمريكيين. ويذكر أن التأثير الرئيسي الذي يمارسه الوضع الحالي على المصالح البريطانية هو ما تواجهه السفارة البريطانية والشركات التجارية البريطانية من صعوبة في التعامل مع الحكومة السعودية، يزيد منها عدم السماح للمقيمين الأجانب السياسيين والتجاريين بتجاوز المدن الساحلية. ويبين ددجون أن تروت كان موجودا في لندن إذا أراد وزير الخارجية بحث الموضوع معه.

ويؤيد باوكر في تعليقه الملاحظات التي يبديها ددجون حول الإدارة السعودية، ويقول إن المطلوب في السعودية هو ما ذكره وزير الخارجية البريطانية في خطاب ألقاه في ٣٠ يوليو وهو أن الحكومة السعودية تعمل على استغلال العائدات النفطية من أجل تطوير البلاد، كما أنه ينبغي على كل من بريطانيا والولايات المتحدة أن تتعاونا معا في المسائل المتعلقة بالمملكة العربية السعودية. ومن أهم وظائف الممثل السياسي البريطاني الجديد في جدة إقامة علاقات وثيقة مع الأمريكيين.

FOARA 3: 454-56

1951/08/08
FO 371/91321 (2)

رسالة من هنا W. Hanna، الأميرالية البحرية البريطانية، إلى وليم كرانستون William P. Cranston، الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٨ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

يشير هنا إلى رسالة كرانستون المؤرخة في ٢٥ أبريل (نيسان) حول ترسيم حدود

قاع البحر، التي طلب فيها أن يطلع كينيدي Commander Kennedy على قوائم أماكن الغطس والصيد في ظل الخريطة التي أعدها مستخدما خطا واحدا لتقسيم قاع البحر بين المملكة العربية السعودية والبحرين، وأن يعطي رأيه إذا كان يمكن تحريك هذا الخط من الوسط بدرجة كافية تسمح بضم الأماكن التي تقع قريبا منه على الجانب البحريني مع الاحتفاظ بتوازن مناسب. ويرفق هنا صورة من المذكرة التي أعدها كينيدي بهذا الصدد.

ABD 12.2.22: 571

1951/08/08
POWE 33/1952 (2)

الخطبة التي ألقاها وزير الخارجية البريطانية ترحيبا بالأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود والوفد السعودي، وذلك في الجلسة الأولى من المباحثات التي جرت في مقر وزارة الخارجية البريطانية في ٨ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

بعد كلمات الترحيب بالأمير فيصل ويوسف ياسين وباقي أعضاء الوفد، يشير الوزير البريطاني إلى الصداقة الوطيدة بين بريطانيا والملك عبدالعزيز آل سعود، موضحا أن قوة هذه الصداقة ظهرت بصفة خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية. ويذكر الوزير أن الحكومة البريطانية تابعت التطورات في المملكة العربية السعودية ويسرها أن رخاء الشعب ورفاهيته قد تحققا وازدادا في ظل الملك عبدالعزيز ونتيجة تطوير موارد الدولة.

كما يشير وزير الخارجية أيضا إلى خطر الشيوعية التي بدأت تنتشر، ويقول إن أحسن وسيلة لمنع توغلها وانتشارها هي رفع مستوى الشعوب، حتى تؤمن بأن رفاهيتها قائمة على الحرية. ويذكر الوزير أن الحكومة البريطانية تعلم أن الاستقرار السائد في المملكة العربية السعودية والمشورة الحكيمة التي يعطيها الملك عبدالعزيز دائما يسهمان بقدر كبير في استقرار منطقة الشرق الأوسط. ويقول الوزير إنه يعلم أن هناك خلافات بين السعودية وبلاده ولكنها ليست خلافات كبيرة بحيث يصعب حلها، وإنه يعرب عن أمله أنه بعد المحادثات التي ستجري سيعود الأمير فيصل إلى بلاده مقتنعا أن صداقة الدولتين أصبحت أمتن وأوثق من أي وقت مضى.

ABD 12.2.22: 517-18 *RSA 8.08: 331-32

1951/08/08
POWE 33/1952 (3)

محضر الجلسة الأولى من المحادثات التي دارت مع وزير الخارجية السعودية في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ٨ أغسطس (آب) ١٩٥١م، والمحضر مؤرخ في اليوم نفسه.

اشترك في المحادثات من الجانب البريطاني وزير الخارجية وجيمس باوكر R. James Bowker وجيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge وباركلي R. E. Barclay وددجون H. A. Dudgeon ومن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود والشيخ يوسف

ياسين والشيخ حافظ وهبة والشيخ إبراهيم السليمان والشيخ علي علي رضا.

بعد أن تبادل وزير الخارجية البريطانية والأمير فيصل التحية والتعبير عن الصداقة المتبادلة بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية، ترك الوزير البريطاني لباوكر مهمة إدارة المباحثات عن الجانب البريطاني وغادر هو وباركلي الاجتماع. وقال باوكر إن الوفد السعودي حسب علمه أراد أن تكون المباحثات غير رسمية، لذلك لم يوضع جدول للأعمال، وسأل عن الموضوعات التي يود الأمير فيصل بحثها. ورد الأمير فيصل أن الغرض الأساسي لمجيئه إلى لندن هو إزالة سوء التفاهم بين الطرفين حتى يتم التفاوض حول أية مسألة محددة في جو تسوده الصداقة. وقد نما شعور في السعودية أن الحكومة البريطانية غيرت سياستها تجاه السعودية وهذا الشعور ظهر نتيجة للأحداث الأخيرة المتعلقة بالحدود وبقاع البحر. وأكد باوكر أنه لم يحدث أي تغيير في السياسة البريطانية، وطلب من الأمير أن يذكر الأحداث التي أدت إلى هذا الشعور، وقال إنه تم الاتفاق على أن تقوم لجنة بفحص المناطق المتنازع عليها، وأن ذلك يعتبر خطوة أولى نحو إزالة أي خلاف.

وأوضح الأمير فيصل الحوادث التي أشار إليها، فذكر أن الحكومة البريطانية احتجت على المرسوم الذي أصدرته الحكومة السعودية عام ١٩٤٩م بشأن المياه الإقليمية، بالرغم من أن السفير البريطاني في جدة كان على اتصال دائم بالحكومة السعودية أثناء إعداد المرسوم وكان على علم بمضمونه. وعندما اعتزمت الحكومة البريطانية إقامة القوة المجندة في الساحل المتصالح استقدمت شخصيات عسكرية من الأردن لهذا الغرض. وقد اعتبرت الحكومة السعودي هذا الإجراء أنه ضد المملكة العربية السعودية. وذكر الأمير أنه تم الاتفاق على التوقف عن كافة العمليات في المناطق المتنازع عليها حتى يتم الاتفاق بشأنها، ولكن بالرغم من أن الحكومة البريطانية قد توقفت عن العمليات في الجزر المتنازع عليها إلا أن هذا لم يحدث في المناطق المتنازع عليها على اليابسة. وبعد أن أصدرت الحكومة السعودية مرسومها في عام ١٩٤٩م بشأن المياه الإقليمية وضعت علامات ترسيم على الجزر الواقعة ضمن مياهها الإقليمية، ولكن أزيلت هذه العلامات بالقوة. وأضاف الأمير فيصل أن الحكومة البريطانية قدمت أخيرا مطالب بجزر في الخليج لم تكن قد ذكرت عندما بدأت المفاوضات. وأضاف الأمير أن هذه الأمور جعلت الملك عبدالعزيز يطلب منه أن يسأل الوفد البريطاني إذا كان هناك تغير في السياسة البريطانية تجاه المملكة العربية السعودية.

وأجاب باوكر أنه يجب أن يؤكد ثانية أنه ليس هناك تغيير في السياسة البريطانية وأن الشعور الذي أشار إليه الأمير يرجع إلى

سوء تفاهم وأن الاجتماعات القادمة كفيلة بإزالته، وأن بعض المواضيع المطروحة للمناقشة هي مواضيع كثيرة التفاصيل، ولذلك يفضل أن يناقشها الشيخ يوسف ياسين مع فرلونج، ووافق الأمير فيصل على ذلك.

وقال باوكر إن التصريح البريطاني بشأن المياه الإقليمية أسيء فهمه فلم يكن هذا التصريح متعلقا بالمفاوضات بشأن قاع البحر بشكل مباشر ولكن كان المقصود منه إبداء الحكومة البريطانية رأيها في موضوع اكتسبت خبرة طويلة فيه. وقال باوكر أيضا إن مثالا آخر على سوء التفاهم يتعلق بموضوع القوة المجندة في الساحل المتصالح. فإعارة الأردن لبعض موظفيها ليعملوا في هذه القوة كان إجراء عمليا وليس معناه حدوث تغير في السياسة البريطانية، وعدد أفراد هذه القوة يقل عن مائة شخص، أما الخمسة والثلاثون شخصا الذين استقدموا من الأردن فسيعودون إلى بلادهم بمجرد إتمام تدريبهم لأفراد هذه القوة الذين جندوا من بلدان الساحل المتصالح نفسها. وتم الاتفاق على أن يوضح الوفد البريطاني موقف الحكومة البريطانية من الأحداث التي أشار إليها الأمير فيصل في الاجتماع القادم.

ABD 12.2.22: 519-21 *RSA 8.08: 327-30

1951/08/09
POWE 33/1952 (4)

محضر الجلسة الثانية من المحادثات التي دارت مع وزير الخارجية السعودية في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ٩ أغسطس (آب) ١٩٥١م، والمحضر مؤرخ في اليوم نفسه، وهذه الوثيقة غير كاملة.

حضر من الجانب البريطاني جيمس باوكر R. James Bowker وجيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge وفنسنت إيفانز Vincent J. Evans W. ووليم كرانستون William P. Cranston وددجون H. A. Dudgeon، ومن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود والشيخ يوسف ياسين والشيخ حافظ وهبة والشيخ إبراهيم السليمان والشيخ علي علي رضا. وعرض باوكر وجهة النظر البريطانية بالنسبة للأحداث التي ذكرها الأمير فيصل في الجلسة الأولى.

ومما قاله باوكر أن المرسوم السعودي بشأن المياه الإقليمية الصادر في عام ١٩٤٩م أبرز أهمية الجزر والضحضاحات في الخليج مما دفع إلى إجراء مباحثات بشأنها، وحدثت مسألة إزالة العلامات أثناء تبادل المراسلات حول الموضوع. كما حدث تأخير بسبب رغبة الحكومة السعودية في ربط النزاع على الجزر مع مسألتي الحدود وقاع البحر.

وأضاف باوكر أن الحكومة السعودية وافقت في مذكرتها المؤرخة في ٢٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥٠م على معالجة مسألة الجزر بشكل منفصل في اجتماع يعقد في الدمام، واقترحت أن يبرز الطرفان أدلتهما في الاجتماع. ورحبت الحكومة البريطانية

بالاجتماع في مذكرتها المؤرخة في ١٨ أبريل (نيسان) ١٩٥١م مقترحة أن يتم الاجتماع في البحرين وأن يتناول جميع الجزر المتنازع عليها. ولم تجب الحكومة السعودية رسميا على المذكرة البريطانية، لكنها أبلغت السفير البريطاني في جدة أن الرد البريطاني مرض بالنسبة لها.

وبناء على دعوة الأمير فيصل للجانب البريطاني لذكر المبادئ التي يرى أن تسوية النزاع على الجزر يجب أن تتم على أساسها، ذكر باوكر أن الموضوع يعتمد على التأكد من الحقائق، ومسألة الملكية ترتكز على تفاصيل لا يمكن الفصل فيها إلا على الطبيعة. وقال باوكر إن الملكية التاريخية والاستخدام التقليدي لفترة طويلة هما المبدآن اللذان يجب اعتبارهما في هذا الموضوع. وبالنسبة للضحضاحات المغمورة بالمياه فالمبدأ الفاصل هو الاستخدام المتواصل. أما قرب الجزر من دولة معينة فلم يكن أبدا عاملا مقبولا كدليل قاطع على الملكية، ولكن باوكر قبل بأخذه في الاعتبار في غياب أدلة الملكية التاريخية والاستخدام التقليدي. وطلب الأمير فيصل وضع مسودة للصيغة التي تغطي المبادئ التي ستتم المباحثات حول الجزر على أساسها، كما طلب إما إدخال جميع الضحضاحات في المباحثات أو استبعادها جميعا، وعدم الاكتفاء ببحث ضحضاحي ريني وأبوسعفة فقط. ورد باوكر أن هذين الضحضاحين معروفين وموقعيهما محددان بحيث يمكن النظر إليهما كجزيرتين، كما أن بعض الضحضاحات يجب أن تبحث بشكل منفصل. وعلى هذا الأساس فهو يرى أن استبعاد الضحضاحات من المناقشات أكثر عملية. ورأى الأمير فيصل أن الأفضل بحثها بشكل مستقل عن الجزر وعن المناطق المغمورة بالمياه. وتم الاتفاق على إجراء مباحثات مستقلة حول أي ضحضاح يرى أحد الفريقين أنه يستحق معالجة خاصة.

واقترح باوكر أن تتناول الجلسة التالية مبادئ تنظيم النزاع على قاع البحر، وترك موضوع الحدود على اليابسة إلى جلسة لاحقة. وذكر باوكر أنه قد يكون من المناسب إصدار بيان صحفي في نهاية المباحثات يقول إنها تناولت مواضيع كانت الحكومتان تجريان مراسلات بشأنهما، ووافق الأمير فيصل على ذلك.

1951/08/11
POWE 33/1952 (2)

محضر الجلسة الثالثة من المحادثات التي دارت مع وزير الخارجية السعودية في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٠ أغسطس (آب) ١٩٥١م، والمحضر مؤرخ في ١١ أغسطس.

حضر من الجانب البريطاني جيمس باوكر R. James Bowker وجيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge وفنسنت إيفانز W. Vincent J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston وددجون H. A. Dudgeon، ومن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز

آل سعود والشيخ يوسف ياسين والشيخ حافظ وهبة والشيخ إبراهيم السليمان والشيخ علي علي رضا.

وقال باوكر إنه في الدورة السابقة اتفق على أن تكون البنود الثلاثة الأولى التي تطرح للمناقشة هي المبادئ التي تطبق في تسوية النزاع حول ملكية الجزر، ومناقشة الضحضاحات التي تبرر أهميتها تناولها بصورة خاصة، والمبادئ التي تطبق في ترسيم حدود قاع البحر. وذكر باوكر أنه استجابة لطلب الوفد السعودي أرسل الوفد البريطاني مسودة من المعايير التي يجب أن تطبق في تسوية النزاع حول الجزر إلى السفير السعودي. وقال الأمير فيصل إنه اطلع على ترجمة المسودة وإنه في الدورة السابقة لم تشمل المناقشات موضوع قاع البحر، ولكن في الفقرة الثانية من المسودة ذكر هذا الموضوع وأن الوفد السعودي يفضل إسقاط هذه الإشارة إلى قاع البحر، وأن تحذف من المسودة عبارة «الذي يقع في قاع بحره» وتستبدل بها عبارة «التي هي أقرب إليها».

وقال إيفانز إنه يحب أن يوضح أنه في أغلبية الحالات أن مبدأ «القرب» ومبدأ منح الجزر من الفئة الثانية إلى البلد الذي يقع ضمن قاع بحره يحققان نفس النتيجة. وذكر إيفانز أن إعلان السعودية وغيرها من الدول عن حقها في قاع البحر خارج حدودها الإقليمية يستدعي وضع حدود لقاع البحر، وتنوي الحكومة البريطانية تقديم اقتراحات حول مبادئ تحديد هذه الحدود، وستقترح أن يكون ذلك على أساس الحدود الخارجية للمياه الإقليمية. وأوضح إيفانز احتمال وجود حالات تكون فيها جزيرة معينة أقرب إلى دولة ما لكنها تقع ضمن قاع البحر التابع لدولة أخرى، ولهذا السبب يفضل اعتماد منح الجزر للدولة التي تقع هذه الجزر ضمن قاع بحرها باعتبار أن مبدأ القرب قد يسبب مشكلات عملية.

وعلق الأمير فيصل على ذلك قائلا إنه في ضوء هذه التفسيرات فإنه يصبح من الصعب مناقشة موضوع الجزر قبل ترسيم حدود قاع البحر، واقترح تأجيل مناقشة موضوع الجزر إلى أن يتم حل موضوع قاع البحر. وقال باوكر إن الوفد البريطاني أعد مذكرة بشأن مناطق قاع البحر وسيسلمها إلى الوفد السعودي. واقترح تشكيل لجنة فرعية من الوفدين لدراسة المذكرة ومسودة مبادئ ملكية الجزر قبل الاجتماع التالي. ورد الأمير فيصل بأن الوفد السعودي سيدرس المذكرة ليعقد اجتماعا للجنة فرعية إذا شعر الوفد أن في ذلك فائدة.

ABD 12.2.22: 525-26

1951/08/11
POWE 33/1952 (2)

مسودة بالمعايير المقترحة بشأن ملكية جزر الخليج، وهي المحلق «أ» لمحضر الجلسة الثالثة

من المحادثات التي جرت مع وزير الخارجية السعودية في مقر وزارة الخارجية البريطانية في ١٠ أغسطس (آب) ١٩٥٢م، والمحضر مؤرخ في ١١ أغسطس.

ستبني اللجنة البريطانية السعودية المكونة لتحديد ملكية الجزر المتنازع عليها قراراتها استنادا إلى المعايير التالية: أولا وجود أدلة في تاريخ الجزر تعضد مطلب دولة بفرض سيادتها القانونية عليها، وكمثال على هذه الأدلة قيام مواطني هذه الدولة باصطياد السمك أو استخراج اللؤلؤ فيها. ثانيا الجزر التي لا توجد بشأنها مثل هذه الأدلة تكون ملك الدولة التي تقع هذه الجزر في منطقة قاع بحارها.

ABD 12.2.22: 527

1951/07/16-08/11
R/15/6/364 (3)

تقرير مخابرات سري صادر عن تشونسي Major F. C. L. Chauncy القنصل والوكيل السياسي البريطاني في مسقط عن الفترة ١٦ يوليو (تموز) إلى ١١ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

يقول التقرير إن السيد حمود بن حمد والي سويق Sowaiq وصل إلى مسقط وينوي التوجه منها لأداء فريضة الحج. ويقول أيضا إن عددا من وجهاء واحة البريمي، من قبائل آل بوشامس وبني كعب ونعيم، عادوا إلى ديارهم بعد أداء فريضة الحج وأنهم ذكروا حسن المعاملة التي استقبلتهم بها الحكومة السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) .The Arabian American Oil Co. ويقال إن راشد بن سعيد البلوشي أحد سكان البريمي هو الذي خطط لهذه الرحلة.

PDPG 19: 117-19

1951/08/15
POWE 33/1952 (1)

محضر للجلسة الرابعة من المحادثات التي دارت مع وزير الخارجية السعودية في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٤ أغسطس (آب) ١٩٥١م، والمحضر مؤرخ في ١٥ أغسطس.

حضر من الجانب البريطاني جيمس باوكر R. James Bowker وجيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge وفنسنت إيفانز W. Vincent J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston وددجون H. A. Dudgeon، ومن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود والشيخ يوسف ياسين والشيخ إبراهيم السليمان والشيخ علي علي رضا.

سأل باوكر عما إذا كان الوفد السعودي يستطيع بيان وجهة نظره حول المذكرة التي سلمها الوفد البريطاني له في الاجتماع السابق حول مبادئ ترسيم قاع البحر. وقال الأمير فيصل إن هناك بعض النقاط التي تحتاج إلى توضيح وطلب من الشيخ يوسف ياسين أن يستعرض هذه النقاط ويطلب توضيحها من الوفد البريطاني، ففعل ذلك، وأوضح إيفانز

النقاط المشكوك في أمرها. وفي غضون المناقشة أدخلت بعض التعديلات في صياغة المذكرة. واقترح باوكر أن تقوم لجنة فرعية بدارسة باقي النقاط وتم الاتفاق على ذلك.

ABD 12.2.22: 528

1951/08/16
POWE 33/1952 (2)

محضر الجلسة الأولى للجنة الفرعية السعودية البريطانية التي عقدت في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٥ أغسطس (آب) ١٩٥١م، والمحضر مؤرخ في ١٦ أغسطس.

حضر الجلسة من الجانب البريطاني فنسنت إيفانز W. Vincent J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston ومن الجانب السعودي الشيخ يوسف ياسين والشيخ علي علي رضا. وتمت دراسة المذكرة بشأن تقسيم قاع البحر بين المملكة العربية السعودية والبحرين، واقترح إيفانز إعادة صياغة بعض الجمل. وذكر الشيخ يوسف ياسين أن الخط الفاصل المرسوم على الخريطة يبدو شديد الانحراف تجاه الساحل السعودي، ولا يبدو التقسيم عادلا. ثم بحث في أمر المياه الإقليمية، وذكر أنه من المتبع في الشؤون الدولية أن تطبق كل دولة قوانين بلادها ولذلك ينطبق على السعودية مسافة ستة الأميال من المياه الإقليمية في حين ينطبق على البحرين حد ثلاثة الأميال.

ووعد إيفانز بتقديم مذكرة جديدة بلغة أبسط تحتوي نفس المبادئ المبينة في المذكرة الحالية، لكن بعبارات أوضح. وقال يوسف ياسين إنه فيما يختص بالفقرة الرابعة، فإن الحكومة السعودية نفسها لا ترغب في الدخول في صراع أو جدل مع الحكومة الإيرانية في هذه المرحلة بشأن التقسيم الرئيسي للخليج، ولذلك فهو يقترح أن يتوقف الخط الفاصل بين المياه السعودية والبحرينية في أقصى حده الشمالي عند نقطة تبعد بعدا كافيا عن جنوب الخط المتوسط في الخليج. واقترح أن تكون هذه النقطة جنوبي فشت أبوسعفة وضحضاح ريني.

وقال يوسف ياسين أيضا إنه من أجل تسوية النزاع حول جزيرتي البينة (الكبيرة والصغرى) فإنه يقترح عقد اجتماع بين الملك عبدالعزيز آل سعود وشيخ البحرين لتسوية نقط الخلاف تسوية ودية. وأجاب كرانستون أن هذا الاقتراح سيلقى الدراسة إذا تقدم به الأمير فيصل بن عبدالعزيز في الجلسة العامة. وأعرب يوسف ياسين عن ثقته في التوصل إلى حل مقبول لدى الطرفين لهذه المسائل رغم تعقيدها.

ABD 12.2.22: 552-53

1951/08/16
FO 371/91638 (1)

برقية من جون تراوتبك Sir John Troutbeck، السفارة البريطانية في بغداد، إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٦ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

يفيد تراوتبك أن نوري السعيد أبلغه في يوم إرساله لهذه البرقية أنه بعث عن طريق ابنه الذي يقوم حاليا بزيارة للمملكة العربية السعودية برسالة شفوية إلى الملك عبدالعزيز آل سعود يقترح فيها التوصل إلى ترتيبات دفاعية في منطقة الخليج ضد التهديد الشيوعي المحتمل. وأضاف نوري السعيد أن هدفه الحقيقي من هذه الاتفاقية هو سحب المملكة، وربما سورية، من الحظيرة المصرية وتقليل النفوذ المصري في العالم العربي، كما أوضح أن المعاهدة المقترحة لن تتيح للمملكة المطالبة بأي حقوق حماية لمشيخات الخليج ولن تغطي سوى الأراضي السعودية والعراقية. ويرغب نوري السعيد أن يكون وزير الخارجية البريطانية على علم باقتراحه أثناء زيارة الأمير فيصل بن عبدالعزيز للندن ويسعده أن يتلقى تعليقاته.

1951/08/17
POWE 33/1952 (5)

محضر الجلسة الثانية للجنة الفرعية السعودية البريطانية التي عقدت في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٧ أغسطس (آب) ١٩٥١م، والمحضر مؤرخ في اليوم نفسه.

حضر الجلسة من الجانب البريطاني فنسنت إيفانز W. Vincent J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston ومن الجانب السعودي الشيخ يوسف ياسين والشيخ علي علي رضا. وتم الاتفاق على أن الجزر والضحضاحات المتنازع عليها بين السعودية والبحرين هي جزيرتي البينة (الكبيرة والصغيرة) وفشت أبوسعفة وضحضاح ريني وفشت الجارم. وحذف من القائمة خور فشت باعتباره ليس موضع نزاع. وتمت مناقشة كل منها على حدة. وقال إيفانز إنه بالنسبة لفشت أبوسعفة فإن موقف حكومته هو أن البحرين دولة بحرية ويعيش الكثير من سكانها من صيد السمك واستخراج اللؤلؤ، وقد استخدمت البحرين فشت أبوسعفة لهذا الغرض سنوات كثيرة والبحرين لا يمنع مواطني أي دولة من استخدامه، وطيلة سنوات عديدة كان فشت أبوسعفة يعتبر ملكا للبحرين، كما بدأت شركة نفط البحرين Bahrain Petroleum Company أعمالها هناك منذ عام ١٩٣٩م ولم تشتك السعودية من ذلك الحين حتي عام ١٩٤٩م وقامت الحكومة البحرينية بالمحافظة على القانون والنظام بين ملاحي السفن والصيادين في المنطقة بغض النظر عن جنسياتهم.

وقال الشيخ ياسين إن موقف الحكومة البريطانية يستند إلى ثلاث نقاط هي صيد السمك واستخراج اللؤلؤ والإشراف على الملاحين والصيادين، وعمليات شركة النفط، واستخدام الحكومة البحرينية سلطتها في المحافظة على القانون والنظام. وقد أصبح واضحا من الجلسات الصباحية أن السعوديين لا يقبلون صيد السمك واستخراج اللؤلؤ دليلا على الملكية. فيمكن لمواطني أي دولة استخدام

منطقة لهذين الغرضين دون أن يعطيهم ذلك حق ملكيتها أما بشأن شركة النفط فإنه بمجرد أن سمعت الحكومة السعودية بالنشاط الذي تقوم بـه قدمت احتجـاجاتها وطالـبت بأن تتوقف أعمال الشركـة. ولا تعتقد الحكومة السعودية أن الأدلة المذكورة كافية لتبرير ملكية البحرين لفشت أبوسعفة.

وقال إيفانز إن ممارسة حكومة البحرين لسلطتها علـى مواطنين من جنسيات أخرى غير بحرينية يعتبر دليلا كـافيا لإعطائها حق السيادة على فشت أبوسعفة وقام الشيخ يوسف ياسين بفرض وجهة النظر السعودية فقال إن الحكومة السعودية ليست لديها معلومات بأن الحكومـة البحرينيـة مارست سلطتـها على مواطنين سعوديين في تلك المنطقة، وإن أي سلطات زارت المنطقة فعلـت ذلك من أجل تنظيم عملية صيد السمك واستخراج اللؤلؤ، ولكن بما أن المملكة العربية السعودية لا تقبل صيد السمك واللؤلؤ كدليل على الملكية فإنها لا تعترف بهمـا دليلا كافيا لمنح حق ملكـية فشت أبوسعفة للبحرين. ويمكن للسعوديين أن يطالبوا أيضا بحق ملكية فـشت أبوسعفة علـى أساس أن هنـاك مواطنـين سعوديـين يقومون بصـيد السمك واستخراج الـلؤلؤ. ولكن بغض النظر عن هذا الاعتبار فإن فشت أبوسعفة أقـرب إلى الأراضي السعودية منه إلى البحـرين. ولهذا السبـب اقترح الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود أن يسوى حق الملكية عـلى أساس مبدأ القرب، وفي عـام ١٩٣٩م أقامت شركة الزيت العربية السعودية (أرامـكـــو) The Arabian american Oil Company بناء على طلب الحكومة السعودية علامات وإشارات ضوئية على فشت أبوسعفة وضحضـاح ريني، وكانت هـذه العلامات والإشارات الضوئيـة مازالت تعمل حتى ٥ ينـاير (كانون الـثاني) ١٩٥٠م. وبـالنسبـة لضحضاح ريني اتفق الجانبان أن أدلتهما هي الأدلة نفسها المستخدمة بشأن فشت أبوسعفة، واتفقا عـلى أنه حين لا يمكن البرهـنة على السيادة يؤخذ القرب بالحسبان.

أما بخصوص جزيرتي البينة (الكبيـرة والصغيرة) قال إيفانز إن شيخ البحرين يمكنه أن يقدم وثيقة تثبت سيادته على البحر امتدادا من جزيرة البحرين حتى ساحل السعودية، فمنذ سبعين أو ثمانين عاما اشـترى أحـد أسلاف شيخ البحرين حقوق الصيد في البحر كله من الحاكم ومنذ عدة سنوات كانت هاتين الجزيرتين منطقتي توالد للسلاحـف وكـان البحرينيون يقصدونهـمـا لجـمـع قـواقـع السلاحف وبيوضها. وفي أثناء تلك الفترة كانوا يقيمون في الجزيرتين في أكواخ وخيام. وفرض شيخ البحرين ضرائب على السكان والقوارب. ولم يكن مسموحا لأحد بالذهاب إلى هناك دون إذن من شيخ البحرين. ومنذ خمسة وعشرين عاما توقفت السلاحف عن الذهاب إلى هناك وبدأ البحرينيون يستخدمون

الجزر لجمع مادة الدابـوق Bird-lime التـي تستخدم كسماد. وعلمت الحكومة البريطانية أن السعوديين لم يستخدموا هاتين الجزيرتين في أي وقت من الأوقات سواء للصيـد أو لأي غرض آخر. وفي عام ١٩٣٥م أقامت دائرة الأشغال العامة البحرينية منارات مـن الأسمنت عليها أرقام. وتنص المادة رقم ١٣ من معاهدة عام ١٩١٣م غير المصدق عليها بين تركيا وبريطانيا على أن الحكومة العثمانية تتنازل عن كل حقوقها بالنسبة للبحرين، بما في ذلك جزيرتا البينة الكبيرة والبينة الصغيرة.

وعلق الشيخ يوسف ياسين على ذلك قائلا إنه لا يمكن للحكومة السـعـوديـة أن تعترف بسيادة البحرين على كل البحر بـين الدولتين، فالشخص الذي باع منطقة البحر هذه لا يملك حق السيادة علـيـهـا، وهـذا مخالف أيضا للممارسات الدولية. ومـيـز الشيخ يوسف بين الملكية والسيادة، فذكر أن شيخ البحرين يملك بساتـين نـخـيـل فـي السعودية لكنه لا يمارس السيادة علـيـهـا. وأوضح أن صيد السلاحف يعتبر في نفس فئة صيد السمك واستخراج اللؤلؤ، ولا يمكن الاعتراف به كمعيار للملكية، فشيخ البحرين وأسرته يقومون بصد الغزلان وغيرها سنويا في السعودية ولكن هذا لا يعطيهم الحق في امتلاك الأرض. والحكومة السعودية لا تعلم أي شيء عن الضرائب التي كان يفرضـهـا شيخ البحرين في الجزيرتين لأنهما مهجورتان ولا يوجد دليل على أنه كان بهما سكان في الماضي. وتعتبر المملكة العربية السعـوديـة هاتين الجزيرتين ملكا لها منذ مدة طويلـة. أما فيما يختص بالمعاهدة التركية البريطانيـة فإن الحكومة السعودية تعتبرها نقـطـة فـي صالحها، إذ لو أن الحكومة البريطانية اعتبرت هاتين الجزيرتين جزءا من البحرين لـما ورد ذكرهما بالاسم في المعاهدة. والحـكـومـة السعودية لا تعترف بمعاهدة ١٩١٣م، إذ أنه قبل هذا التاريخ بستة أشهـر كـان المـلـك عبدالعزيز آل سعود يحكم منطقة الأحسـاء المجاورة للجزيرتين. وإذا أخذ بمعيار القرب فإن جزيرة البينة الكبيرة تبعد خمسة أميـال ونصف من الساحل السعودي وأقل من ثلاثة أميال ونصف من الضحضاحات السعوديـة الرئيسية بينما تبعد سبعة أميال ونصف مـن البحرين وخمسة أميال ونصف من جزيـرة حدة، أما جزيرة البينة الصغيرة فهي تبعـد خمسة أميال ونصف من الساحل السعودي بينما تبعد سبعة أميال من البحرين.

وأعرب الشيخ ياسين عن استعداد وفد بلاده للتوصل إلى تسوية ودية مع البحرين. واستشهد بعبارة كان الملك عبدالعزيز ذكرها لجلبرت كلايتون Sir Gilbert F. Clayton أثناء بحثهما لإحدى المشكلات. وذكر أن الأمير فيصل سيخول باتخاذ قرار حـاسـم حـول التسوية قبل مغادرة لندن.

ABD 12.2.22: 554-58

1951/08/17
POWE 33/1952 (2)

مذكرة حول المفاوضات البريطانية السعودية بشأن الحدود، مؤرخة في ١٧ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

ذكرت الحكومة البريطانية رأيها في موقف القانون الدولي تجاه الحدود الجنوبية الشرقية للمملكة العربية السعودية في الفقرة الرابعة من المذكرة المؤرخة في ٢٥ يوليو (تموز) ١٩٥٠م التي أبلغت إلى وزارة الخارجية السعودية بواسطة السفارة البريطانية في جدة. وهذا الرأي باختصار هو أنه إذا كان الملك عبدالعزيز آل سعود يرغب في المطالبة بأية مناطق شرقي الخطين الأزرق والبنفسجي المحددة بموجب اتفاقيتي عام ١٩١٣ و١٩١٤م بين بريطانيا وتركيا فإن عليه أن يثبت أنه منذ عام ١٩١٤م قد اكتسب السيادة على هذه المناطق طبقا للقانون الدولي.

وفي رأي الحكومة البريطانية أنه بالنسبة لطبيعة الأراضي موضوع النقاش وتاريخها منذ عام ١٩١٤م هناك معياران يمكن للملك عبدالعزيز على أساسهما أن يثبت أنه اكتسب السيادة على منطقة تكوّن جزءا من هذه الأراضي، أولهما أن هذه المنطقة تسكنها قبيلة أقامت بها عدة سنوات وتدين بالولاء للملك عبدالعزيز، وآخرهما أن هذه المنطقة لا تسكنها قبيلة مقيمة وتستخدمها إحدى القبائل الرحل بصفة منتظمة لمدة عدة سنوات تثبت في خلالها أنها تدين بالولاء للملك عبدالعزيز، وأنها لم تعلن الولاء أبدا لأي رئيس أو حاكم يخضع للحماية البريطانية أو لسلطان مسقط أو أي شيخ يدين بالولاء له، وأنها لم تستخدم سلطة أي من هؤلاء الحكام أو الرؤساء المشار إليهم كتصريح بالبقاء في المنطقة المتنازع عليها، وأن هذه المنطقة لا تستخدمها بصفة منتظمة لدى القبائل الرحل التي لم تعلن ولاءها للملك عبدالعزيز آل سعود.

وحيث إنه لم يتضح إلى الآن كل الحقائق المتصلة بالمعايير المذكورة فإن الحكومة البريطانية وافقت على تكوين لجنة لتقصي الحقائق على الأسس المبينة في مذكرة السفارة البريطانية في جدة المؤرخة في ١٠ يناير (كانون الثاني) ١٩٥١م التي وافقت عليها وزارة الخارجية السعودية في مذكرتها المؤرخة في ٧ فبراير (شباط) من العام نفسه.

***ABD 12.2.22: 538-39** *ABD 18.2.29: 651-52*

1951/07/18-08/17
FO 1016/162 (3)

تقرير قطر الدوري السري عن الفترة ١٨ يوليو (تموز) – ١٧ أغسطس (آب) ١٩٥١م وهو من إعداد الضابط السياسي البريطاني في قطر (الدوحة).

يفيد الضابط السياسي البريطاني في قطر في هذا التقرير أن الشيخ محمد بن حمد آل ثاني من أفراد الأسرة الحاكمة في قطر والمقيم في الريان غادر قطر سرا في ٢٣ يوليو ولجأ إلى الرياض وذلك بسبب وجود خلاف بينه

وبين إخوته في الدوحة. وقد تبعه إلى الرياض جاسم ابن حاكم قطر والشيخ خليفة بن حمد آل ثاني وعبدالرحمن الدرويش (نيابة عن الشيخ عبدالله) لمصالحته وإعادته ونجحوا في ذلك. وقد نزلوا أثناء وجودهم في الرياض في قصر الضيافة الحكومي وقام الأمير سعود بن عبدالعزيز آل سعود باستضافتهم كل مساء. وأبدى عبدالرحمن الدرويش إعجابه الشديد بالرفاهية التي شاهدها في قصر الأمير سعود.

ويذكر التقرير أيضا وجود عدد من الباكستانيين المعدمين في قطر وصلوا إليها على أمل التمكن من التوجه إلى الأراضي المقدسة، ولأن الأمل ضعيف في أن تسمح السلطات السعودية لهم بدخول أراضيها فقد عُرِض عليهم أن يعادوا إلى بلادهم لكنهم رفضوا ذلك. وقد تبادلوا الرسائل مع قاضي الأحساء لمعرفة ما إذا كانت السلطات السعودية ستسمح لهم بالدخول إذا عثروا على وسيلة لنقلهم. لكن التقرير يبين أنه لم يبق سوى حوالي عشرين يوما يجب عليهم فيها الوصول إلى مكة، لذلك فمن غير المحتمل أن يتمكنوا من أداء الفريضة. ويذكر التقرير أن عددا من هؤلاء بدأ يتوجه بالفعل نحو السعودية سيرا على الأقدام، وأنه لا يُتوقع عودتهم، فهم إذا لم يلقوا منيتهم في الطريق، سيمضون باقي حياتهم في التسول في مكة.

PDPG 19: 113-15

1951/08/18
POWE 33/1952 (4)

محضر الجلسة الخامسة من المحادثات التي دارت مع وزير الخارجية السعودية في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٧ أغسطس (آب) ١٩٥١م، والمحضر مؤرخ في ١٨ أغسطس.

حضر من الجانب البريطاني جيمس باوكر R. James Bowker وجيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge وفنسنت إيفانز Vincent J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston وددجون H. A. Dudgeon، ومن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود والشيخ يوسف ياسين والشيخ حافظ وهبة والشيخ إبراهيم السليمان والشيخ علي علي رضا.

قال باوكر إنه تم شرح المذكرة البريطانية للوفد السعودي أثناء انعقاد اللجنة الفرعية يوم ١٥ أغسطس، وأن الوفد السعودي اقترح أنه عند احتساب خط الوسط لترسيم قاع البحر أن تكون المياه الإقليمية بالنسبة للمملكة العربية السعودية ستة أميال وثلاثة أميال بالنسبة للبحرين، ولم يستطع الوفد البريطاني قبول ذلك لأنه يجب المساواة بين الدولتين في احتساب المياه الإقليمية. وقال الأمير فيصل إن هذه النقطة ليست ذات أهمية كبيرة، وأن لديه تعليقين على المذكرة أولهما يقترح الأمير أن يتم ترسيم الحدود الخارجية للمياه الإقليمية على أساس خط المحيط

الخارجي الذي يسير بين الشعاب أو الضحضاحات أو الجزر الواقعة على مقربة من الساحل. وبين إيفانز أن هذا الخط لن يكون مختلفا إلى حد كبير عن الخط الذي يقترحه الوفد البريطاني. وقال الأمير إنه يقترح في تعليقه الثاني أنه قبل تحديد قاع البحر يجب أن تكون هناك مباحثات بشأن الجزر والضحضاحات والصخور الجافة المتنازع على ملكيتها حتى تتمكن اللجنة المعنية بترسيم حدود قاع البحر من أخذ نتائج هذه المباحثات في اعتبارها.

وقال باوكر إنه سبق للحكومة البريطانية أن بينت الجزر المتنازع عليها، وبإمكان وفدها الآن تحديد الضحضاحات التي يجب مناقشتها مناقشة مستقلة، وهي فشت الجارم (بما فيه خور فشت) وفشت أبو سعفة وضحضاح ريني أما الجزر فهناك جزيرتان فقط هي موضع الخلاف بين المملكة العربية السعودية والبحرين، وهي البينة الصغيرة والبينة الكبيرة. لكن هناك جزرا أخرى متنازع عليها بين السعودية والكويت. واقترح باوكر أن تبحث اللجنة الفرعية الجزر والضحضاحات في اجتماعها القادم، ووافق الأمير فيصل على ذلك.

وغادر باوكر الاجتماع، واقترح فرلونج أن تنظر اللجنة الفرعية أيضا في الجزر المتنازع عليها مع الكويت، ووافق الأمير فيصل، موضحا أن المطلوب هو أولا اتخاذ قرار بشأن ملكية الجزر، ثم الاتفاق على خط أساسي لترسيم قاع البحر، ثم التوصل إلى خط متوسط لقاع البحر. واقترح فرلونج الرجوع إلى مناقشة المسودة البريطانية حول أسس تحديد ملكية الجزر، فاعترض الأمير فيصل على تطبيق معيار استخدام الجزر لصيد السمك واستخراج اللؤلؤ كدليل كاف يبرر ملكيتها، وقال إن هناك جزرا في البحر الأحمر يستخدمها مواطنو دول أخرى لهذه الأغراض، وتطبيق هذا المعيار يسبب حرجا كبيرا لحكومته، وإنه يوافق على مبدأ الأدلة التاريخية أو القانونية لكنه لا يستطيع الموافقة على مبدأ الاستخدام التقليدي واعتراضه هو على ذكر الاستخدام لصيد السمك واستخراج اللؤلؤ. واقترح الأمير إما استثناء الصيد واستخراج اللؤلؤ من الاستخدام، أو النص على أنه في غياب الأدلة التاريخية أو القانونية. يطبق معيار القرب.

وقال إيفانز إنه سبق الاتفاق على ترك مناقشة هذا الموضوع إلى أن تتم مناقشة موضوع قاع البحر، فأجاب الأمير أنه ما لم يتوصل إلى حل لمشكلة الجزر فإنه لا يرى أنه من الممكن إيجاد حل لموضوع قاع البحر. وأوضح إيفانز بناء على سؤال من الأمير أن حدود المياه الإقليمية سترسم من ساحل الجزر غير المتنازع عليها، كما أوضح بناء على سؤال من يوسف ياسين أن تطبيق مبدأ القرب أو مبدأ الوقوع ضمن قاع البحر لن يؤديا إلى اختلاف إلا في حالات قليلة.

ABD 12.2.22: 529-32

1951/08/19
FO 371/91321 (1)

مذكرة داخلية من وليم كرانستون William P. Cranston، الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٩ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

يعلق كرانستون على مذكرة كينيدي Commander P. H. Kennedy المرفقة طي رسالة من هنا W. Hanna، الأميرالية البريطانية، مؤرخة في ٨ أغسطس، ويقول كرانستون إن وزارة الخارجية قبلت ما قاله كينيدي من أنه لا يمكن تحريك خط الوسط لتقسيم حدود قاع البحر عن وضعه الذي رسم أصلا بناء على مبادئ متفق عليها وأنه في حالة مناطق الضحضاحات ذات الأهمية الكبيرة التي أشير إليها بالذات ويمكن التقدم بطلب ملكية بصددها استنادا إلى معايير متفق عليها فإن ملكيتها ستناقش على حدة. ويذكر كرانستون أن فشت أبوسعفة هو الضحضاح الوحيد ذو الأهمية الذي تطالب به البحرين وهو يقع على الجانب السعودي من خط الوسط وأن المفاوضات جارية بشأنه.

ABD 12.2.22: 570

1951/08/20
POWE 33/1952 (4)

محضر الجلسة الثالثة للجنة الفرعية السعودية البريطانية التي عقدت في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٠ أغسطس (آب) ١٩٥١م، وهو غير مؤرخ.

حضر الجلسة من الجانب البريطاني فنسنت إيفانز W. Vincent J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston ومن الجانب السعودي الشيخ يوسف ياسين والشيخ علي علي رضا. وقال الشيخ يوسف ياسين إن الحكومة البريطانية لم تطالب في عام ١٩٥١م سوى بجزيرتي البينة وجزيرتي الفارسية والعربية، لكنها أضافت جزرا أخرى إليها فيما بعد. وأوضح إيفانز أن إدراج الجزر كلها لم يكن بهدف بالإضافة مطالب جديدة بل لتسوية ملكية الجزير بشكل كامل، واقترح أن يتم بحث جميع الجزر. واقترح يوسف ياسين عدم بحث خور فشت وفشت الجارم لعدم مطالبة الطرف الآخر بهما من قبل، كما اقترح استبعاد الجزر ذات الوضع المماثل.

وذكر يوسف ياسين أن بعض الجزر تقع في المياه الإقليمية السعودية، لكن إيفانز شكك في ذلك ولخص مطالب الكويت بأنها مبنية على أن الكويتيين كانوا دائما يعتبرون الجزر ملكا لهم، وعلى استخدام سكان الكويت لها، وإقامة المنارات على جزر الفارسية والعربية وحرقوص منذ عام ١٩١٥م وعدم اعتراض السعودية على ذلك حتى عام ١٩٤٧ أو ١٩٤٩م. وذكر أن جزيرة مقتة أُدخلت ضمن معاهدة ١٩١٣م.

وأوضح يوسف ياسين أن مجرد الاقتناع بملكية الشيء لا يعطي حق الملكية تلقائيا. وتساءل عن سبب عدم تقديم الكويت لمطالبها

حين مناقشة الحدود مع المملكة العربية السعودية. ورد إيفانز أن الكويت لم تكن تعتقد أن هذه الجزر محل نزاع.

وبين يوسف ياسين إن معظم الجزر تقع بمحاذاة الساحل السعودي وبعضها يقع داخل المياه الإقليمية السعودية ومن غير المعقول أن يعتقد شيخ الكويت أن الملك عبدالعزيز آل سعود لا يطالب بها، وقال إن الحكومة السعودية لم تسمع بمطالبة الكويت بهذه الجزر قبل أن تتسلم مذكرة الحكومة البريطانية في عام ١٩٤٩م، والحكومة السعودية لم تطالب أبدا بجزر تقع بمحاذاة شواطئ دولة أخرى كالكويت مثلا. وذكر أن كون الكويتيين شعبا بحريا وقيامهم باستخدام الجزر لا يعطيهم الحق في ملكية الجزر، والمنارات وحدها لا يمكن أن تُتخذ معيارا للملكية. ويشكك في أن تكون مقتة التي أشير إليها على الخريطة هي نفس مقتة التي ذكرت في معاهدة ١٩١٣م التي لم تعترف بها المملكة العربية السعودية. ومنذ أن استعاد الملك عبدالعزيز سلطته على ساحل الأحساء اعتبر دائما أن سلطته تمتد على الجزر الواقعة بمحاذاة الساحل، ولم يكن من الضروري أن تقوم كل دولة بتقديم مطلب مفصل عن كل جزيرة صغيرة تقع بمحاذاة شواطئها وخاصة الجزر غير المأهولة.

وقال إيفانز إن ذلك قد ينطبق على الجزر القريبة من الساحل ولكن لا ينطبق على الجزر البعيدة مثل الفارسية والعربية اللتين تقعان خارج المياه الإقليمية. وقال الشيخ ياسين إن معاهدة ديسمبر (كانون الأول) ١٩١٥م ومعاهدة جدة في عام ١٩٢٧م توضحان أن الحكومة البريطانية اعتبرت هذه الجزر ملكا للمملكة العربية السعودية لأنها لم تذكر أنها تحت سيادة أية دولة أخرى. والموقع الجغرافي لجزر الفارسية والعربية وحرقوص وكران وكرين يظهر أنها مجموعة واحدة لها علاقة بالساحل السعودي، والسعودية كانت دائما تعتبر كل هذه الجزر ملكا لها، ولم تتقدم أية دولة أخرى بطلب مضاد بالنسبة لحرقوص وكران وكرين حتى أبريل (نيسان) ١٩٥١م، وقد أزالت الحكومة البريطانية العلامات التي أقامتها المملكة العربية السعودية في الفارسية والعربية ولكن بقيت العلامات في حرقوص وكران وكرين والجزر الثلاث الأخيرة تبعد حوالي ثلاثين ميلا من الساحل السعودي وتبعد جزيرة العربية خمسين ميلا والفارسية خمسة وخمسين ميلا في حين أنها كلها تبعد أكثر من تسعين إلى مائة ميل من المياه الإقليمية للكويت. وصيد السمك واستخراج اللؤلؤ لا يؤخذان كمعيار للملكية، أما المنارات التي أقامتها سلطة ميناء البصرة وهيئة إنارة الخليج الفارسي في عام ١٩٤٧م في جزيرة الفارسية فقد كانت بهدف خدمة الملاحة لجميع السفن ولم يكن من ورائها أي غرض سياسي. وفي نهاية عام ١٩٤٩م أقامت شركة نفط البحرين Bahrain

Petroleum Company محطة مسح في جزيرة العربية ولكنها أوقفت نشاطها عندما احتجت الحكومة السعودية، وأكدت لها الحكومة البريطانية أن هذه النشاطات لن تستخدم في دعم مطالب البحرين بملكية الجزيرة. وفي عام ١٩٤٩م قامت شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) The Arabian American Oil Company بأعمال التنقيب عن النفط في جزيرة كران بإشراف السلطات السعودية وأنشأت مدرجات للطائرات هناك دون اعتراض من قبل الحكومة البريطانية.

وأوضح يوسف ياسين أن دليل لوريمر Lorimer's *Gazetteer* الذي صدر عام ١٩٠٨م ذكر جزر حرقوص وكران والعربية والفارسية ولكن لم يُنسب ملكيتها للكويت. كما لم يرد اسم الجزر الثماني في معاهدة ١٩١٣م. وفي عام ١٩٢٣م اعترف المفوض السامي البريطاني على العراق بملكية الكويت لجزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهة وكبر وأم المرادم، ولكن لم تُذكر أي من الجزر موضع النقاش الحالي.

وقال يوسف ياسين إنه يستنتج من ذلك كله أنه حتى عام ١٩٢٩م لم يصل الحكومة البريطانية علم بأي مطلب بملكية الجزر من جانب الكويت ويمكن للحكومة السعودية أن تقدم شهودا يعملون في البحر يمكنهم أن يؤيدوا مطلب السعودية بالسيادة على هذه الجزر وتسري بالنسبة لجزر جنة وجريد ومقتة، نفس الاعتبارات المذكورة بالنسبة للخمس الأخرى، وحتى أبريل ١٩٥١م لم يكن هناك أي مطلب بريطاني بشأنه باستثناء مقتة. كما تثبت المستندات التاريخية المقدمة عدم وجود أي مطالب بريطانية أو كويتية بالنسبة لهذه الجزر باستثناء مقتة التي ذُكرت في معاهدة ١٩١٣م التي لا تعترف بها المملكة العربية السعودية.

ABD 12.2.22: 559-62

1951/08/20
POWE 33/1952 (4)

مذكرة عن تقسيم قاع البحر بين البحرين والمملكة العربية السعودية، مرفقة مع محضر الجلسة الثالثة للجنة الفرعية السعودية البريطانية التي عقدت في ٢٠ أغسطس (آب) ١٩٥١م أثناء مباحثات الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود في لندن. وكان الجانب البريطاني قد وعد بإعداد هذه المذكرة في الجلسة الأولى للجنة الفرعية التي عقدت في ١٥ أغسطس.

تبين ملاحظة تسبق المذكرة أن تقسيم قاع البحر وفق المبادئ المقترحة فيها لن يؤثر على سيادة أي من الطرفين على الجزر والضحضاحات وغيرها، بما في ذلك قاع البحر تحت مياهها الإقليمية، حيث ستكون تلك السيادة موضوع مفاوضات مستقلة.

وتقول المذكرة إن الحكومة البريطانية ترى أن قاع البحر يجب أن يقسم بخط وسط

يتساوى بُعدَه عن الحدود الخارجية للمياه الإقليمية لكلتا الدولتين. ولذلك تقترح أن يكون الخط (١) على الخريطة المرفقة هو خط حدود قاع البحر بين السعودية والبحرين، وهو خط رسم على أساس أن المياه الإقليمية تمتد ثلاثة أميال. وتبين المذكرة خط الأساس الذي تم بناء عليه رسم خط الوسط، كما تبين بعض التفصيلات حول رسم هذا الخط.

وتوضح المذكرة أن الحكومة البريطانية تدرك أن الحكومة السعودية تطاب بمياه إقليمية تمتد ستة أميال، ورغم أنها لا تعترف بهذا المطلب فقد فحصت آثاره الفعلية على خط الوسط، والخط (٢) على الخريطة المرفقة يمثل خط الوسط إذا رسم على ذلك الأساس. ولا يوجد فرق عملي بين الخطين (١) و(٢) حسب قول المذكرة، وينتهي الخطان في الشمال عند خط محتمل يقسم الخليج من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، لكن ذلك الخط الأخير لا يمكن رسمه إلا بعد التباحث مع الحكومة الفارسية.

وتبين المذكرة أن الحكومة البريطانية أبلغت حكومة المملكة العربية السعودية أنها ستؤيد مطلب شيخ البحرين بملكية جزيرتي البينة (الكبيرة والصغيرة) وذلك إلى أن تتقدم السعودية بأدلة مضادة لمطالب البحرين. وقد تم رسم جزئي الخطين (١) و(٢) الواقعين غربي أم نعسان على أساس أن جزيرتي البينة (الكبيرة والصغيرة) ملك للبحرين، وذلك انتظارا لما ستسفر عنه المفاوضات بشأنهما.

ABD 12.2.22: 562-65

1951/08/20
POWE 33/1952 (2)

محضر الجلسة السابعة من المحادثات التي دارت مع وزير الخارجية السعودية في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٠ أغسطس (آب) ١٩٥١م، وهو غير مؤرخ.

حضر الجلسة من الجانب البريطاني جيمس باوكر R. James Bowker وفنسنت إيفانز W. Vincent J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston، ومن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود والشيخ يوسف ياسين والشيخ حافظ وهبة والشيخ إبراهيم السليمان والشيخ علي علي رضا. وذكر باوكر في بداية الجلسة أنه لا يشعر أن الاقتراح السعودي بشأن الجزر والضحضاحات وحوض البحر سيؤدي إلى التسوية الودية المطلوبة والمقبولة من شيخ البحرين. وأوضح أن منطقة النزاع صغيرة لكن لها أهمية كبيرة بالنسبة للبحرين. واقترح الانتقال إلى موضوع الجزر المتنازع عليها مع الكويت، واتفق الجانبان على أن تجتمع اللجنة الفرعية لدارسة المطالب. واقترح باوكر الانتقال إلى موضوع الحدود البرية.

وقال الأمير فيصل إن الملك عبدالعزيز آل سعود مندهش لأن المملكة المتحدة تشير

باستمرار إلى الخطوط التي حددت في معاهدات عام ١٩١٣ و١٩١٤م بين بريطانيا وتركيا، فالمعروف أن الملك عبدالعزيز استعاد سلطته في تلك المنطقة قبل معاهدة ١٩١٣م، فالمعاهدة لا تعتبر مقيدة بالنسبة له بالإضافة إلى أنه لم يصدق عليها أبدا. وجرت بعد ذلك مناقشة حول تحديد معنى قبائل ثابتة وقبائل متنقلة. وقال الأمير فيصل إنه في رأي الوفد السعودي تعتبر منطقة ما لقبيلة إذا كانت ملكيتها لها تستند إلى أسس تاريخية أو اعتبارات تتصل بالتقاليد، سواء تملكت المنطقة تملكا فعليا أم لا. وذكر الأمير فيصل أن هناك وسيلتين لتحديد الملكية إحداهما الوسيلة الودية، والأخرى الأسس التاريخية أو القانونية ولا يمكن الجمع بين الوسيلتين. وقال باوكر إن الجانب البريطاني يرغب في استخدام الوسيلة الودية، ولكن لابد أن يكون هناك معيار للتوصل إلى تسوية يقبلها الطرفان ويقترح معيارين، الأول هو من يسكن المنطقة، والثاني من يحظى بولاء السكان.

وقال الأمير إن آخر التعليمات التي أعطاها إياه الملك عبدالعزيز هي أن يبلغ الحكومة البريطانية دهشته أن هناك أي شك إزاء حقه في فرض سيادته على المنطقة التي يطالب بها الآن. وتؤكد المملكة العربية السعودية أنه لم يسبق لأحد أن اعترض على حقها في السيادة، ولا حتى شيوخ الساحل المتصالح، وأن آل سعود وأسلافهم كانوا دائما يتمتعون بهذه السيادة، وعلى الشيوخ أن يثبتوا عكس ذلك وفي الوقت نفسه فإن الملك عبدالعزيز يرغب في أن تكون العلاقات بينه وبين الحكومة البريطانية والشيوخ علاقات ودية.

وقال باوكر إنه يقدر وجهة نظر الملك عبدالعزيز ولكنه أشار إلى أن الشيوخ يملكون هم أيضا حججا قوية وعلى الحكومة السعودية أن تثبت أن حجتها هي الأقوى. وقال إن الشيوخ يتمتعون بولاء القبائل على أساس الملكية التاريخية ودفع الزكاة والجزية وأن الشيوخ يدفعون مخصصات مالية للقبائل. ولدى الحكومة البريطانية معلومات كثيرة عن هذا الموضوع ستقدمها للجنة تقصي الحقائق التي ستقوم حينئذ بالتثبت من الحقائق كما هي في الواقع. واقترح الأمير فيصل حفظا للوقت أن يعقد اجتماع حول مائدة مستديرة يحضره الشيوخ ومندوب من سلطان مسقط ومندوب عن الحكومة البريطانية ومندوب عن الحكومة السعودية وذلك لمناقشة كل الأمور المتنازع عليها والتوصل إلى حل تتفق عليه كل الأطراف المعنية. ورحب باوكر بهذا الاقتراح وأعلن أنه سيبدي رأيه فيه في الاجتماع التالي.

***ABD 12.2.22: 536-37** *ABD 18.2.29: 649-50*

1951/08/21
POWE 33/1952 (3)

محضر الجلسة الثامنة من المحادثات التي دارت مع وزير الخارجية السعودية في مقر وزارة

الخارجية البـريطانية يوم ٢١ أغسطـس (آب) ١٩٥١م، والمحضر مؤرخ في اليوم نفسه.

حضر من الجانب البريطاني جيـمـس باوكر R. James Bowker وفنسنت إيفانز W. Vincent J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston، ومن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود والشيخ يوسف ياسين والشيخ حافظ وهبة والشيخ إبراهيم السليمان والشيخ علي علي رضا.

ردا على سؤال من باوكر عما إذا كـان لدى الأمير فيصل أي اقتراح للتسوية بشأن الجزر الثمان المتنازع عليها، قال الأمير إنـه ليس لديه أية اقتراحات لأنه لا يمكنه قبـول مطالب الكويت ولا يرى أي تبرير لـهـا. وأبدى باوكر استعداد الحكومة البريطانـيـة للتنازل عن خمس من الجزر المتنازع عليهـا مع الكويت والاحتفاظ للكويت بثلاث هي الفارسية والعربية وحرقوص. أما بالنسـبـة للبحرين فقد تمسك بالاقتراح الذي قدمه في جلسة ١٨ أغسطس.

وأعلن الأمير فيصل عدم استعداد بلاده لقبول مطالب تراها غير مبررة بتاتـا، ولـو طلب الشيوخ من الملك عبدالعزيز آل سعود أي منطقة من المناطق المتنازع عليها بطريقـة ودية فإن الملك عبدالعزيز قد يعطيهم أكثر مما يطلبونه، ولكن لا يمكن إعطاؤهم شيئـا بالإجبار. وأنه على الرغم من أنه لا يعتبر أن مطلب البحرين قائم على أساس إلا أنه بدافع الصداقة للبحرين قدم تنـازلات مـن قبل السعودية. ورد باوكر أن حاكمي الكويت والبحرين يؤمنان بعدالة مطالبهما، ولا يريدان أن تطلب الحكومة البريطانية باسميهما أراضي من الملك عبدالعزيز تكون بمثابة معـروف. وردا على سؤال من الأمير فيصـل أوضـح باوكر أن اقتراح الأمير بشأن البحرين يعني قسم جزيرتي البينة (الكبيرة والصـغـيـرة) والتنازل للسعودية عن فشت أبوسعفة، وهذا يعني تنازل حاكم البحرين عن حقوق يعتبرها له بحكم الاعتبارات التاريخية والاستخدام. وكرر الأمير فيصل أنه يمكن التوصـل إلـى تسوية إما بالأدلة القانونية أو باستخدام الفطرة السليمة وبطريقة ودية.

وأعلن باوكر أن حكومته ترى أن هناك نزاعا قائما، وطلب من إيفانز ويوسف ياسين أن يكررا الأدلة التي طرحت في اللـجـنـة الفرعية. وعلق باوكر أن حجة السعودية بأن الجزر ليست مذكورة في أي من المعاهدات والاتفاقيات ليست حجة قاطعة، كما ذكـر أن عامل القرب ليس دائما العامل الحاسم. وبعد مزيد من النقاش، قال باوكر إن اقتراح التنازل عن خمس جزر للسعودية قُدّم بدافع الرغبة في الوصول إلى تسويـة وديـة، ولا يعني أن الكويت ليس لها حق في هذه الجزر. وأشار إلى أن الوفد السعودي ذكر في دعمه للمطالبة بجزيرة العربية أن شركة الـزيـت العربية الأمـريـكـيـة (أرامـكـو) Arabian

American Oil Company عملت في الجزيرة، لكن الوفد السعودي رفض قبول حجة أن شركة نفط البحرين Bahrain Petroleum Company عملت في فشت أبوسعفة كدليل يدعم مطلب البحرين.

ABD 12.2.22: 540-42

1951/08/23
FO 371/91285 (1)

برقية سرية من وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيمية السياسية البريطانية في الخليج، البحرين، مؤرخة في ٢٣ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

تقول البرقية إن وزير الخارجية السعودية اقترح أثناء محادثاته في لندن تقسيم قاع البحر بخط يعطي جزيرة البينة الصغيرة وفشت الجارم وضحضاح ريني للبحرين والبينة الكبيرة وفشت أبوسعفة للمملكة العربية السعودية. وتقول البرقية إن الحكومة البريطانية تطالب بكل الجزر والضحضاحات للبحرين باستثناء ريني. وتسأل البرقية إذا كان يمكن لشيخ البحرين أن يقبل كمحاولة أخيرة التوصل إلى تسوية بأن تعطى البينة الصغيرة وفشت الجارم ونصف فشت أبوسعفة للبحرين والبينة الكبيرة والنصف الآخر من فشت أبوسعفة للمملكة العربية السعودية. ويذكر أن ضحضاح ريني غير مهم ويمكن إعطاؤه للسعودية، وأن فشت أبوسعفة له أهمية اقتصادية كمصدر محتمل للنفط وتعتبر شركة نفط البحرين Bahrain Petroleum Company أن نصف فشت أبوسعفة وحده مهم من الناحية التجارية، وليس لجزيرتي البينة الكبيرة والصغيرة أي أهمية اقتصادية. وتذكر البرقية أنها مهما كانت طبيعة التسوية التي يتم التوصل إليها فإن الطرفين سيحتفظان بحق استخدام كل المناطق في صيد السمك واستخراج اللؤلؤ وغيرها. وتطلب البرقية استطلاع رأي شيخ البحرين في أسرع وقت ممكن والحصول على رأيه برقيا.

ABD 12.2.22: 509

1951/08/24
POWE 33/1952 (3)

محضر الجلسة التاسعة من المحادثات التي دارت مع وزير الخارجية السعودية في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٥١م، والمحضر مؤرخ في ٢٤ أغسطس.

حضر الجلسة من الجانب البريطاني جيمس باوكر R. James Bowker وفنسنت إيفانز W. Vincent J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston، ومن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود والشيخ يوسف ياسين والشيخ حافظ وهبة والشيخ إبراهيم السليمان والشيخ علي علي رضا.

قال باوكر إن حكومته ترحب باقتراح الأمير فيصل بعقد مؤتمر بين مندوب السعودية ووفد ترأسه بريطانيا ويكون الشيوخ المعنيين

أعضاء فيه، ولكن قد يجد هذا المؤتمر صعوبة في التوصل إلى حل دون أن تتوفر لديه بعض الحقائق، ولذلك يقترح باوكر النظر في تكوين لجنة لتقصي الحقائق قبل عقد المؤتمر. وذكر الأمير فيصل أنه سيعرض اقتراحه على الملك عبدالعزيز آل سعود، وطلب باوكر أن يُعرض عليه أيضا موضوع لجنة تقصي الحقائق. واقترح الأمير فيصل إيقاف كل النشاطات في كل المناطق المتنازع عليها وقال باوكر إن الحكومة البريطانية لا تعتبر سوى المنطقة الواقعة غرب خط حدود عام ١٩٣٨م منطقة متنازع عليها.

وأعرب الأمير فيصل عن استعداده للقبول بالنشاطات العادية، لكنه لا يقبل أي نشاطات أدخلت خلال العام الفائت، ويعني بذلك قوة الشرطة التي أنشئت مؤخرا في الساحل المتصالح. وذكر أن هذا الاقتراح يهدف إلى توفير جو صاف يعقد المؤتمر في ظله. والقوات المجندة لها نفوذ كبير على القبائل بطريقة لا يستطيع مسؤولو الحكومة البريطانية في المملكة المتحدة إدراكها. وهو يحاول القضاء على أي عامل يؤثر على المفاوضات، ولذلك فهو يقترح إيقاف كل النشاطات وعمليات النقل التي لم تكن موجودة قبل عام ١٩٤٦م في المناطق المتنازع عليها حاليا على أن يحتفظ كل جانب بحقوقه ومطالباته في المنطقة إلى أن تسوى كافة المطالب نهائيا.

وأجاب باوكر أن هذه المنطقة كانت واقعة تحت الإدارة البريطانية والشيوخ لمدة طويلة ولم يسبق أن طالبت بها المملكة العربية السعودية. وأعطى باوكر تأكيدات بأن القوات المجندة لديها تعليمات صارمة بتجنب كافة الأنشطة السياسية. وقال الأمير إنه مهما كانت القيود التي فرضت على تحركات القوات المجندة فإن مجرد وجودها في المنطقة له تأثير على رجال القبائل. وقال باوكر إن عدد أفراد القوات المجندة الذين استقدموا هو خمسة وثلاثون رجلا وبمجرد أن ينتهوا من تدريب المجندين المحليين سيعودون إلى بلادهم، وإيقاف نشاطهم الآن سيؤثر على عملهم ويؤخر مغادرة الأشخاص الذين تعترض السعودية على وجودهم.

وقال الأمير فيصل إنه يتفق مع الملاحظات التي أبداها باوكر، ولم يشك في نوايا الحكومة البريطانية، ولكن يجب عمل حساب للخيال الخصب لرجال القبائل في تلك المناطق، فهم يتخيلون أن الحكومة البريطانية تعد قوة لتستخدمها ضد الملك عبدالعزيز. وأقر الأمير بأن هذا الاعتقاد خاطئ تماما وأعرب عن ثقته بإمكان التوصل إلى ترتيب معقول.

وقال الأمير فيصل إنه ذكر مقترحاته بالنسبة للجزر وقدم رسما تخطيطيا لخط الوسط الذي اقترحه ليفصل بين مياه البحرين ومياه المملكة العربية السعودية. أما فيما

يخص الكويت فهو لا يعتقد أن هناك نزاعا لأن حكومته لا تعترف بالمطالب التي تقدم بها شيخ الكويت.

ABD 12.2.22: 543-45 *ABD 18.2.29: 655-56*

1951/08/24
POWE 33/1952 (4)

محضر الجلسة العاشرة من المحادثات التي دارت مع وزير الخارجية السعودية في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٢ أغسطس (آب) ١٩٥١م، والمحضر مؤرخ في ٢٤ أغسطس.

حضر الجلسة من الجانب البريطاني جيمس باوكر R. James Bowker وفنسنت إيفانز W. Vincent J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston، ومن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود والشيخ يوسف ياسين والشيخ حافظ وهبة والشيخ إبراهيم السليمان والشيخ علي علي رضا.

قال باوكر إنه لا يمكن للحكومة البريطانية أن تعترف بأن للحكومة السعودية الحق في تقييد نشاط القوات المجندة في عُمان والساحل المتصالح في منطقة كان يديرها شيوخ الساحل المتصالح، وفي الوقت نفسه فإن الحكومة البريطانية تقدر الأهمية التي يوليها الملك عبدالعزيز آل سعود لهذه المسألة. ولذلك فهي مستعدة لأن تقصر نشاطات القوات المجندة على منطقة غير متنازع عليها. وقال الأمير إنه يقدر شعور الحكومة البريطانية تجاه رغبة الملك عبدالعزيز وأوضح أنه عندما أشار إلى «تقييد التحركات» كان يقصد تحركات شركات النفط بالإضافة إلى تحركات القوات المجندة. ووعد باوكر بأن يستخدم نفوذه لدى شركات النفط لكي تحد من نشاطها في المناطق المتنازع عليها. وناقش الجانبان مسألة تجميد الأوضاع في المناطق المتنازع عليها. وأوضح الأمير فيصل أنه أرسل برقية عاجلة إلى والده يعلمه باقتراح عقد المؤتمر، ووعد بإبلاغ الحكومة البريطانية فور استلامه الرد.

ثم تناول باوكر موضوع الجزر، وناقش وضعها من حيث قربها من الدولتين وموقعها في حوض البحر والحقوق التاريخية، مبينا العوامل التي تؤكد مطالبة الكويت بجزيرة الفارسية. وذكر باوكر أنه سيقترح أن توصي الحكومة البريطانية شيخ الكويت بالتنازل عن سبع من الجزر الثماني المتنازع عليها والاحتفاظ بجزيرة الفارسية وذلك رغبة منه في التوصل إلى تسوية ودية بين الكويت والمملكة العربية السعودية. وقال باوكر إنه إذا وافق الأمير فيصل على ذلك، فسيتم بحث الجزر المتنازع عليها بين البحرين والمملكة العربية السعودية، حيث إن النقطة الأساسية هي التوصل إلى تسوية حول جزيرتي البينة (الكبيرة والصغيرة) وفشت أبوسعفة.

وتحدث باوكر عن وضع الجزيرتين والفشت مبينا أن شيخ البحرين يطالب بهما

على أساس تاريخي وعلى أساس الاستخدام العملي. وأوضح أن الجزيرتين ذكرتا في «المعجم الجغرافي» الذي وضعه لوريمر Lorimer، وأن لوريمر اتُخذ كحجة من قبل الحكومة السعودية في تعضيد مطالبها في النزاع بينها وبين الكويت، ولذلك فإن شهادة لوريمر تعزز مطلب البحرين في ملكية الجزيرتين. أما فيما يختص بفشت أبوسعفة فقد بدأت شركة نفط البحرين The Bahrain Petroleum Company عملياتها فيه منذ عام ١٩٣٩م، وقامت بإنشاء عدة منشآت وأنفقت العديد من الأموال، ولذلك فإن فشت أبوسعفة له أهمية تاريخية واقتصادية وعاطفية بالنسبة لشيخ البحرين. ويشعر باوكر أن الاتفاق الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى تسوية ودية بين شيخ البحرين والملك عبدالعزيز آل سعود هو أن تترك جزيرة البينة وفشت أبوسعفة للسيادة البحرينية. وأعرب باوكر عن أمله في أن يقبل الأمير التسوية التي يقترحها.

وقال الأمير فيصل إنه فما يختص بحدود الأرض فقد تم الاتفاق على الانتظار حتي ينعقد المؤتمر، أما بخصوص الجزر المتنارع عليها مع الكويت فسيبلغ الملك عبدالعزيز اقتراح باوكر بشأنها، وفيما يختص بالنزاع مع البحرين فإنه عندما تقدم باقتراحه الأول كان يأمل في التوصل إلى تسوية عادلة بين الطرفين، ولذلك رسم خطا فاصلا دون اعتبار للمصالح الاقتصادية أو التاريخية أو غيرها لأي طرف من الطرفين المتنازعين.

وأوضح الأمير فيصل أنه في بعض الحالات تجاوز الأوامر الصادرة إليه رغبة في التوصل إلى تسوية، لأن الوقت أصبح ضيقا ولابد للوفد من العودة إلى السعودية. وهو يأمل في متابعة المحادثات إما في السعودية أو بريطانيا للتوصل إلى حل للنقاط التي لم يتم الاتفاق على تسوية لها. وأعرب باوكر عن تقديره لذلك ولروح الصداقة والتعاون والرغبة المشتركة في التوصل إلى اتفاق.

***ABD 12.2.22: 546-49** *ABD 18.2.29: 653-54*

1951/08/24
POWE 33/1952 (3)

محضر الجلسة السادسة من المحادثات التي دارت مع وزير الخارجية السعودية في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ١٨ أغسطس (آب) ١٩٥١م، والمحضر مؤرخ في ٢٤ أغسطس.

حضر من الجانب البريطاني جيمس باوكر R. James Bowker وجيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge وفنسنت إيفانز Vincent J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston وددجون H. A. Dudgeon، ومن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود والشيخ يوسف ياسين والشيخ إبراهيم السليمان والشيخ علي علي رضا.

قال باوكر إن معيار الاستخدام في تحديد ملكية الجزر والضحضاحات مهم جدا لأسباب عملية، فإذا استخدمت جزيرة أو بقعة من المياه الضحلة مدة طويلة يجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار، وإنه مقدر لرغبة الأمير فيصل في حل المشكلات دون المغالاة في التأكيد على الحجج القانونية، ولكنه في الوقت نفسه يصر على أن معيار الاستخدام ذو فائدة عملية وكثيرا ما يكون هو الأصل في المطالبة على أساس تاريخي. وقال الأمير إنه شرح من قبل أسباب عدم قبول وفده لمسودة الوفد البريطاني بصيغتها الحالية وإن الاعتراض لم يكن على مبدأ الاستخدام نفسه ولكنه كان على استخدام الجزر لصيد السمك واستخراج اللؤلؤ على التحديد وقال إنه يصر على استبعاد صيد السمك واستخراج اللؤلؤ بشكل صريح. وقال باوكر إن الوفدين يمكن أن يتفقا على ملكية الجزر والضحضاحات دون تسجيل مبادئ على الورق، وأبدى الأمير فيصل استعدادا للنظر في اقتراح حول التسوية النهائية.

وقال باوكر إن هناك ثلاث مناطق متنازع عليها وهي جزيرتا البينة (الكبيرة والصغيرة) وفشت أبوسعفة وضحضاح ريني، وإن وفده أعاد دراسة مطالب البحرين ووجد أن الأدلة التي تؤيد مطلبه قوية جدا، ولكن الوفد البريطاني يهمه أن يتوصل إلى حل لهذا النزاع وإنه (أي باوكر) مستعد لأن يقترح على بلاده أن يتنازل البحرين عن مطلبه بشأن ضحضاح ريني لصالح السعودية. ولكن الأمير فيصل قال إنه يظهر من الخريطة أن ضحضاح ريني أبعد من الشواطئ السعودية من فشت أبوسعفة. وحين أوضح باوكر أن توصيته بالتنازل عن ضحضاح ريني تعود إلى أن مطالبة البحرين به قائمة على دليل الاستخدام الذي يجد الوفد السعودي صعوبة بشأنه، أكد الأمير فيصل أنه لا يرفض مبدأ «الاستخدام» ولكنه يرفض ذكر جملة «صيد السمك وصيد اللؤلؤ»، إذ توجد جوانب أخرى من الاستخدام مثل تطبيق القانون وتحصيل الضرائب، كما أوضح أنه يقدر الروح التي يعالج بها باوكر المشكلة، ولكنه يسأل أليس من الأفضل من الناحية الجغرافية ومن ناحية ترسيم قاع البحر إعطاء فشت أبوسعفة للمملكة العربية السعودية وضحضاح ريني للبحرين.

وقال باوكر إنه لم يكن يتصور أن الاقتراح الذي قدمه يمكن أن يكون محل اعتراض سواء من حيث إمكانية تنفيذه، أو أنه قد يؤدي إلى نشوب نزاع في المستقبل فإن رسم حدود منحنية لقاع البحر بحيث يدخل ضحضاح ريني ضمن المملكة العربية السعودية وفشت أبوسعفة في منطقة البحرين سينتج عنه إعطاء مساحة أكبر من قاع البحر للسعودية. ومما يزيد هذه المشكلة تعقيدا أن شيخ البحرين لديه حجج تاريخية قوية في المطالبة بفشت أبوسعفة إلى جانب الحجج

المبنية على الاستخدام. ودعا الأمير فيصل إلى حل النزاع إما بالالتزام بالمبادئ التاريخية أو القانونية أو معالجته معالجة ودية، وأعرب عن حرص بلاده على الإبقاء على علاقاتها الودية مع حاكم البحرين. وأضاف أن حكومته تعتبر حجتها في الملكية والأدلة التي تستند عليها أقوى من حجج وأدلة شيخ البحرين، وأنه مستعد لأن يوصي بصفته الشخصية بشرط موافقة الملك عبدالعزيز آل سعود برسم خط مستقيم بحيث يترك البينة الصغيرة وضحضاح ريني للبحرين، بينما تعطى البينة الكبيرة وفشت أبوسعفة للمملكة العربية السعودية. واقترح باوكر أن يدرس كل جانب مقترحات الجانب الآخر لمناقشتها في الجلسة التالية. وذكر أنه سيسلم الوفد السعودي مذكرة عن الحدود البرية وهذه المذكرة توضح رأي الوفد البريطاني تجاه هذا الموضوع، ويمكن مناقشتها في جلسة لاحقة.

ABD 12.2.22: 533-35

1951/08/25
POWE 33/1952 (2)

محضر الجلسة الحادية عشرة والأخيرة من المحادثات التي دارت مع وزير الخارجية السعودية في مقر وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٤ أغسطس (آب) ١٩٥١م، والمحضر مؤرخ في ٢٥ أغسطس.

حضر الجلسة من الجانب البريطاني جيمس باوكر R. James Bowker وفنسنت إيفانز W. Vincent J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston وددجون H. A. Dudgeon، ومن الجانب السعودي الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود والشيخ يوسف ياسين والشيخ حافظ وهبة والشيخ إبراهيم السليمان والشيخ علي علي رضا. وقدم الأمير فيصل إلى باوكر ملخصا للمواضيع التي تم بحثها، وهو ملخص ينوي تقديمه إلى الملك عبدالعزيز آل سعود، وسأل باوكر عما إذا كان لديه أي تعليق، واقترح باوكر إجراء بعض التعديلات في الصيغة. وتم الاتفاق على متابعة النقاش حول هذه التعديلات في اللجنة الفرعية.

وأخبر الأمير فيصل باوكر أن الملك عبدالعزيز قد أبرق إليه بموافقته على عقد مؤتمر بخصوص وضع الحدود البرية وقال إنه يتفق مع باوكر في أن يترك لأعضاء الوفدين البريطاني والسعودي إعداد صيغة جدول أعمال المؤتمر في تاريخ لاحق.

ثم قال الأمير إنه يريد إبلاغ باوكر مضمون برقية وصلته من الملك عبدالعزيز، قال فيها إنه يود أن يعلم الحكومة البريطانية بأنباء وصلته من العراق وسورية تفيد أنه بعد اغتيال الملك عبدالله ملك الأردن، فإن العراق وسورية تتآمران معا لتكوين وحدة مع الأردن. وإنه قد صدم عندما بلغته هذه الأنباء لأن سيترتب عليها عواقب خطيرة ومضرة لمصالح كل أقطار المنطقة. وهو يأمل أن تنصح

الحكومة البريطانية هذه البلاد الثلاث بعدم المضي في مخططها حفاظا للأمن والاستقرار في المنطقة. ويؤكد الملك عبدالعزيز على أن من الأهمية بمكان ألا يحرم أولاد الملك عبدالله من حقهم في الملك. وقال باوكر إن رسالة الملك عبدالعزيز هذه ستلقى الاهتمام الذي يليق بأهمية محتواها وأن الحكومة البريطانية ستوافيه برد عاجل.

واتفق باوكر والأمير فيصل على نص بيان يوزع على الصحافة عند انتهاء المحادثات. وعبر باوكر عن تقديره للمودة والتعاون في جميع القضايا التي تم بحثها، وذكر أن وزير الخارجية البريطانية كان ينوي حضور الاجتماع الأخير، لكنه اضطر للتغيب عنه، وهو يأسف لذلك وطلب من باوكر توديع الأمير فيصل نيابة عنه. وعبر الأمير عن سروره بهذه التعليقات وشكره لباوكر وزملائه والحكومة البريطانية. وغادر الأمير فيصل وباوكر الاجتماع وتركا اللجنة الفرعية لمناقشة الملخص الذي قدمه الأمير.

***ABD 12.2.22: 550-51** *ABD 18.2.29: 657-58*

1951/08/25
FO 371/91774 (1)

مذكرة تحمل توقيع باوكر R. J. Bowker، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٥ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

تفيد المذكرة أن الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودية قد أبلغ باوكر أن الملك عبدالعزيز آل سعود وافق على قدوم بعثة عسكرية أمريكية إلى المملكة لتدريب السعوديين على الأسلحة التي ترسلها الولايات المتحدة. وتضيف المذكرة أن الأمير فيصل أوضح أن هذه البعثة لن تؤثر على العلاقات المتينة القائمة بين المملكة وبريطانيا أو على البعثة العسكرية البريطانية. ويقول باوكر إنه شكر الأمير وأعرب عن ثقته في أن تعاونا وتنسيقا وثيقا سيتم بين البعثتين.

***RSA 8.09: 347**

[1951/08/25]
POWE 33/1952 (3)

نص معدل للملخص الذي وضعه الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود للمحادثات التي أجريت بين الوفدين السعودي والبريطاني في لندن في أغسطس (آب) ١٩٥١م وقد قدم الأمير فيصل هذا النص في الجلسة الحادية عشرة التي عقدت في ٢٥ أغسطس، واقترح الوفد البريطاني بعض التعديلات. وقد وافق الوفدان على هذه التعديلات المدخلة بخط اليد على النص الأصلي للملخص.

تبين ملاحظة مرفقة بالملخص المعدل أن هذا النص يماثل النص الأصلي باستثناء التعديلات التالية التي اتفق الوفدان عليها ففي الفقرة ١(أ): تستبدل بعبارة «بالاشتراك مع مندوب بريطاني» عبارة «تحت رئاسة مندوب بريطاني» وتحذف الفقرة ١(ب) بأكملها وتستبدل بنص جديد يقول إن الاتفاق

تم بين كلا الطرفين على أنه حتى انتهاء المؤتمر الذي سيعقد في الشتاء القادم تقتصر تحركات ونشاطات مندوبي شركات النفط في كلا الجانبين وأيضا تحركات ونشاطات القوات المجندة في عمان الساحل المتصالح على الأماكن التي تقع خارج نطاق المناطق التي تجرى بشأنها المناقشات في المؤتمر. وقد اتفق الطرفان على ذلك دون الإخلال بحقوقهما في تلك المناطق التي ستجرى المناقشات بشأنها.

وفي الفقرة ٣(ب): تستبدل بعبارة «قدم الوفد البريطاني توصية بأن ...» عبارة «إن الوفد البريطاني على استعداد للتوصية بأن...» وتضاف فقرة جديدة هي الفقرة ٤ بعنوان «الاستخدام العام»، تقول إنه تم الاتفاق على أن القرار النهائي الذي يتخذ بشأن السيادة على الجزر والمياه الضحلة التي تجرى المناقشات بصددها لن تؤثر في استخدامها كالمعتاد في صيد السمك واستخراج اللؤلؤ والملاحة وأغراض أخرى، من قبل مواطني الطرفين.

ويبين المخلص في شكله المعدل النتائج التي أسفرت عنها المناقشات التي دارت في المدة بين ٨ أغسطس إلى ٢٤ أغسطس ١٩٥١م بين الوفد السعودي الذي يرأسه الأمير فيصل بن عبدالعزيز والوفد البريطاني الذي يرأسه هربرت موريسون Herbert Morrison وزير الخارجية البريطانية. فبالنسبة للحدود البرية اتفق الطرفان على عقد اجتماع في المستقبل القريب في مكان يتفق عليه يحضره حاكم قطر وحاكم أبوظبي وحكام أقاليم يعنيهم الموضوع برئاسة مندوب بريطاني، وكذلك مندوبون من الملك عبدالعزيز آل سعود. ويورد الملخص بعد ذلك الفقرة ١(ب) الذي عُدِّل نصها كما هو مبين أعلاه. ويذكر الملخص إمكانية تكوين لجنة لدراسة المعلومات التي قد يحتاجها المؤتمر. وستقوم هذه اللجنة بجمع معلومات عما هو خاضع لسلطة المملكة العربية السعودية وما هو خاضع لأي حاكم من الحكام سواء بالنسبة للأراضي أم بالنسبة للقبائل.

وبالنسبة للمناطق المغمورة بالمياه والجزر والشعب والضحضاحات بين المملكة العربية السعودية والبحرين، يذكر الملخص أن الجانبين اتفقا على تقسيم المناطق المغمورة بالمياه بين المملكة العربية السعودية والبحرين بواسطة خط يرسم على أساس مبدأ العدالة بين الدولتين. وقدم الوفد البريطاني توصية بإعطاء جزيرتي البينة (الكبيرة والصغيرة) وفشت أبوسعفة للبحرين، وضحضاح ريني للمملكة العربية السعودية. وقدم الوفد السعودي توصية باعتبار البينة الصغيرة وضحضاح ريني ملكا للبحرين واعتبار البينة الكبيرة وفشت أبوسعفة ملكا للمملكة العربية السعودية. وتم الاتفاق أنه بعد تسوية الخلافات المذكورة أعلاه ورسم خط الوسط فإن المناطق المغمورة بالمياه والشعب والضحضاحات والجزر الواقعة على جانب

الخط في اتجاه البحرين تعتبر ملكـا للبحرين وتلك الـواقعة علـى جانب الخط فـي اتجاه المملكة العربية السعودية تعتبر ملكا للسعودية.

ويقول الملخص إنه فيما يتعلق بالجـزر لم تعترف المملكة العربية السعودية بأي مطلب كويتي بشأن الجزر. وقدم الوفد البريطانـي توصية بأن يتنازل الكويت عن كـل الجـزر التي كانت الحكومة البريطانية تطالب بـهـا سابقا باسم الكويت بشرط أن تعترف المملكة العربية السعودية بأن الفارسية ملك الكويت، ووعد الأمير فيصل بأن يعرض هذه التوصية على الملك عبدالعزيز آل سعود. وترد بعـد ذلك الفقرة الرابعة المضافة والمذكورة أعلاه.

***ABD 12.2.22: 567-68** *ABD 18.2.29: 659-60* ***RSA 8.08: 333-37**

1951/08/27
FO 371/91638 (1)

رسالة موقعة من رودس P. A. Rhodes بالنيابة عن جيفري فـرلـونج Geoffrey W. Furlonge، وزارة الخارجية البريطانية، إلى هارولد بيـلـي Harold Beeley، السـفـارة البريطانية في بغداد، مؤرخة في ٢٧ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

تشير الرسالة إلى برقية السفارة البريطانية في بغداد رقم ٦٥٧ المؤرخة في ١٦ أغسطس وما جاء فيها عن تطورات في العلاقات العراقية السعودية. وتعلق الرسالة على اقتراح نوري السعيد التوصل إلى ترتيبات دفاعية مع المملكة العربية السعودية فتعرب عن ترحيب الخارجية البريطانية بميل البلـدين إلى دفن خلافاتهما، كمـا أنها تؤيـد أي ترتيب يـهدف لمنـاهضة الشيوعية. وكذلك فإن سحب السعودية من الحظيرة المصرية له جانب إيجابي كبير.

غير أن الخارجية البريطانية قبل أن تبارك أي اتفاقية من هذا النوع ترغب ألا يشمـل مفهوم «الأراضي السعودية» إلا الأراضي التي يحق للسعودية امتلاكها حسب رأي بريطانيا، وهي حريصة ألا تكون الأراضي المتنازع عليها بين السعودية وجاراتها في الخليج مشمولـة ضمن أي معاهدة. وترفق الرسالة ملخصا بهذه المناطق.

وتقترح الخارجية البريطـانـيـة أن تـرد السفارة البريطانية في بغداد على نوري السعيد بشكره على الاتصال بها، والإعـراب عـن تأييدها لهذا التحرك، وطلب إعلام الحكومة البريطانية بسير مفاوضاته مع السعودية بهذا الشأن لتتاح لها فرصة التعبير عن رأيـهـا. ويبين رودس أنه سيرسل نسخة مـن هـذه الرسالة إلى بـاروز Burrows في واشنطـن وجهات أخرى.

1951/08/28
FO 1016/71 (5)

رسالة من وليم كرانستـون William P. Cranston بالنيابة عن كلمنت آتلي Clement Attlee وزير الخارجية البـريـطـانـيـة إلـى كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James

Pelly الوكيل السياسي البريطاني بالنيابة في الخليج، البحرين، مؤرخة في ٢٨ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

تشير الرسالة إلى برقية وزير الخارجية إلى السفير البريطاني في جدة المؤرخة في ٢٥ أغسطس، وتذكر أنه أجريت محادثات في لندن مع الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود ويوسف ياسين بشأن الخلاف حول ملكية الجزر والضحضاحات الواقعة بين كل من السعودية والبحرين والكويت، ورسم حدود قاع البحر بين السعوية والبحرين، والنزاعات الحدودية. وتلخص الرسالة الموقف بالنبة للبحرين بأن الحكومة البريطانية طالبت بجزيرتي البينة وضحضاحي فشت الجارم وفشت أبوسعفة للبحرين مع منح ضحضاح ريني للسعودية، واقترحت السعودية أن تعطي جزيرة البينة الصغيرة وفشت الجارم وضحضاح ريني للبحرين وأن تأخذ هي جزيرة البينة الكبيرة وفشت أبوسعفة. واستندت مطالب السعودية إلى الاعتبارات نفسها التي استندت إليها مطالب البحرين وخاصة أن البينة الكبيرة وفشت أبوسعفة أقرب إلى السعودية منه إلى ساحل البحرين. ولم يحرز أي تقدم آخر في هذا الموضوع، ووافق الأمير فيصل على عرض اقتراحات الحكومة البريطانية على الملك عبدالعزيز آل سعود.

وتقول الرسالة إن الحكومة البريطانية تأكدت من مندوب شركة نفط البحرين Bahrain Petroleum Company أنه حتى إذا حصل البحرين على نصف فشت أبوسعفة فسيكون ذلك كافيا من الناحية التجارية، إذا اكتشف النفط فيه ولذلك فإن الحكومة البريطانية مستعدة لأن تتنازل عن نصف فشت أبوسعفة للمملكة العربية السعودية كتسوية نهائية وبالرغم من أن جزيرة البينة الكبيرة ليس لها أهمية اقتصادية تذكر، إلا أن الحكومة البريطانية لن تتنازل عنها للسعودية إلا إذا رغب شيخ البحرين في ذلك في سبيل التوصل إلى تسوية ودية مع المملكة العربية السعودية.

وتذكر الرسالة أن الوفد السعودي وافق بصفة عامة على الطريقة التي اقترحتها الحكومة البريطانية لتحديد منطقة قاع البحر، لكن ترسيم الخط سيعتمد على ملكية الجزر والضحضاحات المذكورة أعلاه، وقد اقترح الوفد السعودي وسيلة بديلة لتحديد منطقة قاع البحر ولكن فائدتها العملية لا تختلف عن الطريقة التي تتبعها الحكومة البريطانية.

أما الموقف بالنسبة للكويت فإن الجزر الثمان التي طالبت بها الحكومة البريطانية للكويت هي الفارسية والعربية وحرقوص وكران وكرين وجنة وجريد ومقتة. وقال الأمير فيصل إن السعودية لا تعترف بأية مطالب للكويت، ولذلك فليس هناك نزاع بينهما، حيث إنه من الواضح أن هذه الجزر ملك للملك عبدالعزيز آل سعود. واقترحت

الحكومة البريطانية أن تحصل السعودية على ملكية سبع من الجزر بشرط أن تعترف أن جزيرة الفارسية ملك لشيخ الكويت. وتبين الرسالة أن ما جعل الحكومة البريطانية تقترح ذلك هو أن كل هذه الجزر تقع داخل منطقة قاع بحر السعودية، وبعضها قريب جدا من الساحل السعودي، وأن الأدلة التي تقدم بها الكويت لإثبات ملكيته ليست قوية، ويمكن للسعوديين أن يتقدموا بأدلة مماثلة لإثبات حق ملكيتهم للجزر. وهذه الجزر خالية من السكان ويستخدمها الكويتيون لصيد السمك واستخراج اللؤلؤ وكمراسي للسفن، وسيستمر الكويتيون في استخدامها في المستقبل لهذه الأغراض حتى إن آلت سيادتها إلى دولة أخرى. وتذكر الرسالة أنه عند إبلاغ شيخ الكويت باقتراح الحكومة البريطانية يجب إبلاغه أيضا أن السعوديين لا يطلبون إلا بالجزر التي تقع بمحاذاة ساحلهم مباشرة، ولم يطالبوا بأية جزيرة تقع بالقرب من الكويت مثل أم المرادم وكبر وإن كان بمقدرتهم أن يفعلوا ذلك مستندين إلى نفس المعايير التي يستخدمها الكويت في مطالبته بالجزر الثماني.

أما بخصوص الحدود فقد اقترح الأمير فيصل من أجل تسوية النزاع مع دول الساحل المتصالح أن يعقد مؤتمر مائدة مستديرة يحضره الوفد السعودي والشيوخ الذين يعنيهم الأمر، ويرأس وفد الشيوخ مندوب الحكومة البريطانية بحيث يستطيع كل عضو من الأعضاء أن يعبر عن وجهة نظره. وقد وافق الملك عبدالعزيز على اقتراح الأمير فيصل. وتوضح الرسالة أنه يجب أن يشرح للشيوخ أنه لم يتخذ قرار نهائي بعد بشأن النزاع، وأنه بالرغم من ذلك فإن الحكومة البريطانية تشعر أن هذه الاقتراحات تعطي أفضل فرصة للتوصل إلى تسوية ودية. ويطلب وزير الخارجية البريطانية تزويده بآراء الحكام حول هذه المقترحات.

وجاء في الرسالة أن نسخا منها سترسل إلى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت والسفارات البريطانية في جدة وواشنطن وبغداد وطهران ومكتب الشرق الأوسط وروبرت هاي Sir W. Rupert Hay.

AB 10.03: 87-91 ***ABD 12.2.22: 510-14***
ABD 18.2.29: 645-47

1951/08/29
FO 371/91762 (6)

مذكرة حول المباحثات بين الوفد السعودي برئاسة الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودية ووزارة الخارجية البريطانية من إعداد باوكر R. J. Bowker، وهي موجهة إلى وليم سترانج Sir William Strang، مؤرخة في ٢٩ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

تفيد المذكرة أنه أثناء زيارة الأمير فيصل بن عبدالعزيز لبريطانيا ما بين ٧ و٢٥ أغسطس جرت مباحثات في وزارة الخارجية

البريطانية بين وفد سعودي يضم بالإضافة إلى الأمير كلا من يوسف ياسين نائب وزير الخارجية وحافظ وهبة سفير المملكة العربية السعودية لدى بريطانيا، وإبراهيم السليمان، وعلي علي رضا ومثل الجانب البريطاني باوكر رئيسا وعضوية جيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge وإيفانز W. V. J. Evans ووليم كرانستون William P. Cranston وددجون H. A. Dudgeon. وقد دارت المباحثات حول الجزر والضحضاحات المتنازع عليها بين المملكة والبحرين، وترسيم قاع البحر بينهما، والجزر المتنازع عليها بين الكويت والمملكة، وترسيم الحدود في الجنوب الشرقي من الجزيرة العربية. وتقول المذكرة إن المحادثات تركزت على الأسس التي ستحكم تسوية هذه المشكلات التي ستحدد الدولة ذات السيادة على تلك المناطق، كما تبين المذكرة أن كلا الطرفين أتى بأدلة مفصلة يدعم بها مطالبه، موضحا أنه حدث خلاف حول نوع الأدلة المقبولة وغير المقبولة.

وتقول المذكرة إنه في نهاية المباحثات اقترحت المملكة أن تكون جزيرة البينة الكبرى وفشت أبوسعفة تابعة لها، بينما تكون جزيرة البينة الصغرى وفشتا الجارم وريني تابعة للبحرين. أما الجانب البريطاني فاقترح نيابة عن شيخ البحرين وبموافقة روبرت هاي Sir Rupert Hay المقيم السياسي البريطاني في الخليج، أن يكون ضحضاح ريني تابعا للمملكة وما عداها للبحرين. ويقول المحضر إن فشت أبوسعفة قد يكتسب أهمية اقتصادية لأنه المصدر المحتمل الوحيد للنفط في البحرين خارج الجزيرة الرئيسية. أما عن قاع البحر فيذكر أن الوفد السعودي وافق بصفة عامة على النظام الذي اقترحه الجانب البريطاني، وسيعتمد رسم الخط الفاصل على تبعية الجزر والشعاب المرجانية.

ويقول المحضر إن البريطانيين طالبوا نيابة عن شيخ الكويت بجزر الفارسية والعربية وحرقوص وكران وكرين وجنا والجريد ومقتة، ويبين أن الوفد السعودي تمسك بتبعية هذه الجزر للملك عبدالعزيز. وقال الجانب البريطاني بعد التشاور مع هاي إنهم مستعدون للاعتراف بتبعية سبع جزر للمملكة شريطة أن تتنازل للكويت عن جزيرة الفارسية وعلى أمل أن يوافق الوفد السعودي على الرغبات البريطانية بالنسبة إلى جزر البحرين. وتقول المذكرة إن الأمير فيصل وافق على رفع الموضوع إلى الملك عبدالعزيز.

RSA 8.08: 338-43

1951/08/31
FO 371/91786 (1)

رسالة موقعة من الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وزير الخارجية السعودية إلى باوكر R. J. Bowker، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في باريس في ٣١ أغسطس (آب) ١٩٥١م.

يعبر الأمير فيصل عن شكره وامتنانه للحكومة البريطانية على الحفاوة التي أحيط بها أثناء زيارته لندن، وعن أمله في تدعيم أواصر الصداقة بين البلدين.

RSA 8.08: 344

1951/09/01
FO 371/91259 (7)

تقرير سري موجز صادر عن كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly المقيم السياسي البريطاني في الخليج بالنيابة، البحرين، عن شهر أغسطس (آب) ١٩٥١م، على شكل رسالة موجهة إلى جيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة على ما يبدو في ١ سبتمبر (أيلول).

يشير التقرير إلى قيام أحد أصحاب المراكب بإحضار دفعة من الحجاج الباكستانيين إلى البحرين بدلا من إنزالهم في السعودية وقد قام بيلي Pelly بإعادتهم إلى ديارهم. كما يفيد التقرير أن شيخ البحرين عبّر عن تقديره للسلطات البريطانية لاستشارته قبل التقدم بعرض إلى الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود في نطاق المباحثات الجارية معه بشأن الجزر الواقعة بين السعودية والبحرين. وينقل التقرير عن يوارت-بيجز Ewart-Biggs الضابط السياسي البريطاني في قطر خبر وصول مجموعة من الباكستانيين إلى الدوحة في قطر على أمل التمكن من الوصول منها إلى السعودية.

PDPG 19: 105-11

1951/09/03
FO 371/91761 (2)

مقتطف من رسالة من السفارة البريطانية في جدة إلى هربرت موريسون Herbert Morrison وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م.

يبين كاتب الرسالة أنه وموران Moran توجها جوا إلى الطائف للقاء الملك عبدالعزيز آل سعود، بعد أن ذكر لوزارة الخارجية السعودية أنه يود مقابلة الملك. وتورد الرسالة وصفا لقصر الحوية وديوان الملك ومدينة الخيام المحيطة بالقصر ويقيم فيها بعض أفراد حاشية الملك وبعض أتباعه. ويقول كاتب الرسالة أن هذه الخيام مستوردة من الهند وأن عبدالله فلبي Philby هو الذي استوردها، وقد كلف مؤخرا باستيراد دفعة جديدة قيمتها مليون روبية.

ويذكر كاتب الرسالة أنه أثناء انتظاره لمقابلة الملك جلس في غرفة كان فيها عدد من كبار الشخصيات منهم الأمير عبدالله الفيصل وزير الداخلية والصحة والأمير مشعل بن عبدالعزيز وزير الدفاع والأمير عبدالله بن عبدالرحمن أخو الملك وعبدالله السليمان وزير المالية. كما يذكر أن اللقاء مع الملك لم يحضره شخص آخر سوى مترجم ورشدي ملحس. ويصف كاتب الرسالة الملك بأنه كان في حال جيدة ويقظ وحين سأله كاتب الرسالة عن صحته تحدث عن ألم يشعر به بين صدره ومعدته، وأشار إلى الزيارة التي قام بها إليه الطبيب جراهام Brigadier Graham الطبيب

الخاص للرئيس الامريكي هاري ترومان Harry Truman مع الوفد المرافق له. وقد أبدى الملك بعض الملحوظات عن عبدالإله ورشيد عالي الكيلاني وعبدالله ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وأعاد الملك عبدالعزيز إلى الذاكرة ونستون تشرتشل Winston Churchill رئيس الوزراء البريطاني ووصفه بأنه «صديق في أحلك الأيام». وتبين الوثيقة أن الملك كان أثناء المقابلة يتمتع بالحيوية وقام بحركاته المعتادة وتعليقاته اللماحة.

RFA 2.31: 389-90

1951/09/07
FO 371/91321 (1)

رسالة سرية من وليم كرانستون William P. Cranston، الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، إلى جون إريك روت John Erick Root، السفارة الأمريكية في لندن، مؤرخة في ٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م.

يشير كرانستون إلى رسالة روت المؤرخة في ٢٤ يوليو (تموز) التي أرفق بها مذكرة مؤرخة في ١٢ يوليو من وزارة الخارجية الأمريكية أعطت فيها وجهة نظرها بالنسبة للاقتراحات البريطانية لتحديد قاع البحر بين البحرين والمملكة العربية السعودية.

ويقول كرانستون إنه فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المذكرة الأمريكية فإن الحكومة البريطانية توافق على أنه يجب أن تدخل الجزر في الاعتبار عند رسم خط الوسط باستثناء الحالات التي لا يكون من العدل فيها تطبيق ذلك، فالجزيرة التي تقع بعيدا عن الدولة التي تبسط سيادتها عليها لها بالطبع مياهها الإقليمية بغض النظر عن منطقة قاع البحر التي تقع فيها، ويكون قاع البحر الواقع تحت مياهها الإقليمية ملكا للدولة ذات السيادة على الجزيرة. وتوافق الحكومة البريطانية على أنه من أجل ترسيم الخط الفاصل يجب تحديد سيادة الدول المتنازعة على الجزر أولا، وهذا ما تم الاتفاق عليه في المباحثات الأخيرة مع الوفد السعودي، ولم يتوقع أي من الطرفين أن تكون هناك بعد ذلك صعوبة كبيرة في ترسيم الخط الفاصل بطريقة عادلة.

ويقول كرانستون إنه تمت مناقشة موضوع احتساب المياه الإقليمية على أساس ثلاثة أو ستة أميال مع الوفد السعودي، وعرضت الحكومة البريطانية على الحكومة السعودية أن تختار ما تشاء بالنسبة لهذه المناقشات فقط، وبدون الاعتراف بأنه من حق الحكومة السعودية تطبيق مدى ستة الأميال في حالات أخرى، وبشرط أن تسري نفس حدود المياه الإقليمية على كلا الطرفين. ولم يتخذ قرار نهائي بهذا الشأن ولكن اتفق الطرفان على أن هذا الأمر يمكن معالجته على أساس الاتفاق المتبادل عندما يحين وقت ترسيم الخط الفاصل.

ويذكر كرانستون أيضا أن الحقوق المتوارثة في استخراج اللؤلؤ وصيد السمك التي أشير

إليها في الفقرة الرابعة من المذكرةالأمريكية لم تُغْفَل في المفاوضات التي أُجريت مع الحكومة السعودية، وتم الاتفاق على أنه مهما كانت نوع التسوية التي يتوصل إليها بالنسبة للسيادة على الجزر والضحضاحات وحدود قاع البحر فإن مواطني الدولتين سيتمتعون بحرية استخدامها كما كانوا يفعلون من قبل.

ABD 12.2.22: 569

1951/09/07
FO 371/91774 (1)

رسالة من جيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية إلى ديريك ريتشيز Derek M. H. Riches القائم بالأعمال البريطاني في جدة، مؤرخة في ٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م.

يشير فرلونج إلى رسالة باروز Burrows المؤرخة في ٨ أغسطس (آب) حول البعثة العسكرية البريطانية في المملكة العربية السعودية، ويفيد أن الأمير فيصل بن عبدالعزيز سلم باوكر Bowker قبيل مغادرته لندن رسالة من الملك عبدالعزيز آل سعود بهذا الشأن وأوضح أنه في ضوء تلقي الحكومة السعودية لأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية اضطرت للموافقة على استقبال بعثة عسكرية أمريكية لتدريب القوات السعودية على استخدام هذه الأسلحة، غير أن الملك عبدالعزيز يؤكد أن استقبال المملكة للبعثة الأمريكية لا يعني أبدا أن البعثة البريطانية الموجودة في السعودية لن تكون موضع ترحيب من الحكومة.

ويشير فرلونج إلى أنه يبدو من رسالة باروز أن لدى الأمريكيين وخاصة وزارة الدفاع الكثير من التحفظات على التنسيق بين البعثتين البريطانية والأمريكية، ويعبر عن أمله في قيام نظام للتنسيق بينهما عند اكتمال إقامة القيادة المقترحة للشرق الأوسط، وربما أمكن التوصل إلى تكوين بعثة بريطانية-أمريكية مشتركة تتبع تلك القيادة. ويعبر عن شعوره أن نوعا من تقسيم مناطق العمل بين البعثتين في السعودية حسبما اقترح ريتشيز في رسالته المؤرخة في ١٤ يوليو (تموز) يعتبر أقصى ما يمكن أن يؤمل به في الوقت الراهن. ويشير فرلونج إلى برقيتين من ريتشيز مؤرختين في ٢٢ و١٥ يوليو، ورد فيهما أن الانتقال من الطائف إلى الخرج سيقتصر على جزء من القوات السعودية وأن بيرد Baird قائد البعثة البريطانية يرى أن التقسيم المقترح ممكن. ويذكر فرلونج أنه سيرسل نسخا من رسالته إلى باروز وبيلي Pelly وديوك Duke وواردل سميث Wardle Smith.

1951/09/12
FO 371/91638 (1)

رسالة موقعة من هارولد بيلي Harold Beeley، السفارة البريطانية في بغداد، إلى جيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge رئيس

الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٢سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م.

يقول بيلي إنه في ١٠ سبتمبر تحدث مع نوري السعيد حول العلاقات السعودية العراقية، وعلم منه أن ابنه صباحا اجتمع مع الملك عبدالعزيز آل سعود الذي أبدى رغبته في دراسة الاقتراح العراقي غير أنه أوضح أنه لا يرغب في إغضاب المصريين. ويقول بيلي إن نوري السعيد سأل عن إمكانية أن تقوم الحكومة البريطانية بذكر الاقتراح للملك عبدالعزيز لتظهر له أنها تقف منه موقف التأييد، وتوضح له أنه ليس من الضروري إبرام اتفاقية مكتوبة، غير أنه في ضوء تهديد الشيوعية يجب التوصل إلى نوع من التفاهم بالنسبة للخليج، وربما كان ذلك عن طريق إضافة فقرة جديدة إلى المعاهدة المبرمة بين البلدين في أبريل (نيسان) ١٩٣٦م. وذكر نوري السعيد أنه بهذه الطريقة يمكن تجنب موضوع الأراضي المتنازع عليها بين المملكة العربية السعودية ومشيخات الخليج الذي أشار فرلونج إليها في رسالته المؤرخة في ٢٧ أغسطس (آب).

1951/09/17
FO 1016/163 (2)

رسالة باللغتين العربية والإنجليزية موقعة من كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني حاكم قطر، مؤرخة في ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٥٣م.

يشير بيلي إلى المحادثات التي جرت في لندن بين بعثة المملكة العربية السعودية برئاسة الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود وممثلي الحكومة البريطانية عن مسائل من بينها ما يخص الإمارات العربية في الخليج، واقتراح الأمير فيصل بعقد مؤتمر مائدة مستديرة يحضره شيوخ الإمارات وممثلو حكومة المملكة العربية السعودية ومندوبو الحكومة البريطانية لتعيين الحدود البرية بين إمارة قطر والمملكة العربية السعودية. ويذكر الأمير فيصل أن مثل هذا المؤتمر يستطيع حل كافة المسائل لمعرفة أهل المنطقة بقضاياهم.

ويأمل الوكيل السياسي أن يوافق شيخ قطر على هذا الاقتراح الذي وافق عليه الملك عبدالعزيز آل سعود وذلك لاتخاذ الخطوات التالية لعقده والوصول إلى حسم لقضية الحدود مع المملكة العربية السعودية.

RQ 7.21: 639-40

1951/09/17
FO 1016/71 (3)

رسالة باللغتين العربية والإنجليزية من كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى شيخ البحرين، مؤرخة في ١٦ ذي الحجة ١٣٧٠هـ الموافق ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م وموقعة من قبل بيلي نفسه.

تشيرالرسالة إلى المحادثات التي جرت بين ممثلي الحكومة البريطانية وبعثة الحكومة السعودية التي كان يرأسها الأمير فيصل بن عبدالعزيز عند زيارته لندن. ومن بين المسائل التي جرى بحثها مسائل تهم الإمارات العربية في الخليج والحكومة السعودية. وقد اقترحت السعودية وجوب الاعتراف للبحرين بملكية جزيرة البينة الصغيرة وفشت الجارم ونجوة عراقي (فشت ريني)، والاعتراف للسعودية بملكية جزيرة البينة الكبيرة وفشت أبوسعفة.

وتذكر الرسالة أن الحكومة البريطانية مستعدة للتنازل عن نصف فشت أبوسعفة إلى المملكة العربية السعودية إذا كان ذلك سيهيئ حلا نهائيا للمسألة، أما بشأن البينة الكبيرة فإنها غير مستعدة للتنازل عنها إلا إذا كان شيخ البحرين يميل إلى ذلك رغبة منه في حسم ودي للنزاع. وتوضح الرسالة أنه جرت أيضا محادثات بشأن تقسيم قاع البحر بين السعودية والبحرين، ووافقت السعودية على المبادئ التي اقترحها الجانب البريطاني، مع ملاحظة أن الرسم الحقيقي لخط التقسيم سيعتمد إلى حد ما على ملكية الجزر والفشوت السالفة الذكر.

***AB 10.03: 93-95** *ABD 12.2.22: 574-76*

1951/08/18-09/18
FO 1016/162 (3)

تقرير قطر الدوري السري عن الفترة من ١٨ أغسطس (آب) إلى ١٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م وهو من إعداد الضابط السياسي البريطاني في الدوحة.

يفيد الضابط السياسي البريطاني في قطر أن برقية من ابن جلوي أمير الأحساء وصلت إلى عبدالله الدرويش تفيد أن الأمير سعود بن عبدالعزيز آل سعود سمح لبعض الباكستانيين الموجودين في قطر ممن يستطيعون تغطية مصاريف السفر ذهابا وإيابا بدخول الأراضي السعودية بقصد أداء فريضة الحج، وأن الدرويش ساعد بعضهم بالفعل في استئجار سيارة شحن والتوجه بها إلى الديار المقدسة. ويعلق التقرير أنه يبدو أن عبدالله الدرويش حاول من خلال تصرفه هذا الظهور بمظهر ممثل للسعودية في قطر. لكن الضابط السياسي أوضح له أن مساعدته لهؤلاء الحجاج هي مساعدة شخصية وغير رسمية.

ويتحدث التقرير أيضا عن قضية أمة يملكها الشيخ محمد بن جاسم واصطحبها ابن أخيه (أو أخته) حسن بن علي إلى السعودية حين توجه إليها لأداء فريضة الحج ليبيعها هناك. وإزاء إصرار الضابط السياسي البريطاني على عودة الفتاة إلى قطر أرسل حاكم قطر مبعوثا إلى السعودية ليضمن عودتها.

***PDPG 19: 127-29**

1951/09/19
FO 371/91327 (1)

مقتطف من صحيفة «الأهرام» الصادرة بتاريخ ١٩سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م،

تحت عنوان «البحث عن النفط في صحراء الربع الخالي»، وهو مرفق طي مذكرة وزارة الخارجية البريطانية عن «القلق اليمني حول التنقيب عن النفط في الربع الخالي»، أعدها ددجون H. A. Dudgeon، مؤرخة في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م.

تقول الصحيفة إن بعثة تضم مائتين وخمسين خبيرا في التنقيب عن النفط غادرت الظهران في الأول من سبتمبر للقيام بأعمال التنقيب عن النفط في صحراء الربع الخالي. وتضيف الصحيفة أن البعثة تابعة لشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) The Arabian American Oil Company الحاصلة على امتياز من الحكومة السعودية للتنقيب عن النفط في تلك المنطقة من الصحراء.

AGSA 6.3.13: 617

1951/09/22
FO 1016/71 (1)

رسالة باللغتين العربية والإنجليزية من كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة شيخ البحرين، مؤرخة في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م وموقعة من قبل بيلي نفسه.

تشير الرسالة إلى رسالة بيلي المؤرخة في ١٧ سبتمبر وتبيّن أن المقترحات التي قدمتها الحكومة البريطانية لتقسيم قاع البحر كانت مشابهة للمقترحات التي أوضحها بيلي لشيخ البحرين في شهر أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٥٠م. وتضيف أن كلا من طرفي المباحثات، أي وفد المملكة العربية السعودية والحكومة البريطانية، حافظ على موقفه.

***AB 10.03: 96** *ABD 12.2.22: 577*

1951/09/22
FO 1016/71 (2)

رسالة من كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى لوكين C. M. Le Quesne، المقيمية السياسية البريطانية في الخليج، الجفير، مؤرخة في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م وموقعة من قبل بيلي نفسه.

يذكر بيلي أنه قام بتنفيذ ما طلب منه في رسالة لوكين وكتب رسالة مستقلة عن ردود فعل شيخ أبوظبي. ويضيف بيلي أن سجل المحادثات التي جرت في لندن يذكر أن يوسف ياسين اقترح أن يلتقي شيخ البحرين مع الملك عبدالعزيز آل سعود شخصيا لحسم النزاع القائم بينهما حول جزيرتي البينة الكبيرة والبينة الصغيرة، ويذكر بيلي أنه سبق أن أفاد حول رد فعل شيخ البحرين على هذا الاقتراح في رسالته إلى دريدج Dredge المؤرخة في ١٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٠م. ويوضح بيلي أن مثل هذه التسوية سوف تكون مرضية للبريطانيين، وفي الوقت نفسه لن يتحملوا مسؤوليتها. وتضيف الرسالة أن يوسف ياسين قد بين أن هاتين

الجزيرتين لم يسكنهما أحد من قبل، ولا يوجد أي دليل يبين المقصود بالحرفين (B. M.). ويطلب بيلي في هذه المناسبة أن تبين السفارة البريطانية في جدة ليوسف ياسين أن الحرفين هما في الواقع (BN) وليس (BM) رغم أن هذا لن يقنعه أن الجزيرتين تخصان البحرين. ويشير بيلي في هذا الصدد إلى المراسلات التي كان آخرها رسالته المؤرخة في ٢٧ يناير ١٩٥١م إلى روبرت هاي Sir Rupert Hay.

***AB 10.03: 97-98** *ABD 12.2.22: 578-79*

1951/09/25
FO 1016/71 (3)

رسالة باللغتين العربية والإنجليزية من كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة شيخ البحرين، مؤرخة في ٢٤ ذي الحجة ١٣٧٠هـ الموافق ٢٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م وموقعة من قبل بيلي نفسه.

يشير بيلي في رسالته إلى المراسلات التي جرت بينه وبين شيخ البحرين، وكانت آخرها رسالته المؤرخة في ٢٢ سبتمبر ١٩٥١م، وإلى مقابلته مع شيخ البحرين صباح يوم تاريخ الرسالة، مستخلصا أن حكومة البحرين مستعدة لأحد حلين فيما يخص جزيرة البينة الكبيرة، هما: إما التنازل عن كامل الجزيرة إلى المملكة العربية السعودية، أو التنازل لها عن نصف الجزيرة الغربي والاحتفاظ بنصفها الشرقي، ويكون الانتفاع بكامل الجزيرة مشاعا بينهما ما عدا الامتيازات النفطية التي لا تتعدى نصف الجزيرة لكل منهما.

ويبين بيلي أنه في حال قبول الحل الأول فستفوز البحرين بجزيرة البينة الصغيرة وفشت الجارم والنصف الشرقي من فشت أبوسعفة ونجوة عراقي (أو ضحضاح ريني، وقد وردت نجوة عراقي في وثيقة سابقة)، وتكون جزيرة البينة الكبيرة والنصف الغربي من فشت أبوسعفة إلى المملكة العربية السعودية. وفي حال قبول الحل الثاني ستقسم جزيرة البينة الكبيرة بين الطرفين، وماعدا ذلك يبقى التقسيم للطرفين كما هو في الحل الأول، ولكن الرسالة لا تذكر شيئا عن جزيرة البينة الصغيرة في حال قبول الحل الثاني. ويطلب بيلي أن يؤكد شيخ البحرين أن هذا هو موقفه.

***AB 10.03: 99-101**

1951/09/25
FO 371/91638 (1)

برقية من ديريك ريتشيز Derek M. H. Riches القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م.

يشير ريتشيز إلى برقية من الخارجية البريطانية رقمها ٢٨٧ وإلى رسالة هارولد بيلي Harold Beeley المؤرخة في ١٢ سبتمبر،

ويوضح أنه لا يرى أي اعتراض على أن ينقل إلى الحكومة السعودية أن الحكومة البريطانية تنظر بعين الرضى إلى اقتراح نوري السعيد لكنه لا يعتقد أن أي نتائج عملية ستنجم عن ذلك. كما أن الوضع لم يستقر بعد وفاة الملك عبدالله بن الحسين بشكل كاف لجعل الملك مستعدا للقيام بأي خطوة يمكن أن تقلل اعتماده على مصر. ويشير ريتشيز إلى أن السعوديين قد يكونون راغبين في ذلك إذا أمكن لهم احتواء العائلة الهاشمية بوسيلة أخرى بما في ذلك استمرار الفصل بين الأردن والعراق.

وينقل عن يوسف ياسين قوله إن الوزير المفوض العراقي الجديد لدى المملكة أجرى العديد من المحادثات الودية مع العاهل السعودي. ولا ينصح ريتشيز بأن تتدخل الحكومة البريطانية في موضوع الصيغة التي يمكن أن تتخذها الاتفاقية السعودية العراقية، وأنه من الممكن الاعتماد على نوري السعيد في عدم إلزام نفسه في ما يتعلق بالأراضي المتنازع عليها.

1951/09/26
FO 1016/163 (1)

رسالة باللغتين العربية والإنجليزية من علي بن عبدالله آل ثاني حاكم قطر إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، مؤرخة في ٢٤ ذي الحجة ١٣٧٠هـ الموافق ٢٦ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م.

يشير حاكم قطر إلى رسالة الوكيل السياسي المؤرخة في ١٧ سبتمبر ويبدي موافقته من حيث المبدأ على اقتراح الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود بوجوب عقد مؤتمر خلال الشتاء التالي حول تحديد الحدود البرية بين قطر والمملكة العربية السعودية.

RQ 7.21: 642

1951/09/28
FO 371/91327 (1)

مذكرة داخلية بعنوان «القلق اليمني حول التنقيب عن النفط في الربع الخالي»، أعدها ددجون H. A..Dudgeon، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م وموقعة من قبل ددجون نفسه.

يبين ددجون أن الوزير اليمني في لندن سلمه في اليوم السابق الورقة المرفقة، وهي مقتطف من عدد صحيفة «الأهرام» الصادر في ١٩ سبتمبر حول التنقيب عن النفط في الربع الخالي، مما يشير إلى احتمال أن حكومة اليمن تشعر بالقلق لقيام شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) The Arabian American Oil Company باعتبارها تطالب بجزء من الربع الخالي. وكان الوزير اليمني قد قدم مذكرة إلى الخارجية البريطانية يبين أن حكومته لا تعترف بأي قرارات يتم التوصل إليها حول الحدود في الربع الخالي في المباحثات بين البريطانيين والأمير فيصل بن عبدالعزيز.

ويضيف ددجون أنه أوضح للوزير اليمني أن الشركة المذكورة تعمل هناك طبقا لامتياز حصلت عليه من الحكومة السعودية، وأنها تستخدم الظهران قاعدة لعملياتها، وأنه أولى بالحكومة البريطانية أن تقلق لذلك بدلا من الحكومة اليمنية لوكانت هناك أصلا حاجة للقلق. وعلى المذكرة حاشية موجهة على ما يبدو إلى وليم كرانستون William Cranston.

AGSA 6.3.13: 616

1951/09/30
FO 371/91259 (6)

تقرير موجز سري صادر عن كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly الوكيل السياسي البريطاني في البحرين عن ثلاثة أسابيع من شهر سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م قام بيلي خلالها بوظيفة المقيم السياسي في الخليج بالنيابة عن وليم روبرت هاي Sir William Rupert Hay، والتقرير على شكل رسالة موجهة إلى هاي، مؤرخة في ٣٠ سبتمبر ١٩٥١م.

يقول التقرير إن شركة الخطوط الجوية السعودية شاركت في نقل الحجاج من البحرين ويذكر بعض المشكلات التي رافقت ذلك ومنها صدام وقع بين عبدالرحمن القصيبي وكيل الشركة في البحرين وبعض المصالح المحلية.

ويقول التقرير إن أمير الأحساء أرسل عددا كبيرا من الصوماليين إلى البحرين دون إنذار مسبق، وإنه تم ترحيل بعضهم إلى بلادهم. ويعتبر التقرير أن هذا جزء من الحملة المناهضة للأجانب التي يشنها أمير الأحساء ضد العاملين في شركة الزيت العربية الأمريكية The Arabian American Oil Co.. وقد احتج السفير البريطاني في جدة ضد الأساليب التي يستعملها الأمير في هذه الحملة، مما أدى إلى توقف الأمير عن استخدام هذه الأساليب.

ويذكر التقرير انتشار النفوذ السعودي في واحة البريمي وانتشار خبر غير صحيح يقول إن قوات سعودية دخلت الواحة. ويعزو التقرير هذا الخبر إلى مقابلة تمت في جدة بين شيخ حماسا راشد بن حمد الشمسي ويوسف ياسين بشأن اللجنة السعودية البريطانية التي ستزور البريمي وتسأل شيوخها عن الجهة التي يدينون بالولاء لها. ويقول التقرير إن يوسف ياسين نصحه أن يذكر أنه مستقل وأعطاه ورقة تصفه بأنه حاكم حماسا. وهو يستخدم هذه الورقة في إعطاء المسافرين من منطقة البريمي وثائق سفر موقعة من قبله. وأنه يرفع العلم السعودي فوق حصنه كل يوم جمعة. وينفي عبدالرحمن القصيبي الوكيل التجاري السعودي في البحرين أن تكون له أي يد في هذا الأمر لكنه يقر أنه ساعد بعض الشيوخ وهم في طريقهم لمقابلة الملك عبدالعزيز آل سعود.

ويضيف التقرير أن السعوديين احتفوا بسليمان بن حمير من الجبل الأخضر حين

قيامه بأداء فريضة الحج، وقد أذيع اسمه من الإذاعة السعودية كواحد من الشخصيات البارزة التي وصلت إلى جدة في طريقها إلى الديار المقدسة، وظهرت صورته في مجلة «آخر ساعة» وهو يجلس إلى جانب الملك عبدالعزيز. وكان لديه عند عودته إلى البحرين ما يكفي من المال لشراء سيارتين، اشترى إحداهما من أسرة القصيبي.

PDPG 19: 121-26

1951/09/30
FO 371/91774 (1)

برقية من ديريك ريتشيز .Derek M. H Riches القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٣٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م.

يضمن ريتشيز برقيته ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لرسالة تلقاها من الأمير فيصل بن عبدالعزيز في اليوم نفسه. وتقول الرسالة إنه نتيجة لإبرام اتفاقية بين الحكومتين الأمريكية والسعودية تزود الحكومة الأمريكية طبقا لها الجيش السعودي بالأسلحة، فستتولى بعثة عسكرية أمريكية تدريب الجيش السعودي على استخدام هذه الأسلحة والمعدات الجديدة. وينقل الأمير عن والده الملك عبدالعزيز آل سعود شكره للبعثة العسكرية البريطانية للخدمات التي قدمتها للسعودية أثناء فترة عملها مضيفا أنه إذا ما رغبت البعثة في البقاء في المملكة العربية السعودية بمحض إرادتها فستلقى كل ترحيب. ويذكر الأمير فيصل أنه أثناء زيارته للندن أبلغ هذه الرسالة لباوكر Bowker.

1951/10/08
POWE 33/1952 (2)

مذكرة عن مباحثات وفد المملكة العربية السعودية مع وفد الحكومة البريطانية والتي عقدت في لندن خلال الفترة من ٨ إلى ٢٤ أغسطس ١٩٥١م، مؤرخة في ٨ أكتوبر (تشرين الأول).

تلخص المذكرة المباحثات مبينة أنها تناولت ثلاثة مواضيع رئيسية. وكان الموضوع الأول هو حدود أراضي المملكة العربية السعودية مع البلدان المجاورة لها. وتقول المذكرة إن الأمير فيصل بن عبدالعزيز أعرب عن دهشته لأن الحكومة البريطانية تشير دائما إلى الحدود التي وضعت بموجب المعاهدتين اللتين أبرمتا مع تركيا في عامي ١٩١٣ و١٩١٤م، بالرغم من أن الملك عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية كان قد استعاد هيمنته على هذه المنطقة قبل معاهدة ١٩١٣م. وبناء على اقتراح الأمير فيصل وافق الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية على عقد مؤتمر في المستقبل القريب بغرض التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود، وبالإضافة إلى وفد الملك عبدالعزيز سيحضر المؤتمر أيضا حكام قطر وأبوظبي وغيرهما من الأقطار ذات الصلة بهذا الموضوع، ولم يتحدد بعد

مكان عقد المؤتمر. واتفق الطرفان على أنه حتى نهاية المؤتمر الذي سيعقد في الشتاء القادم ستقتصر تحركات ونشاطات مندوبي شركات النفط لدى الطرفين وتحركات ونشاطات القوات المجندة في عُمان والساحل المتصالح على المناطق الخارجة عن نطاق المباحثات التي ستجرى في المؤتمر.

أما الموضوع الثاني فقد تناول تقسيم المناطق الواقعة تحت الماء وملكية الجزر والشعب والضحضاحات بين المملكة العربية السعودية والبحرين. وقد قدمت الحكومة البريطانية مذكرة للوفد السعودي ذكرت فيها وجهة نظرها بالنسبة للوسائل المناسبة لتقسيم قاع البحر. واتفق الوفدان على أنه يجب تقسيم المناطق الواقعة تحت الماء بين المملكة العربية السعودية والبحرين بخط يقسمها تقسيما عادلا، واتفقا على أن التحديد النهائي لقاع البحر يعتمد على القرار الذي يتخذ بشأن ملكية بعض الجزر والضحضاحات. أما بخصوص الجزر والشعب والضحضاحات المتنازع عليها فإن الحكومة البريطانية توصي بأن تعطى البينة الكبيرة والبينة الصغيرة وفشت أبوسعفة للبحرين وأن يعطى ضحضاح ريني للمملكة العربية السعودية، في حين يعتبر السعوديون أن البينة الكبيرة وفشت أبوسعفة ملكا لهم، ويقترحون ترك البينة الصغيرة وضحضاح ريني للبحرين.

والموضوع الثالث في المحادثات هو الجزر المتنازع عليها بين السعودية والكويت وهي الفارسية والعربية وحرقوص وكران وكرين وجنة وجريد ومقتة، وقال الأمير فيصل إن كل الجزر المتنازع عليها ملك السعودية، وإن السعودية لا تعترف بأية مطالب كويتية. غير أن الحكومة البريطانية اعتبرت أن شيخ الكويت له مطالب شرعية بالنسبة لهذه الجزر ولكنها أوصت أن تتخلى الكويت عن كل الجزر التي كانت الحكومة البريطانية تطالب بها للكويت بشرط أن تعترف الحكومة السعودية بأن جزيرة الفارسية ملك الكويت. وسيعرض الأمير فيصل هذه التوصية على الملك عبدالعزيز.

واتفق الطرفان على أن القرار النهائي بشأن حقوق السيادة على الجزر والضحضاحات لن يؤثر في استخدامها كالمعتاد في استخراج اللؤلؤ وصيد السمك والملاحة وغيرها من الأغراض من قبل مواطني الطرفين المتنازعين.

***ABD 12.2.22: 515-16** *ABD 18.2.29: 648*

1951/10/09
FO 1016/71 (1)

رسالة من دالرمبل بلجريف C. Dalrymple Belgrave المستشار البريطاني لحكومة البحرين إلى كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، مؤرخة في ٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١م وموقعة من قبل بلجريف نفسه.

يشير بلجريف إلى رسالة بيلي المؤرخة في ٢٩ سبتمبر (أيلول) ويذكر أن قوارب الشرطة البحرينية تقوم بدوريات على طول الساحل وكثيرا ما ترسو قرب الجزر المختلفة، وعلى الرغم من أن بلجريف لم يتمكن من التأكد من رسو أحد القوارب قرب جزيرتي البينة بتاريخ ١٢ سبتمبر فإن وقوع مثل ذلك ليس أمرا بعيد الاحتمال. ويبين بلجريف أن رجال الشرطة كثيرا ما يذهبون إلى الجزيرتين لصيد الأسماك.

AB 10.03: 102

1951/10/09
FO 1016/71 (2)

رسالة باللغتين العربية والإنجليزية من الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة شيخ البحرين إلى كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، مؤرخة في ٩ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١م موقعة من قبل الشيخ سلمان نفسه.

تفيد الرسالة باستلام الشيخ خطاب بيلي المؤرخ في ٢٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م والمتعلق بالجزر والفشوت الواقعة بين البحرين والمملكة العربية السعودية، وتؤكد ما سبق للشيخ أن ذكره لبيلي شفهيا حول الموضوع. مع ملحوظة بأن هناك بعض النقاط التي تحتاج للنظر فيها ومنها أنه إذا وافقت حكومة البحرين على التخلي عن جميع جزيرة البينة الكبيرة أو عن نصفها الغربي للمملكة العربية السعودية، فمن الضروري ألا تحتفظ هذه الأخيرة في الوقت نفسه بحقوق حدود البحر وهي ثلاثة أميال حول تلك الجزيرة أو حول الجزء الذي تتحصل عليه منها. وبخصوص فشت أبوسعفة، ترغب حكومة البحرين أن تعلم بالضبط الموضع الذي اعتبر وسط الفشت.

***AB 10.03: 103-04** *ABD 12.2.22: 583-84*

1951/10/11
FO 371/91638 (1)

رسالة موقعة من جيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية إلى جون تراوتبك Sir John Troutbeck، السفارة البريطانية في بغداد، مؤرخة في ١١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١م.

يشير فرلونج إلى رسالة هارولد بيلي Harold Beeley المؤرخة في ١٢ سبتمبر (أيلول) التي نقل فيها الاقتراح الذي قدمه نوري السعيد إلى الملك عبدالعزيز آل سعود بشأن أمن البلدين وإلى آراء ديريك ريتشيز Derek M. H. Riches القائم بالأعمال البريطاني في جدة في برقيته المؤرخة في ٢٥ سبتمبر، ويعبرعن تردد الخارجية البريطانية في تقديم توصية إلى الحكومة السعودية بقبول الاقتراح وفي التدخل في أمور يجب على الحكومتين تسويتهما فيما بينهما. ويضيف

فرلونج، مشيرا إلى برقية وزارة الخارجية المؤرخة في ٦ أكتوبر، أن نوري السعيد يفكر في ترتيبات ثلاثية للدفاع عن منطقة الخليج تضم باكستان طرفا ثالثا فيها، وأن الخارجية البريطانية لا تود تشجيع أي مشروع قد يتعارض مع الخطط البريطانية لإيجاد نظام دفاعي في الشرق الأوسط. وقد تكون لدى باوكر Bowker انطباع أن نوري السعيد لَمَّا يطور أفكاره بشكل واضح بعد.

وتقترح الخارجية البريطانية لذلك أن يكون مفاد رد تراوتبك على نوري السعيد إذا عاد إلى الموضوع أنه إذا استطلعت الحكومة السعودية رأي الحكومة البريطانية فستبلغها أنها راضية عن الاقتراح، كما أنها لا تعترض على قيام نوري السعيد بإبلاغ الحكومة السعودية أنه استشار الحكومة البريطانية بشأن اقتراحه وأنها توافق عليه.

1951/10/11
FO 371/91774 (1)

مذكرة موقعة من سينر R. M. Saner، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١١ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١م، وعليها توقيع جيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge رئيس الدائرة الشرقية في الوزارة، بتاريخ اليوم نفسه.

يشير سينر إلى البرقيات رقم ١٩٨ و٢٠٠ و٢٠١ و٢٠٣ الواردة من جدة ويقول إنها تبين بجلاء أن خدمات البعثة العسكرية البريطانية لم تعد مطلوبة، مثلما يستشف من الرسالة التي أبلغها الأمير فيصل بن عبدالعزيز وزير الخارجية السعودية إلى باوكر Bowker في لندن. ويضيف أن بقاء البعثة في المملكة، كما اقترحت السفارة البريطانية في واشنطن في برقيتها المؤرخة في ٦ أكتوبر، سينال من مكانة بريطانيا وهيبتها ويعني استمرار النفقات لستة أشهر أخرى. ويوضح سينر أن البعثة لم تعد تؤدي الغرض الذي أرسلت من أجله، ويرى أن تسحب في أسرع وقت ممكن. ويقول إن رؤساء الأركان البريطانيين ربما يرون أن سحب البعثة قبل وصول البعثة الأمريكية يخلف فراغا عسكريا في المنطقة، ولذلك يقترح استشارتهم قبل إرسال الرد إلى السفارة البريطانية في جدة، مشيرا إلى أنه أعد مسودة رسالة إلى تويس Captain Twiss تغطي مسودة برقية إلى جدة ليطلع عليها رؤساء الأركان في اجتماعهم المقبل.

ويبين سينر أن الأمريكيين لم يبدوا تعاونا مع البريطانيين في المجالات العسكرية بالنسبة للمملكة العربية السعودية ولم يطلعوهم على نواياهم، ولم يبينوا للحكومة السعودية ضرورة بقاء البعثة البريطانية. ويشير سينر في هذا السياق إلى برقية السفارة البريطانية في واشنطن رقم ٣١٦٦ ورسالة باروز Burrows المؤرخة في ٨ أغسطس (آب).

RSA 8.09: 348

1951/10/13
FO 1016/71 (1)

رسالة من كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى لوكين C. M. Quesne، المقيمية السياسية البريطانية في الخليج، الجفير، مؤرخة في ١٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١م وموقعة من قبل بيلي نفسه.

تشير الرسالة إلى المراسلات التي كان آخرها رسالة بيلي المؤرخة في ٢٢ سبتمبر (أيلول)، وتتناول المحادثات التي أجراها بيلي مع الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة شيخ البحرين، وفي ختامها كتب بيلي رسالة إلى الشيخ يرفق نسخة منها ومن الرد الذي تلقاه منه. وتذكر الرسالة أيضا أن الشيخ سلمان حريص على أن تتمكن شركة النفط لديه، وإن حصل على نصف فشت أبوسعفة فقط، من الوصول إلى مخزون النفط الذي أعلمته شركة نفط البحرين (بابكو BAPCO) أنه يقع تحت الضحضاح. ويطلب بيلي المشورة حول الجواب الذي يمكن له أن يعطيه للشيخ.

AB 10.03: 106

1951/10/13
FO 1016/71 (1)

رسالة من كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى لوكين C. M. Quesne، المقيمية السياسية البريطانية في الخليج، الجفير، مؤرخة في ١٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١م وموقعة من قبل بيلي نفسه.

تشير الرسالة إلى رسالة لوكين المؤرخة في ٢٧ سبتمبر (أيلول)، وتنقل ما كتبه دالرمبل بلجريف C. Dalrymple Belgrave المستشار البريطاني لحكومة البحرين أن قوارب الشرطة البحرينية تقوم بدوريات على طول الساحل وكثيرا ما ترسو قرب الجزر المختلفة، وعلى الرغم من أن بلجريف لم يتمكن من التأكد من رسو أحد القوارب قرب جزيرتي البينة بتاريخ ١٢ سبتمبر فإن وقوع ذلك ليس أمرا بعيد الاحتمال. كما ينقل بيلي عن بلجريف أن الشرطة تقوم برحلات إلى الجزيرتين لصيد الأسماك.

AB 10.03: 105

1951/10/17
FO 1016/71 (1)

رسالة من دالرمبل بلجريف C. Dalrymple Belgrave المستشار البريطاني لدى حكومة البحرين إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، مؤرخة في ١٧ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١م وموقعة من قبل بلجريف نفسه.

تشير الرسالة إلى الخطأ الوارد في رسالة الوكيل السياسي المؤرخة في ١٧ سبتمبر (أيلول) (ورد التاريخ على أنه ٢٢ سبتمبر) ويتمثل هذا الخطأ في صياغة إحدى الجمل الواردة في الرسالة وهي كالآتي: «إن حكومة

صاحب الجلالة لمستعدة للتنازل عن نصف فشت أبوسعفة للمملكة العربية السعودية إن كان سيهيئ حسما نهائيا». فالذي يمكن استخلاصه من هذه الجملة هو أن الحكومة البريطانية هي التي تملك فشت أبوسعفة، وهو الخطأ الذي طلب شيخ البحرين لفت نظر الوكيل السياسي إليه.

***AB 10.03: 107** *ABD 12.2.22: 585*

1951/09/19-10/20
FO 1016/162 (3)

تقرير قطر الدوري السري عن الفترة من ١٩ سبتمبر (أيلول) حتى ٢٠ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١م وهو من إعداد الضابط السياسي البريطاني في قطر (الدوحة).

يفيد الضابط السياسي البريطاني في قطر في هذا التقرير أن الشيخ محمد بن حمد آل ثاني توجه من جديد إلى السعودية وهو غاضب لكنه عاد إلى قطر مع العائدين من أداء فريضة الحج.

PDPG 19: 145-47

1951/10/22
FO 371/91285 (1)

رسالة سرية من المقيمية السياسية البريطانية في الخليج، البحرين، إلى السفارة البريطانية في جدة، مؤرخة في ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١م.

تشير الرسالة إلى برقية ديريك ريتشيز Derek M. Riches القائم بالأعمال البريطاني في جدة المؤرخة في ٢٢ سبتمبر (أيلول) إلى وزارة الخارجية البريطانية التي يبلغها فيها احتجاج المملكة العربية السعودية على هبوط البحرينيين بالطائرات في جزيرتي البينة، وتقول الرسالة إنه في أثناء المحادثات التي جرت في لندن، كما ورد في محضر الجلسة الثانية للجنة الفرعية الذي عقد في ١٧ أغسطس (آب)، أوضحت الحكومة البريطانية للسعوديين موقفها في أنها تعتبر جزيرتي البينة ملكا للبحرين ويطلب كاتب الرسالة من السفارة البريطانية في جدة إبلاغ السعوديين أن احتجاجهم لا مبرر له.

ABD 12.2.22: 586

1951/10/26
FO 1016/71 (2)

رسالة من وليم ليفر William S. Laver الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى دالرمبل بلجريف C. Dalrymple Belgrave المستشار البريطاني لدى حكومة البحرين، مؤرخة في ٢٦ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١م وموقعة من قبل ليفر نفسه.

يبين ليفر استلامه رسالة بلجريف المؤرخة في ١٧ أكتوبر، ويقر بالخطأ الوارد في رسالة الوكيل السياسي البريطاني السابق المؤرخة في ١٧ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م ويصحح صياغة الجملة التي ورد الخطأ فيها لتصبح «تعتبر حكومة صاحب الجلالة أن من سداد الرأي لسموكم الموافقة على التنازل

عن نصف فشت أبوسعفة للمملكة العربية السعودية إذا كان هذا سيهيئ لتسوية نهائية» ويرفق ليفر نسخة مصححة من الصفحة الثانية من الرسالة المذكورة.

***AB 10.03: 109-10** *ABD 12.2.22: 587-88*

1951/11/03
FO 371/91774 (1)

برقية من ديريك ريتشيز Derek H. M. Riches القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١م.

يشير ريتشيز إلى برقية وزارة الخارجية رقم ٣٧١ ويقول إن الملك عبدالعزيز آل سعود خلال استقباله له في اليوم السابق لم يطلب بقاء البعثة العسكرية البريطانية، بل أوضح أن الأمريكيين سيزودون المملكة بالسلاح والتدريب معا وأن وجود البعثتين قد يؤدي إلى بعض المشكلات. ويضيف أن الملك عبر عن عميق شكره على منجزات البعثة البريطانية وعن أمله بأن يأتي بيرد Brigadier Baird وضباطه لزيارته قبل مغادرتهم المملكة. ويفترض ريتشيز أن أمر انسحاب البعثة سيأتي عبر القنوات العسكرية.

***RSA 8.09: 349**

1951/11/06
FO 371/91259 (9)

تقرير موجز سري صادر عن وليم روبرت هاي Sir William Rupert Hay المقيم السياسي البريطاني في الخليج، البحرين، عن الفترة من ٢١ سبتمبر (أيلول) وحتى نهاية أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥١م، على شكل رسالة موجهة إلى جيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١م.

يقول التقرير إن بيشوب Bishop القنصل العام الجديد للولايات المتحدة في الظهران زار المقيم السياسي البريطاني في البحرين مصطحبا معه رذرفورد Rutherford الذي قام بعمل القنصل العام منذ رحيل هارت Hart القنصل السابق. ويعلق المقيم البريطاني على شخصية القنصل الجديد.

ويبين التقرير أن حاكمي الكويت والبحرين تبنيا موقفا معقولا من الاقتراحات التي قدمت إليهما نتيجة للمحادثات التي أجريت مع الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود في شهر أغسطس (آب)، وعلى موقف حاكمي قطر وأبو ظبي وسلطان مسقط من مسألة عقد مؤتمر مع السعوديين لتسوية النزاع على الحدود، فقد وافق حاكم قطر على المؤتمر لكن يُشك في أن يحضره بنفسه، أما حاكم أبوظبي فقد رفض إلزام نفسه بأي شيء قبل استشارة إخوته، ولا يرغب السلطان في إرسال ممثل عنه إلى المؤتمر.

ويقول التقرير إنه لا يزال في البحرين بعض الصوماليين الذين طردوا من السعودية،

وهناك احتمال قدوم أعداد أخرى منهم. ويذكر أن مودي Moody تأكد من أن ظروف معيشتهم على جزيرة الحجر الصحي معقولة رغم شكاواهم. وينقل المقيم البريطاني عن الشيخ شخبوط أن سليمان بن حمير غير راض عن المعاملة التي لقيها أثناء وجوده في السعودية، وأن الملك عبدالعزيز آل سعود رفض إعطاءه أي بنادق، لكنه تمكن من الحصول على عدد منها من الأمير سعود بن عبدالعزيز.

PDPG 19: 135-43

1951/11/07
FO 371/91761 (2)

رسالة سرية من ديريك ريتشيز Derek M. H. Riches القائم بالأعمال البريطاني في جدة إلى أنتوني إيدن Anthony Eden وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١م، وموقعة من قبل ريتشيز نفسه.

يشير ريتشيز إلى برقية موريسون رقم ٣٧١ المؤإخة في ٢٧ أكتوبر (تشرين الأول)، ويوضح أنه توجه إلى الرياض برفقة وودفيلد Woodfield لمناقشة موضوع البعثة العسكرية البريطانية، وأن يوسف ياسين نائب وزير الخارجية ورشدي ملحس رئيس الديوان الملكي كانا في استقبالهما، ونزلا في قصر الضيافة في البديعة. وحضر يوسف ياسين لقاءهما مع الملك كما حضر جزءا منه ولي العهد. وكان الملك قد تعرض لمرض قاس خلال موسم الحج، كما سبق لريتشيز أن ذكر في رسالته إلى جيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge المؤرخة في ٦ أكتوبر، بيد أنه قال أثناء استقباله لريتشيز إنه في صحة ممتازة لكنه يعاني من ألم في ركبته.

وقد عبر الملك عبدالعزيز عن سعادته لسماعه بعودة كل من ونستون تشرتشل Winston Churchill وأنتوني إيدن إلى السلطة. وعقب مناقشة موضوع البعثة العسكرية البريطانية، ويشير ريتشيز هنا إلى برقيته رقم ٢٢٥ المؤرخة في ٣ نوفمبر، انتقل الملك عبدالعزيز إلى قضية مصر وتحدث عن أهمية التوصل إلى تسوية مصرية بريطانية، وفق ما ذكر ريتشيز في برقيته رقم ٢٢٨ المؤرخة في ٤ نوفمبر.

ويشير ريتشيز إلى أنه قام بزيارة محطة السكة الحديدية الجديدة بين الرياض والدمام التي تم افتتاحها مؤخرا، وأبلغه يوسف ياسين أن رحلات القطار تتم ثلاث مرات في الأسبوع. وأقام ولي العهد حفل شاي تكريما لريتشيز وذلك في قصره في الناصرية. وقد أكد يوسف ياسين لريتشيز بعض النقاط التي أثارها الملك أثناء استقباله لريتشيز كما أبلغه أجوبة الملك على مداخلة القوى الأربع في ٢٧ أكتوبر، وسيقوم الأمير فيصل في جدة بتسليم هذه الأجوبة للممثلين الدبلوماسيين الآخرين في جدة. وقد أور ريتشيز نص

هذه الأجوبة في برقيته رقم ٢٢٧ المؤرخة في ٤ نوفمبر.

RFA 2.31: 391-92

1951/11/12
FO 371/91775 (1)

نسخة رسالة من حافظ وهبة السفير السعودي في لندن إلى ميلز Wing Commander R. S. Mills، وزارة الطيران البريطانية، مؤرخة في ١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١م ومرفقة طي رسالة من ميلز إلى ددجون H. A. Dudgeon، الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٤ نوفمبر.

ينقل حافظ وهبه الانطباع الجيد لدى الأمير مشعل بن عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي عن المساعدة والتعليم الجاد اللذين يلقاهما الضباط السعوديون الذين يتلقون تدريبهم على الطيران في بريطانيا، وإدراك الأمير أن هذا ساعدهم على التغلب على الصعوبات التي واجهتهم في البداية. ويعبر الشيخ حافظ وهبة عن ثقة الأمير في قيام هؤلاء المتدربين بالمهمات التي ستناط بهم عند عودتهم إلى بلدهم بطريقة متميزة. ويقول حافظ وهبة إنه يعلم أن هؤلاء الضباط سعيدون بما يقومون به وإنه فخور بسلوكهم ومظهرهم. وهم سيكونون نواة لكل ما ترغبه الحكومة السعودية، كما سيشكلون حلقة وصل طيبة بين السلاحين الجويين السعودي والبريطاني.

1951/11/18
FO 1016/71 (4)

رسالة باللغتين العربية والإنجليزية من وليم ليفر William S. Laver الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة شيخ البحرين، مؤرخة في ١٨ صفر ١٣٧١هـ الموافق ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١م.

تقول الرسالة إن حكومة المملكة العربية السعودية قد أخبرت الحكومة البريطانية في ١٢ يوليو (تموز) أن عمليات المسح التي قامت بها في الماضي وحدات بحرية بريطانية وأمريكية، وخاصة في المياه المحاذية لساحلي المملكة العربية السعودية والبحرين، قد نتج عنها اكتشاف طريقين جديدين يؤديان إلى رأس تنورة في المملكة العربية السعودية، وأنهما أقصر للملاحة وأسهل من الطريق المستعمل آنذاك. ولكن من الضروري قبل استعمالهما إنجاز الإنارة والتسهيلات الملاحية الأخرى. وقد تلقت الحكومة السعودية توصيات لوضع ستة مصابيح في مواقع محددة، وتورد الرسالة قائمة بالإحداثيات الجغرافية لهذه المواقع، وتذكر الرسالة أن الحكومة السعودية أكدت على أنه إذا كانت هناك أي مطالب لحكومة البحرين بشأن ملكية بعض تلك المواقع، فإن نصب المصابيح عليها من قبل حكومة المملكة العربية السعودية لن يؤخذ على أنه مطالبة إضافية بملكية المواقع المعنية، وإنما هو مجرد عمل لتسهيل الملاحة فقط.

ويبين ليفر أن الحكومة البريطانية في ردها على مذكرة الحكومة السعودية ستؤكد على أن نصب المصابيح لن يشكل مطالبة إضافية وعلى أنه يعتبر لتسهيل الملاحة فقط. وستوافق الحكومة البريطانية على نصب المصابيح على ألا تعطى القواعد التي ستوضع عليها مياها إقليمية. وستتخذ الإجراءات للمحافظة على المصابيح عندما يبت أمر السيادة على قاع البحر.

***AB 10.03: 111-14** *ABD 12.2.22: 589-92*

1951/10/16-11/20
R/15/6/364 (3)

تقرير مخابرات سري صادر عن جيثن J. A. F. Gethin القنصل البريطاني بالنيابة في مسقط يغطي الفترة من ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) حتى ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١م.

يذكر التقرير عودة والي سويق Sowaiq حمود بن حمد من أداء فريضة الحج، ويقول إن الحجاج العائدين ذكروا أنهم استقبلوا في السعودية هذا العام استقبالا أفضل مما كان عليه الحال في العام السابق، ويقال إن الملك عبدالعزيز آل سعود أعطى هدايا للشيخ سليمان بن حمير كبير شيوخ بني غافر والشيخ عبدالله بن حمد ولأحد أقرباء الشيخ صالح بن عيسى الحارثي كبير شيوخ الهناويين. ويقول التقرير إن سليمان بن حمير موجود في «عاصمته» طنوف وقد اصطحب معه سيارتين إليها رغم نفور الإمام من إدخال الأشياء العصرية إلى المناطق الداخلية.

***PDPG 19: 165-67**

1951/10/21-11/20
FO 1016/162 (3)

تقرير قطر الدوري السري عن الفترة من ٢١ أكتوبر (تشرين الأول) إلى ٢٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١م وهو من إعداد الضابط السياسي البريطاني في قطر (الدوحة).

يشير الضابط السياسي البريطاني في قطر في هذا التقرير إلى نهاية قصة الأمَة التي أعادها الشيخ حسن بن علي من المملكة العربية السعودية إلى قطر بعد تدخل الضابط السياسي البريطاني، فقد اضطر الشيخ حسن إلى عتقها والتزوج بها.

***PDPG 19: 161-63**

1951/11/24
FO 371/91775 (3)

مذكرة بمتطلبات القوات الجوية الملكية السعودية، غير مؤرخة، وهي تشكل الملحق «ب» لرسالة موقعة من ميلز Wing Commander R. S. Mills، وزارة الطيران البريطانية، إلى ددجون H. A. Dudgeon، الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٤ نوفمبر ١٩٥١م.

توضح المذكرة أن الحكومة السعودية ترغب طبقا لما أوضحه الأمير مشعل بن

عبدالعزيز وزير الدفاع السعودي في تشكيل قوات جوية صغيرة تضم سربا مقاتلا وسربا لمهمات النقل وسربا ثالثا للاستطلاعات المناخية. ويرغب الملك عبدالعزيز آل سعود في أن يكون لديه سلاح جوي باعتباره أرخص وسيلة لفرض الأمن والنظام وبسط نفوذه في المملكة العربية السعودية. وقد طلب وزير الدفاع شراء ٢٠-٢٨ طائرة نفاثة بعضها للتدريب وبعضها الآخر للقتال في النهار، بالإضافة إلى أربع طائرات نقل من طراز تيودر Tudor كما ستقدم طلبات كبيرة لشراء معدات طيران عامة منها أبنية متنقلة للاستخدام في المطارات.

وفيما يتعلق بالتدريب، توضح المذكرة أن هناك تسعة ضباط سعوديين يتلقون تدريبهم في مراكز مختلفة تابعة للسلاح الجوي البريطاني، ويرغب الأمير مشعل في اختيار إمكانية تدريب هؤلاء على الطائرات والمقاتلات النفاثة، بالإضافة إلى عشرة سعوديين آخرين يقتربون من المرحلة النهائية للحصول على رخصة الطيران التجاري ويريد الأمير أيضا اختبار هؤلاء لمعرفة إمكانية تدريبهم تدريبا كاملا بما فيه التدريب على الطائرات النفاثة.

ويذكر التقرير الدورات التي أعطيت للضباط السعوديين التسعة بالإضافة إلى تدريبهم على الطيران المدني، ما يبين وضعهم الحالي. ويقول التقرير إن المشكلة التي يواجهها المتدربون السعوديون بوجهه عام هي استخدامهم للغة الإنجليزية غير أن التدريب أثمر نتائج طيبة وأن قدرتهم على التحمل وانضباطهم كانت موضع تقدير الأمير مشعل الذي التقى بهم جميعا كما أن مستواهم العام في التعليم وتحصيل اللغة الإنجليزية تحسن كثيرا وكان أداء اثنين منهم يتدربان في مدرسة الطيران المركزية Central Flying School فوق المتوسط بالنسبة للطلبة الأجانب.

1951/11/24
FO 371/91775 (3)

رسالة موقعة من ميلز Wing Commander R. S. Mills، وزارة الطيران البريطانية، إلى ددجون H. A. Dudgeon، الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٤ نوفمبر ١٩٥١م.

يفيد ميلز أنه التقى وزير الدفاع السعودي الأمير مشعل بن عبدالعزيز الذي يزور لندن في طريقة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبرفقته داى General Day قائد البعثة الأمريكية في المملكة العربية السعودية، واستعرض معه تطور تدريبات تسعة ضباط سعوديين يتدربون حاليا في بريطانيا. وأوضح الأمير بعد ذلك سياسة حكومته ومتطلباتها لتطوير وتدريب قوات جوية سعودية. ويقول ميلز إن الملك عبدالعزيز آل سعود على ما يبدو يريد سلاحا جويا صغيرا يساعد بوسائل مقتصدة على حفظ النظام والأمن وبسط

نفوذه على كل أنحاء المملكة العربية السعودية. وذكر الأمير مشعل أن حكومته تعتبر نفسها عربية سعودية لا عربية أمريكية، وهي بالتالي حرة للاتصال بأي دولة صديقة تبدي استعدادا لمساعدتها.

ويضيف ميلز أنه أوضح للأمير أن بريطانيا لا تتنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها مستعدة لتقديم أي مساعدة تطلب منها شريطة أن لا تتعارض مع برنامجها لإعادة التسلح. وقد قدم الأمير طلبات بلاده من الطائرات والتدريب معربا عن أمله في أن تلقى القبول وهذه الطلبات مبينة في ملحق مرفق مع الرسالة. ويتوقع ميلز إمكانية تأهيل ما بين ٩ إلى ١٢ طيارا من بين ١٩ سعوديا يتلقون التدريب في بريطانيا على الطيران العسكري والمدني. ويضيف ميلز أنه اقترح على الأمير مشعل أنه في ضوء شراء السعودية لأربع طائرات تيودر Tudor وقطع غيارها، هناك حاجة لطواقم جوية وأرضية بريطانية لتشغيل هذه الطائرات وتدريب أفراد سعوديين وأمريكيين وأن الأمير قبل هذا الاقتراح. ويوضح ميلز أنه علم أن السعودية ستتقدم لبريطانيا بطلبات لأبنية مطارات ومعدات أخرى تدفع قيمتها بالدولار الأمريكي.

ويطلب ميلز تعليق الخارجية البريطانية في ضوء ما يعتبره تغيرا في السياسة السعودية وطلبها الدعم من الحكومة البريطانية. ويذكر ميلز أن الأمير مشعل سيعود إلى لندن في مطلع شهر ديسمبر (كانون الأول) في ختام جولته في الولايات المتحدة الأمريكية وأنه يرغب عندئذ في زيارة بعض مصانع الطائرات ومراكز التدريب التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني. ويرسل ميلز نسخة من رسالته إلى أورتشارد L. C. J. Orchard في وزارة التموين البريطانية.

1951/11/27
FO 371/104314 (1)

رسالة من كمب H. T. Kemp ممثل حاكم الكويت في لندن إلى نائب رئيس شركة النفط المستقلة الأمريكية في الكويت American Independent Oil Company مؤرخة في ٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١م.

بناء على تعليمات حاكم الكويت، يُعلِم كمب نائب رئيس الشركة أن شركة نفط الكويت سحبت مطالبتها بجزر كبّر وقاروه وأم المرادم، التي حصلت الشركة الأمريكية على امتياز للنفط فيها بتاريخ ٢٢ سبتمبر (أيلول) ١٩٤٩م.

RK 5.06: 615

1951/11/27
FO 371/91294 (4)

رسالة من ريتشارد سند Richard Sind، شركة نفط العراق Iraq Petroleum Company، لندن، إلى وليم كرانتستون William P. Cranston، وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١م.

يشكر سند لـين Lane على المذكـرات الخاصة بقبائل عُمان المرسلة إليه مع رسالته المؤرخة في ١٧ نوفمبر، ويبدي اعتـراضـه على بعض المقاطع التـي وردت فـي هـذه المذكرات. وفي سياق ذلك يذكر شكه فـي أنه لا يوجد من الناحية التاريخيـة أو مـن ناحية السيادة ما يدعم مطالبة سلطان عُمان بمنطقة البريمي ومحضة وقبيلة آل بوشامس، ومناقشة هذه المطالبة علنا ستعني عدم الموافقة عليها. ويذكر سند أنه لا يقصد أن المملكة العربية السعودية تستطيع أن تبرهن عـلـى صدق مطالبتها بالمنطقة نفسها لكنه يقول إنه من خلال تجربته ومعرفته يشعر أن البريمـي كانت دائما مستقلة عن عُمان وكذلك محضة وأن القبائل المعنية هي نعيم وآل بوشامـس وربما بني كعب، أما بني قـتـب والـدروع والوهيبة وجنابة فلم تكن مستقلة تماما عـن الشؤون العمانية.

ويقول سند إن الشركة مهتمة فقط بأثر النزاع فيما يتعلق باستقلال البريمي والظاهرة والأراضي الداخلية الجنوبية، وإن الحكمـة تقتضي بتوقع نتائج هذا النزاع الذي يبـدو وشيك الحدوث بما أن السعوديين يقـدمـون مطالبهم. ويضيف أنه يعتقد أن من الضروري للشركة أن تحصل على تواقيع القبائل التـي يشك في ولائها للسلطان وهي نعـيـم وآل بوشامس وبني كعب.

RO 8.40: 193-96

1951/12/01
FO 371/91259 (9)

تقرير سري موجز صادر عـن ولـيـم روبرت هاي Sir William Rupert Hay المقيم السياسي البريطاني في الخليج، البحريـن، عن شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١م، على شكل رسالة موجهة إلى جيفري فرلونج Geoffrey W. Furlonge رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

يقول التقرير إن السفينة الأمـريـكـيـة «موري» *Maury* تقوم بمسح الساحل بين رأس تنورة ورأس مشعاب، وخاصة المداخل إلى رأس تنورة. كما يعبر التقرير عن الأمل في أن يتم عقد المؤتمر الخاص بالحدود البرية بين السعودية من جهة وقطر والساحل المتصالح من جهة أخرى في شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢م. وقد طلبت السلطات البريطانـيـة من شركتي التنمية النفطية (الساحل المتصالح) Petroleum Development (Trucial Coast) وسوبيريور للنفـط Superior Oil Company التعاون معها في جمع الأدلة بهذا الشـأن، وأبدت شركة سوبريور حرصا كبيرا عـلـى هذا التعاون، ويبدو أنها تستخدم نفوذها في واشنطن. كما وافق حاكم أبوظبـي عـلـى حضور المؤتمر بنفسه.

ويذكر التقرير أن شركة الزيت العربيـة الأمريكية (أرامكو) The Arabian American Oil Co. شاركت في مؤتمر طبي تم عقده في

البحرين خلال شهر نوفمبر تمخض عن قيام الجمعية الطبية للخليج Persian Gulf Medical Society. كما يذكر أن المقيم البريطاني لمح في حديث مع براستت Brastedt رئيس شركة نفط البحرين Bahrain Petroleum Company حول عائدات النفط التي تدفع إلى شيخ البحرين أنه ينبغي التصرف بالعائدات النفطية بطريقة تختلف عن طريقة السعودية.

PDPG 19: 151-59

1951/12/02
FO 1016/71 (1)

رسالة من وليم ليفر William S. Laver الوكيل السياسي البريطاني في البحرين إلى دالرمبل بلجريف C. Dalrymple Belgrave المستشار البريطاني لدى حكومة البحرين، مؤرخة في ٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

تفيد الرسالة أن وزارة الخارجية البريطانية أشارت إلى خطأ وارد في رسالة كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly الموجهة إلى شيخ البحرين بتاريخ ٢٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٥١م، حيث سقطت جزيرة البينة الصغيرة من قائمة الجزر المقترح إعطاؤها للبحرين رغم أن ذلك واضح من سياق الرسالة.

***AB 10.03: 115** *ABD 12.2.22: 593*

1951/12/05
FO 371/98847 (1)

ترجمة إلى اللغة الإنجليزية لمذكرة من وزارة الخارجية السعودية إلى السفارة البريطانية في جدة، مؤرخة في ٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م ومرفقة طي رسالة من جورج بيلام George C. Pelham السفير البريطاني في جدة إلى أنتوني إيدن Anthony Eden وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ١٤ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٢م.

تعلن الخارجية السعودية في هذه المذكرة أنه بدءا من تاريخه ستحصل رسوم الإقامة وأجور الخيام في منى وعرفات بشكل مسبق مع رسوم الحج الأخرى من كل الحجاج في نقاط انطلاقهم إلى المملكة كما هو الحال فيما يتعلق بحجاج إندونيسيا والملايو وغيرهم طبقا للتعريفات الموسمية. وتطلب الوزارة من السفارة إبلاغ الجهات المعنية ووكالات السفر بذلك لتطبيقه.

1951/12/08
FO 1016/71 (1)

رسالة باللغتين العربية والإنجليزية من الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة شيخ البحرين إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، مؤرخة في ٩ ربيع الأول ١٣٧١هـ الموافق ٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م ومهورة بخاتم الشيخ سلمان.

تفيد الرسالة بموافقة الشيخ سلمان على مسح الطرق البحرية المؤدية إلى رأس تنورة، ونصب ستة مصابيح في مواقع قرب الطرق، وذلك تلبية منه لطلب الوكيل السياسي

البريطاني في رسالته المؤرخة في ١٨ نوفمبر (تشرين الثاني)، وبناء على التأكيد الممنوح من حكومة المملكة العربية السعودية والمذكور في تلك الرسالة.

AB 10.03: 119

1951/12/08
FO 1016/71 (2)

رسالة من المقيمية السياسية البريطانية في الخليج، البحرين، إلى وليم ليفر William S. Laver الوكيل السياسي البريطاني فيها، مؤرخة في ٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

تشير الرسالة إلى رسالة سابقة من كورنيليوس جيمس بيلي Cornelius James Pelly الوكيل السياسي السابق في البحرين مؤرخة في ١٣ أكتوبر (تشرين الأول) ثم تنقل نص تعليق وزارة الخارجية البريطانية على رسالة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، شيخ البحرين، المؤرخة في ٩ أكتوبر ١٩٥١م، المتعلقة بجزيرة البينة الكبيرة وفشت أبوسعفة. وتقول الوزارة إن من الصعب إعطاء رأي قاطع فيما يستفسر الشيخ عنه قبل أن يتبين الاتجاه الذي ستسلكه المفاوضات في المستقبل، كما تبين الوزارة الاحتمالات المختلفة.

وتطلب الوزارة من المقيمية تجنب الدخول في مناقشة مفصلة للموضوع مع الشيخ، وتقترح إعلامه أن الموضوع قيد الدراسة وستحاول الحكومة البريطانية ما تستطيع للمحافظة على مصالحه. لكن الوزارة لا تمانع في إطلاع الشيخ على الخيارات التي ذكرتها وزارة الخارجية إذا ألح في طلب المعلومات. وتعلق المقيمية أنها لا تعتقد أن من المحتمل أن يقنع الشيخ بتأكيد بسيط والأفضل إطلاعه على بعض ما جاء في تعليق الوزارة مع إيضاح أن هذه مجرد احتمالات.

***AB 10.03: 117-18** *ABD 12.2.22: 594*

1951/12/09
FO 1016/163 (2)

رسالة من يوارت بيجز C. T. Ewart Biggs الضابط السياسي البريطاني في الدوحة إلى وليم ليفر William S. Laver الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، مؤرخة في ٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

يذكر يوارت بيجز أن حاكم قطر تكلم معه مؤخرا عدة مرات عن موضوع الحدود وهو قلق حول المؤتمر ومن الواضح أنه لا يريد أن يواجه السعوديين بنفسه ويريد من البريطانيين أن يتعاملوا مع الموضوع نيابة عنه، محاولا أن يفصل بين علاقاته هو مع السعوديين وبين علاقات البريطانيين معهم بالنيابة عنه، ويعتقد أن موقف الملك عبدالعزيز آل سعود منه لن يتغير إذا قام البريطانيون بالمهمة. ويضيف يوارت بيجز أنه أخبر الحاكم أن اقتراح الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود يطلب حضوره شخصيا في المؤتمر، وأنه سبق أن وافق على ذلك

الاقتراح، وأن البريطانيين سيكونون إلى جانبه ويسدون له النصح، ولكن الحاكم طلب أن تصله دعوة من الأمير فيصل لذلك الاجتماع على حسب التقاليد العربية، ويرى الوكيل أن الحاكم ربما كان يريد أن يحفظ كرامته بهذا الطلب. كما أنه لا يريد أن يساوي السعوديون في نظرتهم له بينه وبين شخبوط، فهو يرى نفسه أكثر أهمية من شخبوط.

ويفيد بيجز أنه إذا عقد المؤتمر في المملكة العربية السعودية فإن أصول الضيافة تتطلب من الأمير فيصل أن يدعو الشيخ شخصيا، أما إذا كانت البحرين هي مقر المؤتمر فإن مثل هذه الدعوة لن تكون مناسبة إذ لن يكون الأمير فيصل هو الداعي. ولكن مع ذلك فإن الحاكم يصر على أن تصله دعوة من الأمير فيصل أينما كان مقر المؤتمر وإلا فإنه لن يستطيع الحضور دون دعوة، ورد عليه بيجز بأنه سيخبر ليفر بالأمر.

RQ 7.21: 643-44

1951/12/11
FO 371/91294 (1)

مقتطف من رسالة من بيرد Bird إلى وليم كرانستون William P. Cranston، مؤرخة في ١١ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

ينقل بيرد عن كودراي Codrai أنه تلقى زيارة من سعيد كامل المعروف لدى كرانستون الذي يقول إنه الوكيل المعتمد لصقر بن سلطان من البريمي وعبيد بن جمعة من بني كعب ومحمد سالمين من آل بوشامس، وأفاده سعيد كامل أن هؤلاء الثلاثة يعملون بتوجيه من زايد بن سلطان، وأن السعوديين أبلغوا هؤلاء الشيوخ أن من الممكن لهم أن يتوقعوا وفدا قويا لديه صلاحية التوصل إلى اتفاق سياسي ونفطي معهم، وسيكون ذلك في ظرف أسبوعين. ويضيف أن الشيوخ يفضلون التوصل إلى اتفاق مع البريطانيين كما أنهم يفضلون السلطان على السعوديين، ويرى سعيد كامل أن صقر يشعر أن عليه أن يتخذ قرار اختياره الآن لأن الضغط السعودي عليه يتزايد باستمرار من احتكاكه بالنجديين الذين يرفعون الأعلام السعودية في حماسا.

ويضيف بيرد أن الشيوخ بينوا أن على البريطانيين أن يتفاوضوا مهم إن أرادوا عن طريق زايد كما يقول إن وصول وفد سعودي قوي للتفاوض قد يكون له تأثير سلبي على مباحثات الحدود، ويرغب في أن تفعل الحكومة البريطانية شيئا لمنع توسيع النفوذ السعودي خلال هذه الفترة.

RO 8.40: 198

1951/12/13
FO 371/104878 (1)

نسخة غير كاملة لمحضر اجتماع عقد في وزارة الخزانة البريطانية مع ممثل عن شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) The Arabian American Oil Company (Aramco) في ١٣

ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م، مرفقة مع محضر اجتماع عقد في وزارة الخزانة البريطانية مع ممثلين عن أرامكو في ٢٣ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٣م..

حضر الاجتماع بوتر Potter والسيدة هيدلي-ميلر Mrs. Hedley-Miller عن وزارة الخزانة وبروم R. I. Brougham نائب رئيس شركة الزيت وأمين خزانتها وباروز Burrows من بنك ناشنال سيتي National City Bank وبتلر Butler وتومز Toms من وزارة الوقود والطاقة وجرينواي Greenway من بنك إنجلترا Bank of England. ويقول المحضر إن بروم الذي توقف في لندن في طريقه إلى نيويورك أوضح الصعوبات التي تواجهها الشركة مع الحكومة السعودية فيما يتعلق بمدفوعات الشركة لها بالجنيه الاسترليني واستعرض أسبابها. ويشير المحضر في حاشية إلى اتفاقية بين شركة كالتكس Caltex والحكومة البريطانية في يوليو (تموز) ١٩٥٠م على أن تدفع كالتكس لأرامكو بالجنيه الاسترليني ثمن ما تستهلكه منطقة الاسترليني من النفط، كما يشير إلى إجراءات مشابهة قامت بها الحكومة البريطانية مع شركات نفطية أخرى. ويضيف أنه في ضوء الانخفاض الشديد في سعر الجنيه الاسترليني في سوق العملات الحر في جدة فإن السعوديين مترددون في قبول الجنيه الاسترليني بسعر ٢٩, ٤ جنيهات استرلينية للجنيه الذهبي وقد وافقت وزارة الخزانة البريطانية بتردد على السماح لأرامكو بالتفاوض مع السعوديين حول سعر لا يقل عن ٧٠, ٤ جينهات استرلينية.

1951/12/15
FO 371/91294 (1)

رسالة من وليم كرانستون William P. Cranston، وزارة الخارجية البريطانية، إلى وليم روبرت هاي Lieut.-Col. Sir William Rupert Hay، المقيم السياسي البريطاني في الخليج، البحرين، مؤرخة في ١٥ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

يرفق كرانستون مقتطفا من رسالة تسلمها يوم ١١ ديسمبر مكتب شركة نفط العراق Iraq Petroleum Company في لندن من البحرين وهي تشرح النقطة التي ذكرها ساريل Sarell في رسالته إلى هاي المؤرخة في ٨ ديسمبر حول إمكانية اتصال السعوديين أو وكلاء شركتهم النفطية بشيوخ منطقة البريمي. ويذكر كرانستون أنه إذا ظهر أي دليل واضح بأن السعوديين أو وكلاء الشركة يقومون باتصال بشيوخ البريمي وخاصة إذا كان ذلك لعقد مفاوضات نفطية، فيجب أن يكون البريطانيون مستعدين لإثارة الموضوع مع الحكومة السعودية على أساس أن هذا إخلال بالاتفاقية التي تقضي بالاحتفاظ بالحالة الراهنة والبعد عن أي نشاطات نفطية انتظارا للمؤتمر الخاص بالنزاعات الحدودية. ويذكر كرانستون أن

شركة نفط العراق تحاول الحصول على امتيازات من شيوخ البريمي.

RO 8.40: 197

1951/12/18
FO 1016/163 (1)

رسالة باللغتين العربية والإنجليزية من يوارت بيجز C. T. Ewart Biggs الضابط السياسي البريطاني في قطر إلى الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني حاكم قطر، مؤرخة في ١٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

يخبر يوارت بيجز الشيخ علي أن كلتا الشركتين وهما شركة التنمية النفطية (قطر) المحدودة Petroleum Development (Qatar) Limited وشركة النفط البحري العالمية المحدودة International Marine Oil Company Ltd. تعهدت بالتعاون مع شيخ قطر ومع الحكومة البريطانية في استحصال المعلومات الفنية التي قد تكون ذات فائدة في إعداد قضية الحدود وصيانة مصالح قطر.

RQ 7.21: 645

1951/12/19
FO 371/91775 (4)

رسالة موقعة من ددجون H. A. Dudgeon، الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، إلى ميلز Wing Commander R. S. Mills، وزارة الطيران البريطانية، مؤرخة في ١٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

يشير ددجون إلى رسالة ميلز المؤرخة في ٢٤ نوفمبر (تشرين الثاني) وإلى رسالته المؤرخة في ٣ ديسمبر التي تناولت موضوع احتمال زيارة الأمير مشعل بن عبدالعزيز لبريطانيا. ويوضح ددجون أنه لا يوجد اعتراض لدى الخارجية البريطانية على مواصلة تقديم خدمات التدريب للضباط والمرشحين السعوديين، بالرغم من سحب البعثة العسكرية البريطانية من المملكة العربية السعودية، لكنه يشترط أن يعرف السعوديون بوضوح أن التدريب على الطائرات النفاثة لا يعني التزام بريطانيا بتوريد مثل هذه الطائرات.

ويقول ددجون إن أصعب نقطة هي مسألة تزويد السعودية بالطائرات النفاثة، وإن أورتشارد Orchard سيوضح لوزارة الطيران الاعتبارات الخاصة بتأمين هذه الطائرات، لكن بغض النظر عن مسألة الأولويات فإن سياسة بريطانيا في الوقت الراهن هي عدم تزويد أي بلد في الشرق الأوسط بمثل هذه الطائرات.

والنقطة الثالثة التي أثارها ميلز هي تزويد السعودية بطائرات نقل، ويقول ددجون إن وزارة الخارجية ليس لها تعليق على ذلك ولا مانع لديها من اتخاذ قرار بشأنه في ضوء الأولويات والطائرات المتوفرة. وتعبر الخارجية البريطانية عن تقديرها لأعمال التدريب التي قدمتها كل من القوات الجوية ووزارة الطيران للمتدربين السعوديين. وتقول إن من الواضح أن وزير الدفاع السعودي

أخذ انطباعا ممتازا عن هذه الجهود التي ستؤدي إلى توطيد علاقات عامة طيبة بين البلدين.

1951/12/22
FO 371/98834 (2)

رسالة موقعة من جورج بيلام George C. Pelham السفير البريطاني في جدة إلى آرتشي روس Archie Ross، الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

يشير بيلام إلى رسالة روس المؤرخة في ٢٦ نوفمبر (تشرين الثاني) والمتعلقة ببنك إيران والشرق الأسط البريطاني The British Bank of Iran and the Middle East، ويذكر أن مدير فرع البنك في جدة لفت انتباه السفارة البريطانية إلى هذا الموضوع، وبحثه أحد موظفي السفارة مع نجيب صالحة. وقد عاد عبدالله السليمان وزير المالية السعودية إلى جدة من الرياض لكن بيلام لا يعتقد أن بحث الموضوع معه سيفيد البنك. فهو لا يظن أن الوزير سيتقبل أي احتجاج بالنيابة عن أية شركة أجنبية، ولا يود بيلام أن يجازف بما قد يؤدي إلى فرض مزيد من القيود على نشاطات المصارف الأجنبية. ويقول إن مسؤولي شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) Arabian American Oil Company أثاروا الموضوع مع الوزير ونجيب صالحة عدة مرات منذ أن فُرض الحظر على تعامل البنوك الأجنبية بالريال السعودي لكنهم لم ينجحوا في مساعيهم.

ويقول بيلام إن من الواضح أن نجيب صالحة وراء هذا الإجراء، وهو مهتم بمصرف الكعكي/ ابن محفوظ المعروف باسم البنك العربي السعوي (أو قد يكون له حصة فيه) الذي اختير لتولي حساب الحكومة السعودية بالريال. كما أن وزير المالية متعاطف مع هذا الإجراء لأنه على هوس بموضوع أرباح المصارف الأجنبية ولأنه يريد من البنك العربي السعودي أن يتحمل بعض المشكلات نيابة عنه خاصة في موضوع صرف العملات. وإثارة الموضوع معه تدفعه إلى كتابة رسائل تزداد حدتها إلى المصرفين المعنيين وهما بنك إيران والشرق الأوسط وبنك الهند الصينية Banque de I'Indochine.

ويعبر بيلام عن أسفه لعدم استطاعته جعل الحكومة السعودية تسحب خطرها ويؤكد إمكانية بحث كل السبل. ويبين بيلام أن الخطر السعودي لا يؤثر على فرع بنك إيران والشرق الأوسط في جدة الذي يتعامل عادة بالذهب. ولكن فرعي هذا البنك وبنك الهند الصينية في الخبر تأثرا به لأنهما يجنيان أرباحا كثيرة من تزويد شركة أرامكو بالريالات. ولما كانت الحكومة قبل عام هي التي تزود أرامكو بالريالات بسعر محدد، فإنه يمكنها الآن أن تقول إنها عادت لتولي هذه المسؤولية من خلال وكيلها المختار، لذلك

لا يرى بيلام أن القضية تستحق أن يقدم احتجاجا يتجاوز وزير المالية، رغم أن الخطر قد يؤدي إلى انهيار فرع البنك في الخبر. ويبين بيلام أنه سيرسل نسخة من رسالته إلى كل من باروز Burrows ورمبولد Rumbold ولايل Lyle ودائرة العلاقات التجارية والتصدير في مجلس التجارة البريطاني.

1951/11/21-12/23
FO 1016/162 (4)

تقرير قطر الدوري السري عن الفترة من ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) حتى ٢٣ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م وهو من إعداد الضابط السياسي البريطاني في الدوحة.

يفيد التقرير أن حاكم قطر أبلغ الضابط السياسي البريطاني فيها أنه لن يحضر المؤتمر المنوى عقده حول الحدود مع السعودية ما لم يقم الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود بدعوته شخصيا للمشاركة فيه. كما يذكر التقرير أن الشيخ أحمد ابن حاكم قطر قام برحلة قنص إلى الدبدبة في السعودية ورافقه فيها عبدالرحمن الدرويش. ويقال إن الشيخ أحمد التقى بابني شيخ البحرين عيسى وخليفة.

PDPG 19: 177-80

1951/12/24
FO 371/98369 (1)

مقتطف من رسالة من جاكسون H. M. Jackson، شركة الامتيازات النفطية Petroleum Concessions Ltd.، البحرين، إلى بيرد R. E. R. Bird، مؤرخة في ٢٤ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

يذكر جاكسون أن صقر (بن سلطان) يود أن يتوصل إلى شروط مع الشركة وأنه مستعد للاعتراف بالسيادة لسلطان مسقط على أن تعقد الشركة اتفاقية معه تفيده ماليا. ويريد أن يتركه السلطان بحاله وألا يحاول تنحيته عن السلطة، كما يريد من زايد بن سلطان عدم التدخل به وعدم مساعدة شيوخ حفيت الثلاثة أحمد السلف ومحمد بن علي بن عوض وحميد بن راشد. وقد قام صقر بتفويض سعيد كامل أن يطلب عرضا من الشركة سيعتبره عرضا نهائيا.

ويضيف جاكسون أن عبيد بن جمعة على وشك زيارة المملكة العربية السعودية، لكن صقر استبقاه إلى أن تصله أوامر من الشركة. وينقل عن صقر أنه يظن أن راشد بن حامد قد اتفق مع السعوديين. ويريد صقر من هذا أن يبين الضغط الذي يمارسه السعوديون. وقد ذكر صقر أن هناك خمس سيارات في طريقها من السعودية وستصل إلى حماسا Hamsa بعد أيام قلائل.

RO 8.41: 204

1951/12/29
FO 1016/163 (1)

رسالة باللغتين العربية والإنجليزية من الشيخ علي بن عبدالله الثاني حاكم قطر إلى الضابط السياسي البريطاني في قطر،

مؤرخة في ٣٠ ربيع الأول ١٣٧١هـ الموافق ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

يشير الشيخ علي إلى رسالة الضابط السياسي المؤرخة في ١٨ ديسمبر ويبدي ارتياحه لأن كلا من شركة التنمية النفطية (قطر) المحدودة Petroleum Development (Qatar) Limited والشركة البحرية العالمية للنفط المحدودة International Marine Oil Company Ltd. أعربتا عن تعاونها مع الحكومة البريطانية لصيانة حقوق حاكم قطر في مسألة الحدود.

RQ 7.21: 646

1951/12/30
FO 1016/163 (4)

رسالة من يوارت بيجز C. T. Ewart Biggs الضابط السياسي البريطاني في قطر إلى ليفر S. W. Laver الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، مؤرخة في ٣٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

يتحدث يوارت بيجز عن زيارة قام بها إلى حدود قطر الجنوبية يرافقه دليل من قبيلة آل مرة، وألكسندر Alexander مندوب شركة التنمية النفطية (قطر) المحدودة Petroleum Development (Qatar) Limited، وبراون Browne العالم الجيولجي في الشركة، والشيخ ناصر بن خالد آل ثاني، ومنصور بن خليل شيخ فرع الشهاوين من بني هاجر في قطر. وكان هدف الرحلة التعرف على الأماكن المعروفة بأنها ضمن حدود وتسجيل مواقعها، والتأكد من أن علامات شركة التنمية لازالت موجودة على الطرف الجنوبي من منطقة امتيازها، وجمع معلومات عن القبائل.

ويصف يوارت بيجز خط السير الذي اتبعه ومرافقوه حتى وصولهما إلى طريق تمتد من الشرق إلى الغرب أنشأته شركة أرامكو ARAMCO عند قليعة أم شجرة حيث عسكروا. وقام الفريق برحلات استطلاعية في هذه المنطقة. ويصف يوارت بيجز سيرهم في اليوم التالي على طريق أرامكو في اتجاه الغرب، ويذكر المواقع التي مروا بها حتى وصولهم، ثم يذكر وصولهم إلى منطقة تحفها هضاب لا يمكن عبورها حيث ذكر لهم الدليل أن المملكة العربية السعودية تقع على الطرف الآخر. وفي مرحلة لاحقة سارت سيارات الفريق على خط الحدود مع السعودية.

ويذكر يوارت بيجز أن الفريق زار في اليوم التالي الطرف الغربي من الحدود وشاهد الفريق إحدى علامات أرامكو على قلعة عريق ووصل حتى نهاية الطرف الغربي للحدود. ويذكر بيجز أن أميرا سعوديا في سلوى أخبر جماعة من الشرطة القطرية في عام ١٩٥٠م بأنه لا يمكنهم تجاوز هذه النقطة، وهي أيضا موقع شجار مشهور بين جماعة قطرية من الخور وبعض السعوديين من قبيلة المناصير. ويقول بيجز إنه كانت هناك علامة لأرامكو في تلك المنطقة في العام السابق

ولكن أزيلت وأنه ما زالت آثار سحبها وحملها في سيارة ظاهرة للعيان.

ويضيف بيجز أن الجماعة لم تدخل سلوى حيث كان الأمير السعودي هايف أبو شقرا وحراسه الخمسة عشر هناك. ويذكر بيجز أن حاكم قطر لايزال يعتبر أن حدود قطر الطبيعية التقليدية تبدأ من سلوى ولكن السعوديين استقروا هناك منذ فترة، ولذلك أصبحت الحدود توصف بأنها تبدأ من غار البريد، ويقول إن المسجية مذكورة في شهادة محمد بن سعيد.

ويقول يوارت بيجز إن المعلومات التي حصل عليها من هذه الرحلة إلى منطقة الحدود ستُنسق مع معلومات المصادر الأخرى، وتُضمّن في بحث يقوم بإعداده بغرض توضيح ملخص الأدلة الذي أرسل إلى وزارة الخارجية في يونيو (حزيران) وتصحيحه. ويذكر أن براون يعد خريطة تتضمن المعلومات الإضافية، وأما الغرض الرئيسي من هذه الرسالة فهو فقط تقديم لمجريات هذه الزيارة. ويضيف أن قول الحكام القطريين المتكرر عن أن الحدود واضحة طبيعيا وتاريخيا يبدو حقيقة لا مراء فيها، وأنه حسبما تبين للفريق فإن خط السبخة شبه المستمر يمتد على شكل قوس من سلوى إلى خور العديد، لكن الفريق لم يتمكن من السير على طول الحدود مسافة طويلة، وتتجه النية إلى القيام بمسح جوي ليلقي مزيدا من الضوء على نظرية أن حدود قطر تقع على خط يجعلها تقريبا جزيرة.

ويضيف أن استخدام رجال القبائل وتحركاتهم وولاءهم، واستغلال المراعي، ودفع الزكاة كأدلة قد يكون سلاحا ذا حدين، ويذكر على سبيل المثال أن الخيام الموجودة عند الحدود تعود إلى الحباب الذين يوجد منهم نحو خمسين أسرة في قطر ونحو عشرة رجال من مرة. ويفيد أن معظم هؤلاء البدو يعملون لحساب حاكم قطر ويعودون إلى خيامهم عندما لا يكون هناك عمل لهم في قصر الحاكم أو في رعي إبل آل ثاني، وهم يدفعون الزكاة للملك عبدالعزيز آل سعود على إبلهم الخاصة. وقد يحدث تدفق لقبيلتي مرة والمناصير إلى قطر من المملكة وذلك عندما يكون المرعى جيدا في بعض السنوات. ويري يوارت بيجز أن يكون طلب حاكم قطر بهذه الحدود مبنيا على الناحية التاريخية.

ويقول يوارت بيجز إن تصريح لونجريج Brigadier Longrigg أن حدود امتياز قطر تميزه أعمدة اسمنتية هو أمر تخيلي أكثر مما هو حقيقي.

RQ 7.21: 647-50

1951/12/30
FO 371/98847 (5)

تقرير حول موسم حج ١٩٥١م، أعده مينارد Maynard، السفارة البريطانية في جدة، ومرفق طي رسالة موقعة من جورج

بيلام George C. Pelham السفير البريطاني في جدة إلى أنتوني إيدن Anthony Eden وزير الخارجية البريطانية، مؤرخة في ٣٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٥١م.

يبين التقرير أن الملك عبدالعزيز آل سعود كان على رأس الحجاج في هذا الموسم رغم تقدمه في السن ولذا كان في مقدمة من أجهدتهم الحرارة الشديدة في يوم عرفة وبلغ عدد الذين وقفوا على عرفات في ذلك العام أربعمائة ألف حاج مقارنة مع نصف مليون أدوا فريضة الحج في العام السابق.

ويستعرض التقرير التحسن الكبير في ترتيبات السفر والتنقل، وفي رصيف ميناء جدة ومبانيه الإدارية، وأيضا شهد الحجاج تسهيلات وتطورات حديثة للمرة الأولى في مطار جدة سهلت عملية دخولهم إلى المملكة غير أن الترتيبات الصحية لم تكن على المستوى نفسه وأدت وفاة مانيفولد Colonel Manifold الاختصاصي في علم الأمراض في السعودية أثناء تقصيه لوجود وباء الطاعون قرب الحدود اليمنية إلى سريان إشاعة تفشي الطاعون بين الحجاج.

ورغم أن انتشار الوباء اقتصر على اليمن، واستغلت الحكومة المصرية هذه الشائعة كذريعة لتقليل عدد الحجاج بهدف توفير العملات الصعبة. ووصلت إلى الحجاز بعثة طبية مصرية برئاسة الدكتور عمر وصفي للتحقق من عدم وجود الوباء وأكدت سلامة موسم الحج. وكان معدل وفيات الحجاج مرتفعا رغم عدم انتشار الأوبئة وذلك بسبب الحرارة اللافحة حيث توفي حوالي ألفي حاج، كما تسببت السرعة الكبيرة التي كانت تسير بها السيارات على الطريق الجديد إلى مكة المكرمة في وقوع عدد من الحوادث.

ويمتدح التقرير جهود الأمير عبدالله الفيصل وزير الصحة التي أدت إلى إنعاش بعض المرضى رغم أنهم اعتبروا حالات ميؤوس منها. وعجز بعض الحجاج عن تلبية احتياجاتهم الضرورية أثناء إقامتهم في جدة للزيادة الباهظة التي شهدتها أسعار السلع الأساسية، مما حدا ببعض الحجاج السودانيين إلى التظاهر أمام السفارة البريطانية. ويورد التقرير في ختامه أن من بين الشخصيات البارزة التي حضرت موسم حج ذلك العام من دول الكومنولث البريطاني سلطان بروناي وأمير كانو.

1951
FO 371/98323 (8)

التقرير السنوي الصادر عن الوكالة السياسية البريطانية في الكويت عن عام ١٩٥١م.

يذكر التقرير في الفقرة الحادية والعشرين منه (الصفحة السادسة) أن إبرام اتفاقية المناصفة بين حكومة المملكة العربية السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) The Arabian American Oil Company أثار اهتمام العائلة الحاكمة في الكويت، وقد

استخدم شيخ الكويت مثال السعودية في تفاوضه مع شركة نفط الكويت للحصول على اتفاقية مثيلة كما جاء في الفقرة الخامسة والعشرين (الصفحتان السادسة والسابعة). وفي الفقرة الثامنة والعشرين (الصفحة السابعة) يقول التقرير إن شركة النفط المستقلة الأمريكية American Independent Oil Company (Aminoil) قررت إجراء مسح جيولوجي كامل للمنطقة السعودية الكويتية المحايدة ومياهها الإقليمية وجزر أم المرادم وقاروه وكبّر.

PGAR 11: 209-16

[1951]
R/15/6/167 (17)

ملخص للأدلة المتوفرة في ملفات المقيمية السياسية البريطانية في البحرين التي تدعم مطالب كل من قطر وأبوظبي ومسقط في المناطق التي تقع على طرف هذه الوحدات السياسية من خطوط الحدود مع المملكة العربية السعودية كما تم تعريفها من قبل الحكومة البريطانية في المفاوضات التي بدأت بمباحثات الرياض في سبتمبر (أيلول) ١٩٤٩م، وهو غير مؤرخ، لكنه يتضمن إشارات إلى وثائق يعود تاريخ آخرها إلى عام ١٩٥١م.

تنقسم الأدلة أربعة أقسام، يضم القسم الأول منها معلومات تقع في نطاق المعرفة العامة، ويضم القسم الثاني شهادات شهود مستقلين، ويضم القسم الثالث أدلة الاستخدام التجاري بلا معوقات في المنطقة المعنية، ويضم القسم الرابع أدلة الأفعال الأخرى. ويشير الملخص إلى أن الدول المعنية بالأمر هي بالطبع قطر وأبوظبي ومسقط، وأن الأدلة المذكورة في الأقسام الأربعة معروضة بشكل تفصيلي فيما يتعلق بكل من هذه الدول الثلاث المذكورة كلا على حدة. ولكن تمت معالجة منطقتي خور العديد وجبل نخش بشكل منفصل حيث إن هاتين المنطقتين هما الموقعان الرئيسان في مفاوضات الحدود التي دارت خلال الفترة بين ١٩٣٥-١٩٣٩م، وأن وضعهما ما زال موضع نقاش، كما أن موضوع البريمي طرح بشكل منفصل أيضا نظرا لما يدور حول هذه المنطقة من مطالب وجدل.

وبالنسبة لقطر يذكر الملخص أن حدودها مع السعودية محددة تحديدا طوبوغرافيا واضحا، وأن أمير الأحساء أرسل رجلا أميا من قبيلة بني هاجر يدعى محمد بن سعيد قبل خمسة عشر عاما إلى الملك عبدالعزيز آل سعود الذي طلب منه تحديد حدود قطر، ففعل ذلك بذكر سلسلة من الأماكن من سلوى حتى فوهة خور العديد. ويستشهد الملخص أيضا بالشيخ منصور بن سالم شيخ فرع الشهاوين من بني هاجر، ويذكر أنه تم وضع علامات للحدود حسبما وردت في امتياز شركة الامتيازات النفطية المحدودة Petroleum

Concessions Ltd.، كما توجد نقطة تثليث أقامتها الشركة قرب جبل نخش. ويورد الملخص عددا من نقاط التثليث الأخرى، كما يقول إن شرطة قطر تقوم بدوريات على الحدود الجنوبية في منطقة جبل عريق وأن هايف أبو شقرا أمير سلوى السعودي سيشهد على ذلك، وإن الوكيل السياسي البريطاني في البحرين والضابط السياسي في قطر والمستشار البريطاني لشيخ قطر عبروا الحدود في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٥١م إلى سلوى دون أن يثير ذلك أية تساؤلات.

وعن جبل نخش المتضمن في مطالب الملك عبدالعزيز في عام ١٩٣٥م يقول الملخص إن الدليل الوحيد المتوفر هو استخراج شركة الامتيازات المستمر للجبس في المنطقة دون اعتراض أحد. أما بالنسبة لخور العديد فيذكر الملخص أن الصيادين من أبوظبي كانوا يقطنون فيه في الماضي، كما كان رجال القبائل من أبوظبي وقطر يقطنون فيه في الشتاء وفي كافاي Kafai في الصيف. ويستشهد الملخص بفالح بن ناصر آل ثاني الذي أخبر الوكيل السياسي في قطر في عام ١٩٥٠م أن كل غريب ينزل إلى اليابسة في الغور ملزم بدفع مبلغ من المال إلى شيخ أبوظبي. يذكر أن الباخرة البريطانية «فلامينجو» H. M. S. *Flamingo* زارت الغور بقيادة جودن Lieut.-Commander Godden ولم تتساءل السلطات السعودية عن ذلك.

وبالنسبة لأبوظبي يقول الملخص إن حدودها الجنوبية تحددها منطقة تدعى الدشاش Dachchach على حافة الرمال، وتمتد منطقته تقريبا حتى المنطقة التابعة لسلطان مسقط في وادي مغشن. ويذكر التقرير فروع قبيلتي المناصير وبني ياس التابعة لأبو ظبي وهي البومنذر والبورحمة والبوشعر من المناصير، ومن بني ياس الفلاح والبوفلاسة والبوحمير وهوامل ومحاربة والمزاريع وقنيصات وقصل وقبيصات وقمزان ورميثات وسبايس وبني شكر والسلطان، وتقطن هذه الفروع في اللواء والظفرة والحمرة. ويضيف الملخص أن الصيادين وصيادي اللؤلؤ من أبوظبي يستخدمون الخط الساحلي من خور العديد إلى أبوظبي، بينما لا يستخدمه السعوديون.

ويستشهد الملخص بقول ويلفرد ثيسيجر Wilfred Thesiger إن منطقة اللواء بأكملها تدين بالولاء لشيخ أبوظبي وإن منطقتي بينونة والظفرة تعتبران من أراضي أبوظبي، كما يذكر الملخص أن قبيلة مرة لا تتحرك إلى الشرق من سبخة مطي وأن قبيلتي المناصير وبني ياس اللتين تقطنان بين الباطن واللواء ثابتتان في مكانهما تقريبا وتدينان بالولاء لبوفلاح شيوخ أبوظبي. ومن جهة أخرى يذكر أن شركة التنمية النفطية (الساحل المتصالح) المحدودة Petroleum Development (Trucial Coast) Ltd. قامت برحلات مسح

إلى البريمي وعلى ساحل أبوظبي حتى خور العديد في عامي ١٩٣٦ و١٩٣٧م. وزار الفريق الجيولوجي التابع لشركة الامتيازات النفطية برئاسة توماس وليمسون .Thomas T Williamson ومصاحبة الشيخ زايد بن سلطان أخي شيخ أبو ظبي في عام ١٩٣٧م مناطق منها أم قتارة وجبل الظنة والحدرية والحمراء ونبع البيا ونبع سيلة والصفق والبطحاء وجبل عديد وراس جاليا ورفا ورديم وراس الكهف. وقامت الشركة في العام التالي بمسح المنطقة غربي سبخة مطي، وكان ممثل الشركة آنذاك دكسون O. Dixon، كما قامت بمسوح ميدانية في اتجاه الجنوب والشرق دون اعتراض أحد، كما لم يلتق فريقها بأي ممثل للملك عبدالعزيز أثناء أعمالها المسحية. ويذكر الملخص أعمال مسح أخرى قامت الشركة بها وشملت خور غناضة وخور الساديات وجزيرة فهد وخور البزم وخور صغير شرقي خور كنتور والصفق وخور ضويان وشبه الجزيرة الواقعة بينه وبين خور العديد والرويس وبركة والزانة والميجان، واعترضت الحكومة السعودية على بعض هذه الأعمال.